



غرفة تجارة وصناعة الكويت

التقرير
السنوي

2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس الإدارة

علي محمد ثنيان الغانم
رئيس مجلس الإدارة

عبدالوهاب محمد الوزان
النائب الأول للرئيس

محمد جاسم الصقر
النائب الثاني للرئيس

عبدالله سعود الحميضي
أمين الصندوق الفخري

فهد يعقوب يوسف الجوعان
نائب أمين الصندوق الفخري

أسامة محمد يوسف النصف
عضو المكتب

عصام محمد البحر
عضو المكتب

الأعضاء

أحمد سليمان القضيبى

حسين علي الخرافي

خالد مشاري الخالد

دبوس فيصل غانم الدبوس

ساير بدر الساير

ضرار يوسف الغانم

طارق بدر سالم المطوع

طلال جاسم محمد الخرافي

عبدالله عبداللطيف الشايع

عبدالله نجيب الملا

علي حسين مكي الجمعة

عمران حبيب جوهر حيات

محمد حمود زامل الفجي

محمد عبدالرضا كاكولي

مصعب سالم النصف

وفاء أحمد القطامي

وليد خالد حمود الدبوس

المدير العام

رياح عبدالرحمن الرياح

الفهرست

- تقديم السيد رئيس مجلس الإدارة - ملخص تنفيذي: 8

الفصل الأول: القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

- الأسواق المحتملة للصادرات الكويتية غير النفطية: 14
- دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بدولة الكويت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030: 16
- ملاحظات الغرفة حول مشروع تعديلات قانون الغذاء: 21
- تطوير الموانئ وتحسين خدماتها: 23
- المركبات التجارية المتقلة: 23
- شهادة عدم وجود مخالفات بيئية من قبل الصناعيين: 24
- تعديل القانون (2010/6) بشأن العمل في القطاع الأهلي: 24
- ملاحظات الغرفة حول مشروع قانون بإنشاء شركة بريد الكويت: 27
- ارتفاع الأسعار في دولة الكويت: 31
- ملاحظات الغرفة حول الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المخطط الهيكلي الرابع حتى عام 2040: 36
- ملاحظات الغرفة حول مشروعين بقانون بتعديل القانون (2000/19) في شأن دعم العمالة الوطنية: 39
- إجراءات دخول المواد الغذائية والأدوية إلى المملكة العربية السعودية: 43
- دعم المنتج المحلي: 44
- وجهة نظر الغرفة في شأن إصلاح بيئة الأعمال: 48
- أنشطة لجان الغرفة: 51

الفصل الثاني: لقاءات ومؤتمرات وندوات

لقاءات كبار المسؤولين 2019

- سمو رئيس مجلس الوزراء يلتقي وفد الغرفة 54
- لقاءات مع كبار الضيوف الرسميين للدولة في قصر بيان: 55
- كبار الشخصيات الذين زاروا الغرفة عام 2019: 55
- نشاطات محلية أخرى:
- الغرفة تستضيف اجتماع السوق العربية الالكترونية - المشروع الرقمي: 56
- مشاركة الغرفة في الوفد الصناعي الكويتي لدولة قطر: 56
- المنتدى الاقتصادي الكويتي الامريكي الثاني: 57
- الغرفة تستقبل متدربي هيئة أسواق المال حديثي التخرج: 57

- 58 - جمعية الهلال الأحمر الكويتي تقلد الغرفة لقب «شريك الإنسانية الماسي»:
- 58 - منتدى الأعمال لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي:
- 59 - دور الوساطة في حل النزاعات الناشئة:
- 59 - لقاء وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية:
- 60 - الغرفة تنظم المنتدى الاقتصادي الكويتي - الكوري:
- 60 - الغرفة تبحث شؤون المركبات التجارية المتقلة:
- 61 - الغرفة تكرم موظفيها الذين شارفت مدة خدمتهم على الانتهاء:
- 61 - ندوة «الممارسات الصحية السليمة في المنشآت الغذائية»:
- 62 - الغرفة شريك استراتيجي في تنظيم القمة الاقتصادية العربية - البريطانية:
- 62 - منتدى الأعمال الكويتي الأندونيسي:
- 63 - لقاء مسؤولين كبار في البنك الدولي:
- 63 - ملتقى دعم المنتج المحلي - صناعتنا فخرنا:
- 63 - الغرفة تنظم مؤتمراً صحفياً لوفد غرفة تجارة وصناعة البحرين:

الفصل الثالث: نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

• أنشطة دولية أخرى

- 67 أولاً: في نطاق مجلس التعاون الخليجي:
- 68 ثانياً: في إطار الدول العربية:
- 69 ثالثاً: على الصعيد العالمي:
- 71 - الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2019:
- 72 - بروتوكولات وقعتها الغرفة عام 2019:

الفصل الرابع: الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

- 74 • موجز إحصائي لخدمات الغرفة الإدارية والتنظيمية:
- 75 - المعاملات:
- 76 - الغرفة تضيف خدمات الكترونية جديدة:
- 76 - المراسلات:
- 77 • اللجان:
- 77 - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- 78 - أهم اللجان الكويتية الدائمة والمؤقتة التي تشارك فيها الغرفة:
- 79 • مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير - 2019:
- 81 أولاً : برامج التدريب القصيرة:
- 81 ثانياً : برامج التدريب المهني:
- 81 ثالثاً : برنامج اللغة الانجليزية للأعمال:
- 82 رابعاً : زيادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:
- 82 خامساً : برامج تخصصية بالتعاون مع الاتحاد العالمي للالتزام (ICA):
- 82 - الغرفة تبتعث ستة طلبة كويتيين لدرجة الماجستير لعام 2019:
- 83 • مركز الكويت للتحكيم التجاري عام 2019:
- 83 - مجلس الإدارة:
- 83 - اللجنة التنفيذية:
- 83 - المحكمون والخبراء:
- 83 - القضايا:
- 83 - نشاط الأمانة العامة:
- 84 • مركز أصحاب الأعمال:

الفصل الخامس: الحسابات الختامية

- 86 • تقرير مراقب الحسابات المستقل
- 88 • بيان الدخل كما في 31 ديسمبر 2019
- 89 • الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2019
- 90 • بيان التغيرات في حقوق ملكية الغرفة
- 90 • بيان التدفقات النقدية
- 91 • ايضاحات حول البيانات المالية

تقديم رئيس مجلس الإدارة

تقديم رئيس مجلس الإدارة - ملخص تنفيذي

تسعى غرفة تجارة وصناعة الكويت، منذ تأسيسها، نحو تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما، المساهمة في تنظيم وتنمية الاقتصاد الوطني، بحيث تكون الثروة النفطية الناضبة جسراً نحو إيجاد بنية تنموية متجددة ومستدامة. وثانيهما، إيجاد قطاع خاص قوي يستطيع أن يتسلم قاطرة هذه البنية التنموية، وأن يقودها بكفاءة واقتدار، وفي إطار توجهات الدولة وخططها، والالتزام بأسس الحرية الاقتصادية المتمثلة بتكافؤ الفرص، والشفافية وعدالة المنافسة.

من هذا المنطلق، وفي ضوء هذين الهدفين، يمكن قراءة جهود الغرفة وأنشطتها التي يلخصها تقريرها السنوي الذي يقدمه مجلس إدارة الغرفة إلى هيئتها العامة. ويسرني اليوم أن أقدم إلى الهيئة العامة السادسة والخمسين التقرير الذي يعرض جهود الغرفة وأنشطتها خلال العام 2019.

يختص **الفصل الأول** من التقرير بتبيان الدور الذي تؤديه الغرفة تعبيراً عن آراء القطاع الخاص ومواقفه وتطلعاته، في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني، وانطلاقاً من كون الغرفة المؤسسة التي تشرف بتمثيل القطاع الخاص بشتى أنشطته ومختلف مؤسساته.

فتلبية لطلب من الهيئة العامة للصناعة بتزويدها بدراسات وتقارير خاصة بالأسواق الخارجية وفرص دخولها، أعدت الغرفة تقريراً حول الأسواق المحتملة للصادرات غير النفطية كويتية المنشأ وقدمته للهيئة في الثامن عشر من يناير 2019.

نظم ديوان المحاسبة في الرابع من مارس 2019، ندوة حول تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وفي هذه الندوة قدم مستشار الغرفة ورقة تحت عنوان "دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بدولة الكويت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

ونظراً لما تداولته وسائل الإعلام حول تعديل بعض مواد قانون الغذاء والتغذية على نحو ما جاء بتقرير اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل بمجلس الأمة، وتمت الموافقة عليه في المداولة الأولى، أعدت الغرفة مذكرة ضمّنتها أهم ملاحظاتها على مشروع تعديلات القانون، وقدمتها للمجلس في الثامن عشر من مارس 2019، على أمل أخذها في المداولة الثانية.

وفي إطار لقاءاتها الدورية، التقت الغرفة في الثامن من إبريل 2019 ممثلي اتحاد شركات ووكلاء الملاحاة الكويتية حيث تمت مناقشة الدراسة التي أعدها الاتحاد حول ما تعاني منه موانئ الكويت والرؤى المستقبلية لتطويرها وتحسين خدماتها بما يتواءم مع الرسوم التي يتم تحصيلها. وفي كلمته أمام اجتماع الهيئة العامة للغرفة في 23 إبريل 2019، تطرّق رئيس الغرفة إلى فكرة خصخصة تشغيل الموانئ الكويتية (وليس خصخصة ملكيتها)، مؤكداً أن إحياء هذا المشروع - بشكل أو بآخر - يجب أن يكون عنواناً لتوجه جاد وجديد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعبراً فاعلاً لتحقيق الرؤية التنموية السامية.

وفي اجتماعها في الثامن من إبريل 2019، التقت لجنة التجارة والنقل بالغرفة عدداً من أصحاب المركبات التجارية المتنقلة، بهدف الاستماع لأهم ملاحظاتهم على القرار الوزاري بشأن تنظيم المركبات التجارية وآلية عملها، حيث أكدت الغرفة استعدادها التام لعقد لقاءات لأصحاب المركبات المتنقلة مع الجهات المعنية بهدف التنسيق لتطوير هذا القطاع الواعد. وفي هذا الإطار عقدت الغرفة يوم 15 مايو 2019، بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، لقاءً لأصحاب المركبات تمت خلاله مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع المركبات التجارية المتنقلة وبحث الحلول المناسبة لها.

واستجابة لما تلقته الغرفة من استفسارات من بعض أعضائها الصناعيين بشأن الرسوم المرتفعة التي تتقاضاها الهيئة العامة للبيئة والبالغة (500) دينار كويتي لقاء إصدار شهادة بعدم وجود محاضر مخالفات بيئية محررة ضد هذه المصانع، وجهت الغرفة في الثلاثين من إبريل 2019، كتاباً للهيئة تمننت عليها فيه إعادة النظر بهذه الرسوم بما يخفف من معاناة الشركات الكويتية ويعزز تنافسيتها، غير أن الغرفة تلقت في الثاني من أكتوبر كتاباً ذكرت فيه الهيئة أنه بعد عرض الموضوع على مجلس إدارتها قرر المجلس الالتزام بالقرار بشأن رسم منح الشهادة المذكورة.

وفي ضوء التقرير الذي رفعته "لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل" إلى مجلس الأمة حول الاقتراح بقانون بتعديل فقرتين من القانون (2010/9) في شأن العمل في القطاع الأهلي، شكل كل من: غرفة تجارة وصناعة الكويت، اتحاد شركات الاستثمار، اتحاد الصناعات الكويتية، واتحاد مصارف الكويت، فريقاً فنياً لإعداد مذكرة موحدة تلخص رأيها في التداعيات القانونية والاقتصادية التي ستترجم عن مقترح التعديل المذكور. وبتقويض من الجهات الأربع المذكورة، وباسمها قدمت الغرفة في السادس عشر من يونيو 2019 مذكرة موحدة إلى مجلس الأمة.

واستجابة لرغبة وزارة المواصلات بالتعرف على رأي الغرفة حول مشروع قانون إنشاء شركة بريد الكويت، أعدت الغرفة مذكرة ضممتها رأيها في مشروع القانون وقدمتها للوزارة في التاسع والعشرين من يوليو 2019.

وتلبية لرغبة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة بالتعرف على وجهة نظر الغرفة في شأن ظاهرة ارتفاع الأسعار في دولة الكويت، وأسبابها وطرق معالجتها، أعدت الغرفة مذكرة ضممتها وجهة نظرها في هذا الصدد، وقدمتها لمجلس الأمة في التاسع والعشرين من أغسطس 2019.

واستجابة لرغبة بلدية الكويت في التعرف على وجهة نظر الغرفة حول الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت حتى عام 2040، أعدت الغرفة ملاحظاتها حول الدراسة المذكورة وقدمتها إلى بلدية الكويت في السابع من سبتمبر 2019.

وتلبية لرغبة لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الأمة في معرفة وجهة نظر الغرفة في اقتراحين بقانون، أولهما حول إضافة فقرة أخيرة للمادة (9) من قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، والثاني بإضافة مادة جديدة، برقم (4 مكرراً) للقانون المذكور، أعدت الغرفة مذكرتين، واحدة لكلٍ من الاقتراحين، وقدمتهما لمجلس الأمة في الثاني من أكتوبر 2019.

وفي الثالث والعشرين من أكتوبر 2019، عقدت الغرفة، بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، ورشة عمل بعنوان "إجراءات دخول المواد الغذائية والأدوية من دول مجلس التعاون الخليجي الى المملكة العربية السعودية"، بحضور رئيس قسم الفسح بالهيئة السعودية، وبمشاركة عدد من الهيئات الحكومية والاتحادات المهنية وشركات القطاع الخاص المعنية بقطاع المواد الغذائية.

وانطلاقاً من بالغ حرصها، ومنذ نشأتها، على دعم وتشجيع الصناعة الوطنية، شاركت الغرفة في ملتقى "دعم المنتج المحلي - صناعتنا فخرنا"، الذي أقامته كلٌّ من جمعية الصحافة الكويتية والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية، يومي 3 و4 نوفمبر 2019،لقى عضو مجلس إدارة الغرفة ونائب أمين الصندوق الفخري، السيد فهد يعقوب الجوعان، في حفل افتتاح الملتقى كلمة عرض فيها بإيجاز أبرز جهود الغرفة في دعم الصناعة والمنتج المحلي، كما قدم عضو مجلس إدارة الغرفة السيد أحمد القضيبي، ورقة عمل حول "أفضلية المنتج المحلي وانعكاساته على الاقتصاد المحلي".

وتحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، وبتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، ومجموعة البنك الدولي، استضافت الغرفة في التاسع من ديسمبر 2019 ملتقى الكويت الإقليمي حول إصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية. وفي الجلسة الافتتاحية للملتقى ألقى رئيس الغرفة كلمة لخص فيها وجهة نظر الغرفة في شأن مبادرات إصلاح بيئة الأعمال. ومن جانبه قدم مستشار الغرفة السيد ماجد بدر جمال الدين أمام الملتقى ورقة عمل حول إصلاح بيئة الأعمال تحت عنوان "الشروط الموضوعية لاستثمار النجاح" عرض فيها وجهة نظر الغرفة في شأن مبادرات إصلاح بيئة الأعمال.

ويختتم التقرير فصله الأول بسرد عناوين أبرز القضايا التي بحثتها اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة خلال عام 2019.

ويبين **الفصل الثاني** من هذا التقرير، أهم اللقاءات التي أجرتها الغرفة مع كبار المسؤولين في الدولة، ومع ضيوفها الرسميين، سواء في الغرفة أو خارجها، كما يبين المؤتمرات والندوات والفعاليات الأخرى التي نظمتها الغرفة أو شاركت فيها. تلبية لدعوة كريمة من سمو رئيس مجلس الوزراء شاركت الغرفة في الوفد الذي زار برئاسة سموه المملكة الأردنية الهاشمية يومي 11 و 12 فبراير 2019، وخلال الزيارة تشرف وفد الغرفة الاقتصادي بعقد لقاء خاص مع سموه حيث قدم رئيس الوفد عرضاً شاملاً للقاء الاقتصادي الكويتي الأردني، كما تطرق للقاء لعدد من المواضيع المهمة ذات الشأن الاقتصادي.

وترأس رئيس الغرفة وفداً اقتصادياً رافق سمو رئيس مجلس الوزراء في زيارته لجمهورية مصر العربية يومي 20 و 21 أكتوبر 2019. وخلال الزيارة عقد سموه لقاء مع معالي رئيس مجلس الوزراء المصري، وحضر اللقاء رئيس الغرفة.

وعلى الصعيد الخارجي التقى ممثلو الغرفة في قصر بيان رئيس جمهورية استونيا، واستقبلت الغرفة كلاً من: رئيسة برلمان مملكة الدنمرك ورئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية ورئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، وزير المالية ووزير الطاقة الأردنيين، ومستشار جلالة ملك الأردن للشؤون الاقتصادية، وزير المالية الجزائري، وزير الخارجية الاندونيسي، وزير التجارة والصناعة العراقي، وزير الصحة في جمهورية القمر، وزير التجارة الايرلندي، وزير التعاون الدولي بجمهورية سيراليون، ورئيس مجموعة البنك الدولي، ورئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو.

وبتنظيم مشترك مع اتحاد الغرف العربية، استضافت الغرفة اجتماع السوق العربية الإلكترونية - المشروع الرقمي، وبالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة بادرت الغرفة ونظيرتها القطرية بالإعداد لعقد لقاء جمع عدداً من المصانع الكويتية وأصحاب الأعمال في دولة قطر الشقيقة وذلك بمقر غرفة تجارة وصناعة قطر يومي 8 و 9 يناير 2019.

وشاركت الغرفة في تنظيم المنتدى الاقتصادي الكويتي - الأمريكي الثاني، ومنتدى الأعمال لدول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وورشة عمل حول الوساطة في حل النزاعات الناشئة، والمنتدى الاقتصادي الكويتي - الكوري، وندوة الممارسات الصحية السليمة في المنشآت الغذائية، والقمة الاقتصادية العربية - البريطانية، ومنتدى الأعمال الكويتي - الاندونيسي.

وفي سياق التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص، وجه رئيس الغرفة دعوة لمعالي وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية التي لبت الدعوة مشكورة، واجتمعت بمجلس إدارة الغرفة حيث تم بحث المواضيع الاقتصادية التي تقع ضمن اختصاصات وزارتها. كما استقبلت الغرفة، متدربي هيئة أسواق المال حديثي التخرج.

وبمناسبة الإنجاز الكبير الذي حققته دولة الكويت في مجال تحسين بيئة الأعمال استضافت الغرفة يوم 27 أكتوبر 2019 اثنين من كبار المسؤولين في البنك الدولي قاما بشرح العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز. ومساهمة منها في جهود الإعلان عن تفاصيل المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، الذي أقيم في البحرين خلال الفترة 11 - 13 نوفمبر 2019، نظمت الغرفة في الثالث من سبتمبر مؤتمراً صحفياً لوفد غرفة تجارة وصناعة البحرين.

ويشرح **الفصل الثالث** من التقرير نشاط الغرفة على الصعيدين العربي والدولي، فيشير إلى أنها تمثلت في اجتماعات إحدى عشرة لجنة اقتصادية كويتية مشتركة مع دول أخرى وهي: الأردن، اليونان، الجزائر، المغرب، البحرين، العراق، فيتنام، إندونيسيا، قرغيزيا، تركيا، الصين، وألمانيا.

وفي إطار مجلس التعاون الخليجي شاركت الغرفة في اجتماعات اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ومركز التحكيم التجاري لدول المجلس، وفي الوفد الصناعي لدولة قطر، ومنتدى الأعمال لدول حوار التعاون الآسيوي، ولجنة السوق الخليجية المشتركة، ومؤتمر مسؤولي الموارد البشرية وسوق العمل بدول المجلس، وورشة عمل دخول المواد الغذائية والأدوية إلى المملكة العربية السعودية.

وعلى الصعيد العربي، شاركت الغرفة في جميع اجتماعات اتحاد الغرف العربية ولجانها التنفيذية، ومؤتمر العمل العربي، وفي اجتماع السوق العربية الإلكترونية، وفي زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى المملكة الأردنية، وزيارة معالي وزير التجارة والصناعة إلى العراق، وفي مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، وفي زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى جمهورية مصر العربية، والمؤتمر الثامن لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والندوة العربية بشأن تشغيل الشباب.

أما على المستوى العالمي، فشاركت الغرفة في كل اجتماعات الغرفة الإسلامية، ومنظمة العمل الدولية، والغرف العربية - الأجنبية المشتركة، وفي اللقاء الثاني للتعاون الاقتصادي العربي - الأمريكي، ومنتدى الأعمال للتعاون الخليجي - الأوروبي، والمنتدى الكويتي - الكندي، والقمة الاقتصادية العربية - البريطانية، ومجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية، ومنتدى الأعمال الكويتي - الإندونيسي، والقمة الاقتصادية الأوروبية العربية الرابعة، والمنتدى الاقتصادي العربي - اليوناني الخامس.

وبلغ عدد الوفود التي استقبلتها الغرفة (42) وفداً اقتصادياً وتجارياً من (34) دولة ومن جهات دولية أخرى.

ووقعت الغرفة خلال عام 2019 أربعة بروتوكولات مع كل من: غرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، وغرفة تجارة وصناعة الأردن، وغرفة تجارة وصناعة أونتاريو (كندا)، وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

وفي فصله الرابع، يتناول التقرير الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة، ويبين نطاقها ومدى فعاليتها، فيشير إلى أن عدد أعضاء الغرفة بلغ عام 2019 حوالي (65) ألف عضو مقابل (58.7) ألف عضو عام 2018 و(49.17) ألفاً عام 2017 و(44.65) ألفاً عام 2016، و(39.51) ألفاً عام 2015، وحوالي (35.74) ألفاً عام 2014 و(32.43) ألفاً عام 2013 ونفس الرقم تقريباً في العام السابق وحوالي (29.57) ألف عضو في عام 2011.

أما عدد المعاملات التي أصدرتها الغرفة أو صادقت عليها خلال العام فبلغ حوالي (451.82) ألف معاملة مقابل حوالي (423.42) ألفاً عام 2018 وحوالي (396.70) ألفاً عام 2017 و(359.93) ألفاً عام 2016 و(351.57) ألفاً في عام 2015، و(326.63) ألفاً عام 2014 وحوالي (298.1) ألفاً عام 2013 و(295.2) ألفاً عام 2012 و(271) ألفاً في عام 2011.

أما عن المراسلات التي تعكس نشاط الغرفة كجسر اتصال وتواصل بين أصحاب الأعمال والمؤسسات الكويتية ونظرائهم في الخارج، فقد تلقت الغرفة خلال العام (6.860) رسالة، وصدر عنها (3.339) رسالة، إلى جانب حوالي (386.732) ألف رسالة دورية.

وإلى جانب لجانها الخمس، المنبثقة عن مجلس إدارتها، تابعت الغرفة مشاركتها مع الجهات الرسمية في العديد من المجالس والهيئات واللجان، منها: الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للتوحيد القياسي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مجلس الجامعات الخاصة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لجنة متابعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، اللجنة الوطنية لحماية المستهلك، واللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة، اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، اللجنة العليا لإدارة المعاهد الأهلية، اللجنة الوطنية لمواصفات التشييد ومواد البناء، لجنة إعداد مشروع مواصفات قياسية بشأن شحن السيارات الكهربائية، واللجنة المشتركة للمعارض الخارجية...

وتناول الفصل الرابع أيضاً، أنشطة مركز الكويت للتحكيم التجاري، ومركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير، ومركز أصحاب الأعمال، التابعة كلها للغرفة، كما تناول برنامج الغرفة للبعثات الدراسية، كما نوه بالتطوير الإلكتروني للموسم الذي شهدته الخدمات التي تقدمها الغرفة لأعضائها.

وأفرد التقرير **فصله الخامس** للحسابات الختامية للغرفة عن عام 2019، حيث ناهز صافي الإيرادات (6.95) مليون دينار وهو يزيد قليلاً عن مثيله في عام 2018 البالغ (6.49) مليون دينار. علماً أن إيرادات الغرفة قد تراوحت خلال الأعوام السبعة السابقة، (بين 4.49 مليون عام 2011 و5.56 مليون عام 2017). أما مجموع المصاريف، قبل الاستهلاك، فانخفض إلى حوالي (4.28) مليون دينار مقابل حوالي (4.70) مليوناً عام 2018. أما الوفر التشغيلي الذي حققته الغرفة عام 2019، فقد ارتفع بعد الاستهلاك من حوالي (852.12) ألفاً عام 2018 إلى حوالي (1.72) مليون دينار عام 2019. وهنا يجدر التنويه بأن نفقات الغرفة تناهز أو ربما تزيد، ومنذ سنوات طويلة، عن إيراداتها الذاتية المتولدة عن خدماتها لأعضائها (الانتساب، الاشتراك، التصديق...)، ويسد هذا "العجز النظري" عادة بصافي إيراد مبنى الغرفة وبيع الاستثمار، اللذين بلغ مجموعهما عام 2019 زهاء (873.68) ألف دينار.

أخيراً يسعد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أن يرفع صادق الثناء والولاء إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد - ورئيس الغرفة الفخري منذ تأسيسها عام 1959 - الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، كما يرفع إلى سموه فائق الشكر على ما يوليه للاقتصاد الوطني على اختلاف قطاعاته وأنشطته من اهتمام بالغ. كما يتقدم المجلس بالشكر والامتنان إلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، وإلى حكومته الموقرة بكافة وزاراتها ومؤسساتها، على تعاونها الصادق والبناء مع جهود الغرفة في سبيل خدمة الكويت واقتصادها الوطني.

وتعرب الغرفة عن خالص تقديرها لسعادة رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم، ولكافة أعضاء المجلس المحترمين لتفهمهم لدورها الوطني والمهني.

والله أدعو أن يوفق كل مسعى يهدف إلى حماية الكويت وخير شعبها وازدهار اقتصادها.

رئيس مجلس الإدارة

الفصل الأول

القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

في معرض تحديده لمهام الغرفة وأعمالها، نص قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت على ضرورة التعرف على رأيها مقدماً في دراسة مشاريع القوانين والمراسيم ذات الصبغة الاقتصادية والمالية، وفي وضعها وتعديلها، كما أجاز للغرفة أن تتقدم، ومن تلقاء نفسها، بما تراه من آراء ومقترحات حول كافة الأمور المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. كل ذلك - بالطبع - على سبيل المشورة والطرح الفكري، ويبقى القرار للسلطات المختصة.

وضمن نطاق هذا الإطار قامت الغرفة، بالمشاركة في دراسة ومراجعة العديد من التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي في البلاد وأبدت الرأي في الكثير من القضايا الاقتصادية المحلية، وساهمت في بلورة معالجتها. وفي هذا الفصل عرض سريع لأهم ما قامت به الغرفة في مجال معالجة القضايا الاقتصادية خلال عام 2019.

الأسواق المحتملة للصادرات الكويتية غير النفطية

تمثل النفط ومشتقاته (البند الجمركي 27) وما يندرج تحت المواد الطبيعية (البند الجمركي 28)، كذلك المنتجات المعاد تصديرها وفقاً لتقرير الإدارة المركزية للإحصاء (إحصاءات التجارة الخارجية 2017)، ومنتجات الشركات الكبرى مثل ايكويت والصناعات البترولية، مثل الأسمدة والبولي إيثيلين والبولي بروبيلين والايثيلين جلايكول، وذلك لأن هذه الشركات في الأغلب تمتلك إدارات تسويقية خاصة بها، وتستهدف منذ بداية إنشائها السوق الخارجي والتصدير.

ثانياً: بعد التغييرات التي أجريت على بيانات الصادرات الكويتية في البند السابق، أجرينا عملية تصحيح أخرى بحذف المنتجات التي تمثل المخلفات وفقاً لتوصيات منظمة الجمارك العالمية، وتم اختيار أكبر 30 منتج مصدر من الكويت إلى العالم، والقائمة الخاصة بهذه المنتجات¹ ملحقه لهذا التقرير.

ثالثاً: تم تحليل الأسواق التي تقوم الكويت بتصدير المنتجات إليها - طبقاً لبيانات الصادرات الكويتية - خلال السنوات من 2013-2017، وحددت الأسواق المحتملة من خلال حساب معدل النمو السنوي المركب خلال هذه الفترة لكل سوق. ومن التحليل تبين أن مصر وقطر وعمان والسعودية والأردن قد تكون أسواقاً محتملةً للصادرات الكويتية من هذه المنتجات.

لتلبية لطلب من الهيئة العامة للصناعة بتزويدها بالدراسات والتقارير الخاصة بالأسواق الخارجية وفرص اختراقها، قدمت الغرفة للهيئة في الثامن عشر من يناير 2019، تقريراً أولياً أعدته حول الأسواق المحتملة للصادرات الكويتية المنشأ وغير النفطية.

وفيما يلي نص هذا التقرير (باستثناء الجداول الملحقه)

للتعرف على الأسواق المحتملة للصادرات الكويتية غير النفطية، كان لابد من تحديد المنتجات الكويتية المنشأ وغير المنتمية للنفط ومشتقاته، ثم رصد الأسواق التي يمكن لهذه المنتجات زيادة تواجدها فيها، وهذا ما تناولته هذا التقرير والذي قام باستقراء بيانات التصدير لدولة الكويت، وفقاً للمنتجات وحسب الدول، خلال السنوات الحديثة والمتاحة من 2013-2017، ليخرج التقرير بثلاث دول من الممكن القيام بحملات ترويجية فيها وهي - حسب الأولوية - سلطنة عمان، المملكة الأردنية، جمهورية مصر.

وفيما يلي يستعرض التقرير المنهجية التي اتبعتها لتحديد هذه الأسواق، وتتمثل في الخطوات التالية:

أولاً: تم رصد الصادرات الكويتية الكلية خلال السنوات الخمس من 2013 وحتى 2017، ثم تم استبعاد المنتجات التي

1 - في شيايا التقرير عندما نذكر كلمة المنتجات، يكون المقصود بها قائمة أكبر المنتجات المصدرة كويتية المنشأ غير النفطية والملحقه لهذا التقرير.

وزوايا وسقالات ودرج ومظلات وغيرها من منتجات الحديد أو الصلب، فقد ارتفعت وارداتها من 140.2 مليون دولار خلال عام 2015 إلى 201.3 مليون دولار خلال عام 2017، ورغم ذلك تستورد عمان من الكويت حوالي 0.12 مليون دولار في المتوسط خلال هذه الفترة، مع أن الصادرات الكويتية من هذا المنتج خلال هذه الفترة بلغت 23.6 مليون دولار في المتوسط. ويمكن القول إن قطاعي المعادن المشكلة والصناعات الغذائية يمثلان قطاعين محتملين لتنمية صادراتهما إلى السلطنة.

المملكة الأردنية

لعل الحديث عن السلطنة ينصرف في أغلبه إلى السوق الأردني، فمع حجم واردات للأردن من المنتجات بلغ 460.1 مليون دولار خلال عام 2017، نجدها استوردت من السعودية حوالي 111 مليون ومن الكويت 10.4 مليون دولار خلال نفس العام.

ومن قراءة الاحصائيات يتبين أن الترويج المطلوب في الأردن، يفضل أن يكون تنمية التواجد الكلي للمنتجات الكويتية في هذا السوق، وتعد منتجات بعينها في قطاعات الأغذية والمعادن المشكلة والتعبئة والتغليف محتملة لزيادة صادراتها إلى السوق الأردني.

جمهورية مصر

زادت واردات جمهورية مصر من الكويت خلال السنوات من 2015-2017 بحوالي 3 أضعاف، وتتميز مصر عن الأسواق السابق ذكرها بأنها سوق كبير يستورد حوالي 3.5 مليار دولار من المنتجات محل الدراسة.

ومن الاحصائيات يتضح أنه من الممكن زيادة الصادرات الكويتية إلى السوق المصري من قطاع المعادن المشكلة وبعض المنتجات في قطاعي الأغذية (اللحوم المجمدة)، والتعبئة والتغليف ■

رابعاً: تم استبعاد قطر والسعودية، حيث تم ارسال وفد ترويجي سابقا لكليهما، وتبقى عمان والأردن ومصر. ولمزيد من التأكد تم دراسة واردات كل سوق محتمل من الكويت من المنتجات للتحقق من صحة البيانات². ونشير إلى أنه تم أخذ واردات هذه الأسواق المستهدفة من المملكة العربية السعودية كمثال حالة يمكن القياس عليها حول مدى الفرص المحتملة للصادرات الكويتية.

خامساً: من الخطوات السابقة، تكون الأسواق المحتملة كالتالي مرتبة حسب الأولوية.

سلطنة عمان

تشير احصاءات التجارة الخارجية لعام 2017 أنه مع إجمالي الصادرات الكويتية للخارج من المنتجات محل الدراسة يقارب نصف إجمالي الصادرات السعودية من نفس المنتجات (574 مليون دولار للكويت مقابل 1240 مليون دولار للسعودية)، ولكن خلال عام 2017 - على سبيل المثال - استوردت السلطنة من السعودية ما قيمته 65.5 مليون دولار بينما من الكويت 3.8 مليون دولار فقط من هذه المنتجات، وهو ما يدل أن هناك احتمالية لزيادة الصادرات الكويتية إلى هذا السوق.

ورغم الانخفاض التدريجي في الواردات العمانية الكلية - والذي قد يكون مستهدفاً من قبل السلطنة مع انخفاض النفط منذ عام 2014 - حيث انخفضت وارداتها خلال السنوات الخمس من 2013 وحتى 2017 من 34.3 مليار دولار إلى 20.1 مليار دولار، فإن واردات السلطنة من المنتجات محل الدراسة ارتفعت من 751 مليون دولار إلى 770.3 مليون دولار خلال نفس الفترة، وهذا دليل على أهمية هذه المنتجات للسوق العماني.

ومن الأمثلة التي تعطي مؤشرات حول جاذبية السوق العماني، واردات عمان من البند 730890، وهي مصنوعات من الحديد أو الصلب وبالتحديد صناديق وكبائن وأرفف

2 - من المفضل الاعتماد على بيانات الشريك التجاري بجانب بيانات الكويت عن الصادرات، وذلك لأن البيانات المسجلة في الكويت عن التصدير تشمل كل ما تم إرساله من الكويت لدولة معينة بما فيها المناطق الحرة أو الاقتصادية أو ما يماثلهم في هذه الدولة، وفي المقابل لا تسجل هذه الدولة الشركة تجارياً المنتجات التي ترد إلى هذه المناطق، وهو ما يسبب اختلافاً للبيانات.

دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بدولة الكويت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

ذاتية الإدارة، عدم استهداف الربح، وعدم السعي الى السلطة، وقد اضيف اليها مؤخراً، عدم ممارسة نشاط سياسي، وعدم القيام بوظيفة المؤسسة الدينية (المسجد او الكنيسة).

وبما أن هذه الورقة تسعى لبحث دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بالكويت في تحقيق أهداف برنامج التنمية 2030، فإن من الواجب الإشارة هنا الى التوجه الحديث بالربط الوثيق بين مفهومي المجتمع المدني والقطاع الخاص. ففي كتاب "النظرية الاقتصادية للمجتمع المدني"، يقول ليستر سالمون إن "المجتمع المدني ظاهرة ثقافية واجتماعية واقتصادية بامتياز".

وللتعرف على المفهوم الرسمي للمجتمع المدني في الكويت نعود الى عام 2006، حين قامت "لجنة التنمية البشرية والمجتمعية" المنبثقة عن المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، بدراسة عن المجتمع المدني في كويت القرن الواحد والعشرين. فقد انطلقت الدراسة من اعتبار ان منظمات المجتمع المدني في الكويت هي تلك التي ينظمها القانون 1962/24 في شأن الاندية وجمعيات النفع العام، والتي تقوم على وجه التحديد وحسب المادة الاولى من القانون المذكور، بنشاط اجتماعي او ثقافي او ديني او رياضي. وبالتالي، اقصيت عن هذه الدراسة أهم منظمات المجتمع المدني في الكويت مثل: جمعية الهلال الاحمر، النادي العلمي، الاتحاد العام لعمال الكويت، والاتحاد العام لطلاب الكويت، غرفة التجارة والصناعة، الاتحادات المهنية، اتحادات اصحاب الاعمال، ولويك، ولجنة دعم التعليم ... والعديد من المنظمات الأخرى.

واما عن مفهوم الفقر الذي يعتبر القضاء عليه هو الهدف الذي يتصدّر بامتياز اهداف برنامج التنمية المستدامة 2030. فهو المفهوم الذي اخذ به الدليل العالمي للفقر، والتقارير العربي للفقر، اي الفقر متعدد الابعاد الذي لا يقاس بمعيار متوسط الدخل فحسب بل يعتمد ايضاً ثلاثة مقاييس اخرى هي التعليم والصحة ومستوى المعيشة. اذ ترى مجموعة من الاقتصاديين ان النمو قد لا يقلص الفقر، وان زيادة الثروة لا تعني بالضرورة تحسّن مستوى المعيشة.

نظم ديوان المحاسبة في الرابع من مارس 2019، ندوة حول تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وفي هذه الندوة قدم مستشار الغرفة السيد ماجد بدر جمال الدين ورقة تحت عنوان "دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بدولة الكويت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

وفيما يلي نص ملخص هذه الورقة:

تقديم؛

من طبيعة الأمور لا من غريبها، أن ينظم ديوان المحاسبة بالذات، هذه الندوة بالذات، حول أهداف التنمية المستدامة 2030. ذلك أن المهمة الأولى للديوان هي الرقابة على جدية الالتزام. وبرنامج التنمية المستدامة هذا يمثل التزاماً وطنياً وانسانياً على أرفع مستوى وبتوقيع حضرة صاحب السمو أمير البلاد لمحاربة الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة، والحفاظ على الانسان والبيئة.

واني إذ أشرف بأن أنقل لديوان المحاسبة شكر غرفة تجارة وصناعة الكويت لدعوته الى المشاركة في هذه الندوة، فإنني أعرب عن اعتزازي بأن أمثل الغرفة في هذه المهمة، وليس لي من مؤهلات ذلك إلا طول العهد وتقدم السن. علماً بأنني استندت في التعرف على رأي الغرفة في هذا الشأن على استلهاهم مواقفها، فإن نجحت في ذلك فللغرفة أجران، وإن جانبني التوفيق فأرجو ألا أخسر الأجر الواحد.

أولاً- مفاهيم أساسية

للورقة أقسام ثلاثة، أولها مفاهيم أساسية: تتعلق بمعنى مصطلح التنمية المستدامة، وتعريف منظمات المجتمع المدني، وتوضيح مفهوم الفقر: فالتنمية المستدامة هي مجموعة الأنشطة التي تؤدي الى الارتقاء بمستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية مع الحرص الشديد على تجدد الموارد الطبيعية وسلامة البيئة. ومن حيث تعريف منظمات المجتمع المدني، أخذت الورقة بتعريف مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جون هوبكنز والذي يقوم على ست سمات أساسية تقوم عليها منظمة المجتمع المدني هي: التنظيم، الاستقلالية، التطوعية،

المساهم الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. والتزمت - بالمقابل - بالرعاية الكاملة لمواطنيها صحة وتعليماً وغذاءً وعملاً. وبالتالي، لم يبق لمنظمات المجتمع المدني إلا حيزاً ضيقاً لتقديم خدماتها في مجالات قليلة أهمها: محاربة الفقر، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وحماية البيئة. غير أن منظمات المجتمع المدني الكويتي قد أثبتت ولا شك حضوراً واضحاً ومتميزاً خارج دولة الكويت والمجتمع الكويتي. وخاصة المنظمات الخيرية والرعاية، والمنظمات الحقوقية والدفاعية، والنادي الاجتماعية والرياضية، ومنظمات أصحاب العمل والعمال. ومنذ عام 2011 حتى نهاية 2018، يقدر متوسط تحويلات المجتمع المدني الكويتي (ولا أقول منظماته) إلى الخارج لمحاربة الفقر والجوع والمرض والجهل، بحوالي ثلاثة مليارات دولار سنوياً. وليس ثمة شك في أن ما مرّ به العالم العربي من كوارث الحرب والتدمير والتهجير في هذه الحقبة قد ساهم كثيراً بارتفاع هذا الرقم.

ب - اما السبب الثاني الذي يحد من دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق اهداف التنمية المستدامة فهو ان هذه المنظمات لا تحظى ببيئة تشريعية وتنظيمية ورقابية داعمة او مشجعة تتيح لها درجة كافية من الاستقلال والتحرر من السلطات التقديرية. ولعل السماح بإنشاء الشركات غير الربحية كشكل قانوني من أفضل ما حصل لدعم المجتمع المدني الكويتي، ومن خير ما يعبر عن الترابط الوثيق بين هذا المجتمع والقطاع الخاص.

وبالمقابل من الانصاف القول ان الثقافة المدنية التي تشكل العمود الفقري لمنظمات المجتمع المدني في الغرب، والتي تعني التعددية والتسامح وقبول الاختلاف، لا يوجد لها هذا الحضور في العالم العربي، والكويت ليست استثناء، اذ يجب الا نستغرب وجود منظمات مجتمع مدني دون ثقافة مدنية.

وفي نهاية الحديث عن دور المجتمع المدني في الكويت، تبين الورقة ان منظمات هذا المجتمع تستطيع ان تقوم بدور مؤثر لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على مجالات كثيرة منها:

- تحسين نوعية الخدمات الصحية.
- تحسين نوعية التعليم مع اعطاء اهتمام خاص لرفع كفاءة

ومن المفيد في هذا الصدد أن نذكر أن "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد" الذي أصدره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب عام 2017، قد أكد أن الفقر في المنطقة العربية ليس مستوطناً، بل هو نتيجة لظروف سياسية واقتصادية افتقدت التخطيط الصحيح والإدارة المقتردة. وهذا ما يتفق مع قول المقرري في رسالته التي كتبها قبل أكثر من ستة قرون عن الأزمات الغذائية في مصر، وختمها بالقول: "ليس بالناس غلاء إنما نزل بهم سوء التدبير في الإدارة".

ثانياً - دور منظمات المجتمع المدني

يهتم القسم الثاني من الورقة بدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، ويكشف صراحة انه رغم اللافات المرفوعة بأهمية التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التنمية المستدامة 2030، نلاحظ أن عضوية "اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، تقتصر على ممثلي الجهات الحكومية بالتحديد. أما ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص فيدعون إلى اجتماعات اللجنة بصفة مراقبين فقط. كما نلاحظ أن اللجنة - في توزيعها لمسؤوليات تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030 - لم تكلف مؤسسات في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بأكثر من تسع مهمات مساندة من اصل 182 مهمة مساندة، ذهب منها 173 مهمة إلى الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة. بمعنى أن الدولة قد أقرت بأن الجهات المنسقة أو المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي - بالطلق او ما يقارب المطلق - جهات حكومية، وأن مجال عمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لا يتجاوز (5%) . ونحن لا نذكر هذه الحقيقة لوماً ولا عتياً على أية جهة، بل نذكرها لسببين اثنين:

أولهما؛ دفع أي اتهام بالتقصير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، إذ لا يمكن محاسبة أحد عما لم يكلف به.

والسبب الثاني هو تفسير العوامل التي تقف وراء هذا التباين الصادم بين الشعار والواقع وهنا اود ان اقف وقفة قصيرة امام عاملين اثنين فقط من هذه العوامل، اولهما، ان الدولة استأثرت استثنائاً كاملاً بالثروة النفطية التي تشكل

وبذلك، أحكم القطاع العام هيمنته على الأنشطة الاقتصادية عالية المردود، وتراجع دور القطاع الخاص لينحصر في التجارة والعقار والأنشطة الهامشية. ومنذ ذلك الوقت، بدأت تتعمق الطبيعة الريعية للاقتصاد الكويتي، وبدأت تتفاعل وتتصاعد مظاهر عدم الكفاية الاقتصادية في توظيف الموارد من جهة، ومظاهر عدم الكفاية الإدارية على الصعيدين العام والخاص من جهة ثانية.

إلى جانب هذا كله، تضافرت عدة أحداث وأزمات وظروف اقتصادية وسياسية في تكريس هذا المزق، أولها، الأوضاع الملتهبة في المنطقة، وثانيها، أزمات الاحتقان السياسي المتكررة داخلياً، وثالثها، زيادة الجرعة السياسية في القرار الاقتصادي، والتي أدت إلى انحراف دائم لهذا القرار عن الاتجاه التنموي المستقبلي، إلى الاتجاه الاستهلاكي الشعبي ان صح التعبير.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كان الحديث (ولا نقول العمل) عن الإصلاح الاقتصادي يعلو وتشتد نبرته كلما انخفضت أسعار النفط، ثم لا يلبث أن يخفت ثم يصمت ثم ينسى مع عودة هذه الأسعار إلى الارتفاع، وكأن بين أسعار النفط وقرار الإصلاح علاقة عكسية.

ومن الإنصاف أن نذكر هنا أن الدعوة إلى الانتقال من اقتصاد ريعي يحكمه الإنفاق العام إلى اقتصاد تنافسي يحركه القطاع الخاص، أصبحت بمثابة شعار الاقتصاديين لسنوات الأخيرة؛ غير أن هذا الشعار لم يخرج عن كونه لافتة كبيرة، لا تدعمها أية سياسات فاعلة. ويكفينا للدلالة على ذلك أن نذكر أن الكويت لم تسجل حالة خصخصة حقيقية واحدة في تاريخها الاقتصادي إلا خصخصة البورصة قبل ثلاثة أسابيع وهي خطوة ناجحة وبالغة الأهمية ولكنها ذات طبيعة خاصة. كما نذكر أن المجلس الأعلى للتخصيص، واللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا يضمنان ممثلاً واحداً عن القطاع الخاص.

بعد ذلك، تنتقل الورقة إلى الدور الحالي للقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتذكر أن هذا الدور يتمثل بثلاثة أبعاد رئيسية هي: توفير فرص العمل للمواطنين، وتمويل مشاريع التنمية، والمسؤولية المجتمعية.

المدرسين، وإعادة النظر بصورة جذرية في أسلوب التعليم في مرحلة التعليم الابتدائي وما قبلها.

- التشجيع على الابداع والابتكار وتوفير أدوات ومختبرات البحث وآلية التسويق، وإعطاء أصحاب هذه القدرات أولوية مطلقة في اهتمام الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع الاقرار بأن مستوى الانفاق على التعليم في الكويت من أعلى المستويات في العالم - إن لم يكن أعلاها على الإطلاق - فإن المجال واسع لترشيد هذا الانفاق وتحسين اساليبه ومردوده.

- محاربة الفساد ومتابعة قضاياها وعدم السماح بتحويلها إلى عالم اللجان والملفات الضائعة والنسيان.

- حماية البيئة.

- تطوير الإدارة العامة ومتابعة قضايا الإصلاح الاقتصادي، خاصة بعد أن سجل معدل نصيب المواطن الكويتي من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة انخفاضاً من قرابة 36 الف دولار عام 2008 إلى حوالي 29 ألف دولار عام 2017، أي بنسبة تجاوزت 19 %.

ثالثاً - دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة 2030

في قسمها الثالث والآخر، تتناول الورقة دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. فتبدأ بلمحة تاريخية تبين فيها أن القطاع الخاص في الكويت ما قبل النفط أبدى كفاءة عالية والتزاماً أخلاقياً واحساساً عالياً بالمسؤولية المجتمعية. وكان - بالتالي - من أهم المساهمين في قيام الدولة وتطور المجتمع. وحتى منتصف ستينات القرن الماضي، كان القطاع الخاص هو صاحب المبادرات التنموية التي ما زالت شركاتها ومؤسساتها شاهد صدق على ريادة هذا القطاع، الذي وصفه حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بأنه "القطاع الذي لعب دوراً مميزاً في بناء نهضة البلاد الاقتصادية على امتداد التاريخ، وحمل رجاله عبء المسؤولية بكل كفاءة واقتدار".

وكما ذكرنا في بحثنا عن دور منظمات المجتمع المدني، نلاحظ هنا أنه في سبعينات القرن الماضي، توفرت للدولة موارد مالية ضخمة نتيجة استئثارها الكامل بالثروة النفطية،

الجدد الى سوق العمل يجب توفيرها من خلال ايجاد قطاع خاص قوي، تفتح امامه كافة الانشطة عدا إنتاج النفط، وتقدم له الحوافز التي تعزز حريته وتنافسيته. اما السياسات الحالية في هذا الصدد، فهي تعمل بعيداً عن المكنن الحقيقي للخلل. وطالما أن الدولة تفتح باب التعيين لديها على مصراعيه، من الصعب أن نتوقع إصلاحاً حقيقياً في هيكل تركيبة العمالة بالبلاد.

وتنتقل الورقة بعد ذلك الى مجال التمويل لتبين ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة يحتاج الى استثمارات ضخمة تدعمها آليات تمويل مبتكرة، يصعب على الحكومة وحدها ان توفرها، خاصة بعد أن باتت نسبة (75 %) من نفقات الميزانية العامة لدولة الكويت نفقات غير مرنة على الاطلاق لأنها تتعلق بالرواتب والأجور والدعوم وما في حكمها. علماً بأن دول مجلس التعاون الخليجي - وخلافاً لكل الافكار السائدة - تعاني فجوة تمويلية بين حجم استثماراتها الحالية وحجم احتياجاتها الاستثمارية الفعلية تصل الى اكثر من 20 مليار دولار سنوياً.

- لقد نجح القطاع المصرفي الكويتي في ان يستجيب لاحتياجات المشاريع التنموية في الكويت، والمشاركة ايضاً في تمويل مشاريع تنموية خارج البلاد. بل ان هذا القطاع لا يكتفئ تمنياته بوجود فرص استثمارية اكبر واغنى تسمح بتشغيل افضل للسيولة التي يتمتع بها. غير ان هذا لا يمنعنا من القول بأن الطبيعة التمويلية قصيرة الأجل لمعظم مؤسسات هذا القطاع قد حالت حتى الآن دون ادخال حلول وآليات تمويلية أكثر تناسباً مع اهداف التنمية المستدامة. علماً أن اهداف هذه التنمية تحمل للقطاع الخاص فرصاً استثمارية كثيرة ومجزية وخاصة في مجالات: معالجة النفايات، البنية التحتية للصرف الصحي، الاسكان، الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، والتعليم والتدريب.

وعن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص الكويتي، تذكر الورقة ان نهوض القطاع بهذه المسؤولية ليس بالامر المستحدث او المستورد من نمط غربي لا تنكر كفاءته، بل إن في تراثنا الإسلامي وموروثنا الحضاري ما يجعل لهذه المسؤولية جذوراً راسخة، ويجعل منها واجباً دينياً وانسانياً ووطنياً. ويمثل نظام

ففي مجال توفير فرص عمل لائقة للعمالة الوطنية، اكدت الورقة أن البنية الرعوية للاقتصاد الكويتي، وهيمنة القطاع العام على أنشطته الأكثر انتاجاً ومردوداً، قد أضعفتنا إلى حد بعيد قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية ولائقة ومستدامة للعمالة الوطنية. غير أن الانعكاسات الواقعية لهذه الحقيقة لحق بها قدر مربك من التضخيم والتشويه وربما الاتهام بالتقصير أيضاً. وأرجو أن يكون في البيانات التالية ما يوضح الصورة ويعيد إليها توازنها:

- في بيانات رسمية نشرت مؤخراً، بلغ عدد مستحقي علاوة دعم العمالية الوطنية في القطاع الخاص (61) ألف مواطن. وهؤلاء يعملون في القطاع الخاص لحساب غيرهم.

- يزيد عدد التراخيص التجارية والصناعية والحرفية العاملة فعلاً عام 2018 عدد (150) ألف ترخيص. فإذا افترضنا أن كل كويتي يعمل في القطاع الخاص لحسابه يملك في المتوسط ثلاثة تراخيص، يكون عدد هؤلاء (50) ألفاً.

- بمعنى أن عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص (موظفين وأصحاب أعمال) يفترض أن يكون 111 ألف مواطن، أو ما يعادل (25 %) من إجمالي المواطنين العاملين في القطاع العام والخاص (والذي بلغ 400 ألف مواطن في نهاية ديسمبر 2018). وهذه نسبة متطابقة مع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتي تتراوح تقديراتها عام 2017 بين 25 % و 28 % . غير ان الاحصاءات الرسمية مازالت تؤكد أن إجمالي عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص لم يتجاوز (65) ألفاً.

- في نهاية 2018، بلغ عدد العمالة الوافدة (2.4) مليون شخص، منهم (5 %) فقط في القطاع العام. والغالبية العظمى من العمالة الوافدة تقوم بأعمال لا يرغب بها المواطنون أصلاً في المستقبل المنظور على الأقل. وهذا ما يبقي مجال تقليص العمالة الوافدة (في ظل دولة الرفاه الحالية) أضيق بكثير مما يجري الكلام عنه. كما أن نسبة عالية من العمالة الوافدة التي تُحسب على القطاع الخاص، ليس لمؤسسات هذا القطاع أية علاقة بها.

- ان هذه الحقائق لا تعني ابدأ التسليم بهذا الواقع. وكل ما تعنيه ان فرص العمل المنتجة واللائقة للقادمين الكويتيين

- خلق آليات أكثر فاعلية لزيادة وتنمية التجارة العربية البينية.
- دعم ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ايجاد مجموعة فنية ذات صندوق يمول حملات اعلامية تهدف الى تكوين رأي عام متفهم للإصلاح الاقتصادي المطلوب.
- اذكاء روح العمل الحر والتوعية بموقعه الاجتماعي ومردوده المالي، فأصحاب الأعمال لا يولدون كذلك بل يصنعون. وصناعة أصحاب الاعمال ورواد المشاريع أمر تربوي وثقافي قبل أن يكون أمراً تمويلياً.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تقوم على الإبداع واقتصاد المعرفة.
- التعاون مع مؤسسات التعليم من خلال الاستثمار فيها ودعم برامجها، والمساهمة في الوصول إلى النظام الذي يستطيع أن يحملنا إلى عصرنا، وينقلنا إلى صعيد التقدم العلمي والتنمية المستدامة.
- الاهتمام بإتقان استخدام "العقل الذي في اليد" كما وصفه غاندي، من خلال مؤسسات والتعليم المستمر، وتأهيل وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأخيراً؛

أشعر أن من واجبي أن أختتم بكلمة تعبر عن قلق القطاع الخاص من جهة، وتوضح السبب الرئيسي الذي يحد من إمكاناته لأداء دوره في تحقيق التنمية المستدامة من جهة ثانية:

إن القرار السياسي الكويتي، المنحاز كلياً للحاضر على حساب المستقبل، أصبح أخطر ما يهدد التنمية المستدامة وأهدافها. وإن التعثر التنموي الذي ينجم عن ذلك أصبح أقوى ما يهدد الديمقراطية الكويتية. ذلك أن انفصال صناديق الاقتراع عن تطلعات التنمية المستدامة، يفقد العملية الديمقراطية شرعيتها التنموية، ويجعل منها عائقاً للتقدم.

شكراً لأناتكم وحسن استماعكم ،

وعذراً عن الإطالة، إذ لم يتسع الوقت لمزيد من الاختصار ■

الوقف الإسلامي عبقرية ملهمة في هذا المجال، كما تكفل الزكاة قضاءً على الفقر وانماءً للشروه.

وتمر الورقة سريعاً بأربعة نماذج متميزة جداً عن نهوض القطاع الخاص بمسؤوليته المجتمعية على أفضل صورها.

- النموذج الأول هو التماهي التاريخي بين فكر سمو أمير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، ومقترح القطاع الخاص، والذي كانت ثمرته المؤسسة الرائدة في المنطقة كلها، "مؤسسة الكويت للتقدم العلمي".

- والنموذج الثاني يتمثل باللجنة الشعبية لجمع التبرعات؛ التي حققت - وعلى مدى أربعين عاماً أو تزيد - نجاحاً كبيراً في تكريس السجية الإنسانية للكويت شعباً وحكماً، حيث عملت على تخفيف ويلات الكوارث والحروب في البلدان العربية وخارجها.

- اما النموذج الثالث فهو المبادرات التطوعية للعديد من المؤسسات والأشخاص والتي تركزت - بشكل خاص في مجال الخدمات الصحية، تليها خدمات التعليم، والمؤسسات الثقافية.

- ورابع هذه النماذج هو مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير، لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت، والذي قدم حتى الآن دورات تدريبية لأحد عشر ألف مواطن وفي مجالات مختلفة، تهدف كلها الى التأهيل وإعادة التأهيل بغية توجيه القوى العاملة الوطنية نحو العمل في القطاع الخاص.

وفي صفحاتها الاخيرة، تحاول الورقة، استشراف الاولويات التي ستوجه دور القطاع الخاص الكويتي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، فتؤكد ان هذا الدور سيبقى يستند الى الاطر والابعاد الثلاثية التي سبق ذكرها (توفير فرص العمل، والتمويل، والمسؤولية المجتمعية) غير ان مضمون هذه الاطر سيتوسع تنوعاً وشمولاً ليكون بين مكوناته ما يلي:

- وضع سياسات لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي.

- السعي لتكريس دور المرأة في مجتمع الاعمال العربي.

ملاحظات الغرفة حول مشروع تعديلات قانون الغذاء

الفرص وعدالة المنافسة، هو أن تكون التشريعات واللوائح والجزاءات المنظمة لأي نشاط اقتصادي في الكويت، منسجمة في توجهاتها ومساوية في انعكاساتها وتكلفتها مع التشريعات واللوائح والجزاءات المماثلة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالتالي كان من الضروري مراعاة أن تكون العقوبات المقترحة تعديلها في القانون موضع البحث متقاربة على الأقل مع اللوائح المماثلة في باقي دول المجلس منعاً لارهاق التاجر أو المصنع الكويتي بأية التزامات مالية قد تمثل عائقاً أمامه في نفاذه إلى الأسواق الخليجية، أو تمثل مزايا نسبية لمنافسيه من التجار والمصنعين الخليجين سواء في السوق المحلي أو الخليجي أو أسواق التصدير الأخرى، ويوضح الجدول المرفق مدى التفاوت في العقوبات على نفس المخالفات بين التعديلات المقترحة ومثيلتها في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال.

ثانياً: من اللافت أن العقوبات الواردة بالتعديلات المقترحة تتطوي على مبالغة وتشدد واضحين ينتهكان المبدأ التشريعي والدستوري الذي يفرض أن تكون العقوبة متناسبة مع جسامة الجرم، فالعقوبة المالية الواردة بمشروع التعديلات المقترحة قد قفزت عن مستواها بما وصل إلى عشرة أضعاف في بعض الحالات، ناهيك عن عقوبة السجن التي تصل إلى 6 سنوات، وعقوبة إغلاق المنشأة وسحب الترخيص نهائياً، وذلك بغض النظر عن حجم المنشأة وقيمة رأس المال كمعايير أساسية لقدرة المخالف على دفع الغرامة من عدمه.

ثالثاً: إن غرفة تجارة وصناعة الكويت إذ تتقدم لكم بمذكرتها تحرص كل الحرص على أن توضح وتؤكد أنها ترى في التجاوزات والمخالفات في مجال الغذاء اضراً بالصحة العامة يقتضي العقوبة الرادعة، وتشويها لمبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وتكافؤ الفرص يقتضي التقويم. وبالتالي، فإن المطلوب لا يعني الدفاع عن مرتكبي المخالفات والتجاوزات

إيماءً لما تداولته وسائل الإعلام حول تعديل بعض مواد قانون الغذاء والتغذية، على نحو ما جاء بتقرير اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل بمجلس الأمة الموقر متعلقاً بتنظيم بيع واستيراد المواد الغذائية، والذي تضمن تغليظ العقوبات بالقانون المشار إليه، وتمت الموافقة عليه في المداولة الأولى بتاريخ 6 مارس 2019، أعدت الغرفة مذكرة موجزة ضمّنتها أهم ملاحظاتها على مشروع تعديلات القانون، وقدمتها لمجلس الأمة الموقر، في الثامن عشر من مارس، على أمل أخذها في الاعتبار خلال المداولة الثانية.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

تناولت وسائل الإعلام المقترحات المقدمة حول تعديل بعض مواد قانون الغذاء والتغذية، والذي جاء بتقرير اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل لمجلس الأمة الموقر بشأن تنظيم بيع واستيراد المواد الغذائية، وتضمن تغليظ العقوبات بالقانون المشار إليه، وتمت الموافقة عليه في المداولة الأولى بتاريخ 6 مارس 2019، الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً لدى تجار ومصنعي المواد الغذائية.

ورغم ما عودنا عليه مجلس الأمة الموقر ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل من التشاور المسبق بشأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية، فإن هذا لم يحصل خلال فترة الاعداد لهذا المشروع ومناقشته. وهو ما جعل المواد العقابية التي نص عليها المشروع صادمة للعاملين بقطاع المواد الغذائية.

لذا فقد رأت الغرفة - بالنظر إلى ضيق الوقت - أن تتقدم إلى سعادتكم بمذكرة موجزة تتضمن أهم ملاحظاتها، على أمل أخذها في الاعتبار خلال المداولة الثانية، وتجل هذه الملاحظات فيما يلي:

أولاً: طالما أن المؤسسات والشركات الكويتية تعمل في إطار السوق الخليجية المشتركة، فإن من أول شروط تحقيق تكافؤ

مجلس التعاون الخليجي .
وتعرب الغرفة سلفاً عن التقدير الكبير لشخصكم الكريم،
وعن الثقة الكاملة بأن هذا الموضوع سينال من المجلس الموقر
ما عهدناه لديه من اهتمام.

أياً كانوا، بل كل ما ندعو إليه هو الالتزام بالمبادئ التشريعية
العامة من حيث التدرج في العقوبة، وتناسب مستوى العقوبة مع
حجم المخالفة، وإلى أن تكون التشريعات الاقتصادية الكويتية
متساوقة ومتقاربة إلى أبعد حد ممكن مع مثيلاتها في دول

● مرفق جدول مقارنة العقوبات المقترحة مع مثيلتها بالمملكة العربية السعودية

العقوبات المفروضة من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية على مخالفات مشابهة	أبرز التعديلات على العقوبات المقررة في قانون الأغذية
<ul style="list-style-type: none"> - إذا تم استخدام مواد أولية منتهية الصلاحية أو تظهر عليها علامات الفساد، تبلغ الغرامة 10000 ريال لمحللات البيع و50000 ريال لمحللات اعداد وتجهيز المواد الغذائية، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الأولى تضاعف الغرامة وللمرة الثانية يحق للجهة المختصة إغلاق المنشأة لمدة خمسة عشر يوماً مع مضاعفة الغرامة. 	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الحد الأدنى لغرامة الأغذية الفاسدة إلى 10 آلاف دينار، بدلا من 1000 دينار. - يعاقب بغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار، ولا تتجاوز 30 ألفا لكل من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد غذائية، وثبت أنها غير مطابقة للمواصفات.
<ul style="list-style-type: none"> - إذا تم استخدام أو تداول مواد غذائية محظورة أو محرمة محلياً أو دولياً ويكون صادر قرار بمنع تداولها، تبلغ الغرامة من 5000 ريال لمحللات البيع و 10000 لمحللات اعداد وتجهيز المواد الغذائية، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الأولى تضاعف الغرامة مع إغلاق المنشأة لمدة خمسة عشر يوماً وفي المرة الثانية تضاعف الغرامة ومدة الاغلاق. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر ولا تتجاوز 3 سنوات، وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار، ولا تتجاوز 50 ألفاً، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي. - الحبس مدة لا تقل عن 3 سنوات، ولا تتجاوز 6، وبغرامة لا تقل عن 50 ألف دينار، ولا تتجاوز 100 ألف، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها، وثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.
<ul style="list-style-type: none"> - إذا أظهرت نتائج التحليل المخبرية تلوث الغذاء بالميكروبات أو السموم الممرضة في المنشأة، فإن الغرامة تكون 5000 ريال لمحللات البيع و10000 ريال لمحللات إعداد وتجهيز المواد الغذائية، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة. 	<ul style="list-style-type: none"> - للهيئة غلق المنشأة إلى حين صدور الأحكام النهائية، مع منع صاحب الشركة والمخول بالتوقيع من إصدار أي تراخيص تتعلق بالغذاء والتغذية.
<ul style="list-style-type: none"> - إذا أظهرت نتائج التحليل المخبرية تلوث الخضروات والفواكه في أماكن بيعها، فإن الغرامة تكون 500 ريال لمحللات البيع و1000 ريال لمحللات إعداد وتجهيز المواد الغذائية، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة. 	<ul style="list-style-type: none"> - يجوز الحكم بالغاء الترخيص أو وقف النشاط بصورة نهائية.
<ul style="list-style-type: none"> - إذا أظهرت نتائج التحليل المخبرية استخدام مضافات غذائية مخالفة للوائح الاشتراطات الصحية واللوائح الفنية والمواصفات المعتمدة، فإن الغرامة تكون 10000 ريال لمحللات البيع و20000 ريال لمحللات إعداد وتجهيز المواد الغذائية، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة وفي المرة الثانية يحق للجهة المختصة إغلاق المنشأة لمدة خمسة عشر يوماً مع مضاعفة الغرامة وفي جميع الأحوال يحق للجهة المختصة إلغاء الترخيص. 	

تطوير الموانئ وتحسين خدماتها

عام 2014، أن مستقبل الكويت الاقتصادي لن يكون أقل من ماضيها ارتباطاً وتأثراً بالموقع والميناء، باعتبارهما عاملين أساسيين في تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز تجاري وخدمي، وبالتالي إلى مركز مالي.

ففي عام 2007، - وبالتعاون مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء آنذاك - تشكل فريق عمل من مؤسسة الموانئ، والغرفة، واتحاد شركات الملاحة، وشركات المناولة، لدراسة أوضاع الموانئ الكويتية، وانتهى الفريق إلى اقتراح بإنشاء شركة مساهمة عامة - بالتعاون مع شركة عالمية متخصصة كشريك استراتيجي - لتشغيل موانئ الكويت، والقيام بعمليات المناولة والتخزين والعمليات البحرية، وتوفير الرافعات الجسرية والكهربائية. وقد لقي الاقتراح حينذاك قبولاً طيباً، خاصة وأن المنافسة بين موانئ الكويت وموانئ المنطقة ستكون كفيلة بضمان تطوير الخدمات وتخفيض التكاليف والحيلولة دون أي توجه احتكاري.

إن إحياء هذا المشروع - بشكل أو بآخر - يجب أن يكون عنواناً لتوجه جادٍ وجديد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعبراً فاعلاً لتحقيق الرؤية التنموية السامية، التي تضم تحت جناحها الرؤية المستقبلية لمنطقة الشمال والجزر، واستراتيجية رفع كفاءة مكوثات التيسير التجاري» ■

في إطار لقاءاتها الدورية عقدت لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 8 أبريل 2019 اجتماعها الثاني لعام 2019، وبدأت أعمالها بلقاء مع ممثلي اتحاد شركات ووكلاء الملاحة الكويتية، تم خلاله مناقشة الدراسة المقدمة من الاتحاد والتي تضمنت أهم ما تعاني منه موانئ الكويت البحرية والرؤى المستقبلية لتطويرها وتحسين خدماتها بما يتواءم مع الرسوم التي يتم تحصيلها من التجار ووكلاء الشحن البحري والتي تعتبر الأعلى في المنطقة. حيث أكدت اللجنة على أهمية الارتقاء بمستوى الموانئ بما يتناسب مع تاريخها وعراقتها ودورها في بناء الكويت الحديثة وتحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات التي تصدرها المنظمات العالمية حول الخدمات اللوجستية وشبكات النقل البحري.

وفي كلمته أمام اجتماع الهيئة العامة الخامسة والخمسين للغرفة والذي عقد في الثالث والعشرين من أبريل 2019، تطرق السيد رئيس الغرفة لموضوع الموانئ حيث ذكر بفكرة «خصخصة تشغيل الموانئ الكويتية»، وأضاف «لا نقول أبداً خصخصة ملكيتها، فمن المتفق عليه أن موانئ الكويت تعتبر العنصر الأهم في بنيتها الأساسية الاقتصادية. بل إن تاريخ الكويت السياسي والاجتماعي والاقتصادي يرتبط إلى حد بعيد باعتبارها ميناءً حراً استراتيجي الموقع، عالي الكفاءة. ويبدو واضحاً من دراسة «التيسير التجاري» التي أصدرتها الغرفة

المركبات التجارية المتنقلة

لأصحاب العربات المتنقلة مع الجهات المعنية بهدف التنسيق لتطوير هذا القطاع الواعد، وذلك من منطلق قناعة الغرفة في تعزيز دور المشروعات الصغيرة في المنظومة الاقتصادية.

وفي نهاية الاجتماع، أكدت اللجنة على أهمية قيام غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتنسيق والمتابعة مع كل الجهات المعنية بالدولة في تذليل المعوقات التي تواجه مختلف القطاعات التجارية.

وفي إطار جهود غرفة تجارة وصناعة الكويت الرامية إلى

في اجتماعها الذي عقده في الثامن من إبريل 2019، التقت لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة عدداً من أصحاب المركبات التجارية المتنقلة، بهدف الاستماع لأهم ملاحظاتهم على القرار الوزاري رقم 693 / 2017 بشأن تنظيم المركبات التجارية وآلية عملها، وكان من أبرز النقاط التي تم التركيز عليها أهمية توفير أماكن للعربات المتنقلة وكذلك السماح لها للمشاركة في التجمعات العامة، بالإضافة إلى السماح بوضع الإعلان المضيء عليها.

وقد أكدت اللجنة استعداد الغرفة التام لعقد لقاءات

قطاع المركبات التجارية المتقلة، وبحث الحلول المناسبة لها، وكذلك الاستماع من الجهات المعنية لأهم الاشتراطات والضوابط التي وردت في القرار الوزاري رقم (693) لسنة 2017 الخاص بتنظيم المركبات التجارية وآلياتها، والذي أفادت وزارة التجارة والصناعة بأنه تم إصدار 1040 رخصة لمركبات تجارية متقلة لعدة أنشطة.

ومن جانبهم قام أصحاب المركبات التجارية بطرح عدة معوقات تركزت على أهمية تخصيص مواقع لهم وتمكينهم من مزاولة عملهم وفق الترخيص التجاري فأضاف حيوية في مختلف مناطق دولة الكويت، وكذلك إيجاد آلية واضحة لنقل الملكية أو التعديل على الترخيص، بالإضافة إلى تنظيم ندوة توعوية لأصحاب المركبات لتعريفهم بكافة الاشتراطات والضوابط ■

توفير بيئة اقتصادية مناسبة لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، عقدت الغرفة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية لقاءً لأصحاب المركبات التجارية المتقلة، يوم 15 مايو 2019، وقد حضر اللقاء كلٌّ من السيد/ يوسف الحسيني - الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية بوزارة التجارة والصناعة، السيد/ فارس العنزي - نائب مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، السيدة/ د. أمل الرشيدان - نائب المدير العام لشؤون التفتيش والرقابة، السيد/ فيصل صادق - نائب مدير عام محافظة العاصمة، السيد/ حمد المطيري - مدير إدارة الخدمات بوزارة التجارة والصناعة، والسيد/ يوسف القديري - اختصاصي قانوني بالهيئة العامة للغذاء والتغذية.

هدف اللقاء إلى مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه

شهادة عدم وجود مخالفات بيئية من قبل الصناعيين

من سعي جميع جهات الدولة لدعم المنتج الوطني وتسهيل بيئة أداء الأعمال، نرجو من سيادتكم التكرم بإعادة النظر في هذه الرسوم، بما يخفف من معاناة الشركات الكويتية، وبما يعزز من تنافسيتها داخلياً وخارجياً .

وفي الثاني من أكتوبر تلقت الغرفة رداً من الهيئة جاء فيه:

”نود افادتكم بأنه قد عرض الموضوع على مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة في اجتماعه رقم (2019/2) المنعقد بتاريخ 23/9/2019، وعليه قرر المجلس الالتزام بالقرار رقم (15) لسنة 2017 الصادر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد 1371 بتاريخ 2017/12/17 بشأن رسم منح شهادة عدم وجود محاضر بمخالفات بيئية والمقدر بقيمة 500 دينار كويتي“ ■

في ضوء ما تلقته الغرفة من استفسارات من بعض أعضائها الصناعيين بشأن الرسوم المرتفعة التي تتقاضاها الهيئة العامة للبيئة، والتي تبلغ (500) دينار كويتي، لقاء إصدار الشهادة الخاصة بعدم وجود محاضر مخالفات بيئية محررة ضد هذه المصانع، والتي لا تتجاوز صلاحيتها عاماً واحداً، وجهت الغرفة، في الثلاثين من أبريل 2019، كتاباً للهيئة أشارت فيه إلى أنه ”لعل هذه الرسوم لا تتكافأ مع طبيعة مثل هذه الشهادة التي لا تعدو إفادة من هيئتكم الموقرة - طبقاً للبيانات والمستندات المتوافرة لديكم - بعدم وجود مخالفات بيئية من الشركة المتقدمة لنيل هذه الشهادة.

وحيث تأتي هذه الشهادة ضمن مسوغات قبول اعتماد منتجات المصانع الكويتية لدى وزارة الأشغال العامة، وانطلاقاً

تعديل القانون (2010/6) بشأن العمل في القطاع الأهلي

تلخص رأيها في التداعيات القانونية والاقتصادية التي ستنتج عن مقترح التعديل المشار إليه.

وبتفويض من الجهات الأربع المذكورة، وباسمها، قدمت الغرفة، في السادس عشر من يونيو 2019، المذكرة الموحدة إلى مجلس الأمة الموقر.

في ضوء التقرير الذي رفعته ”لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل“ إلى مجلس الأمة الموقر، حول الاقتراح بقانون بتعديل فقرتين من القانون (2010/6) في شأن العمل في القطاع الأهلي، شكل كل من: اتحاد شركات الاستثمار، اتحاد الصناعات الكويتية، اتحاد مصارف الكويت، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، فريقاً فنياً لإعداد مذكرة موحدة

2 - تتراوح تقديرات تكلفة "الأثر الرجعي" على القطاع الخاص بين 112.2 و 168.2 مليون د.ك، تبعاً لما نفترضه لمتوسط عدد سنوات عمل المواطن الكويتي في القطاع الخاص لدى مؤسسة واحدة(*) .

3 - حسب مقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة 70 من قانون العمل في القطاع الأهلي، يتمتع كل من يعمل في القطاع الخاص باجازة سنوية مدتها ثلاثون يوم عمل. بمعنى أنه لا يحتسب ما يتخللها من أيام راحة أسبوعية وعطل رسمية واجازات مرضية. وبذلك يصبح ما يتمتع به العامل من اجازات مدفوعة الراتب خلال السنة كما يلي:

$$30 \text{ يوم عمل} = 6 \text{ أسابيع} \times 7 \text{ أيام} = 42 \text{ يوماً}$$

$$\text{عدد أيام العطل الرسمية} = 13 \text{ يوماً}$$

$$\text{عطلة بين عطلتين بمتوسط سنوي} = 3 \text{ أيام}$$

$$58 \text{ يوماً}$$

وهذا الرقم أعلى من أيام الاجازات والعطل التي يتمتع بها العامل في القطاع الخاص في كافة دول الجوار، والدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، على أقل مساحة من المقارنة. علماً أن أعلى رقم مماثل في الاتحاد الأوروبي هو 37 يوماً في المملكة المتحدة.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

بتاريخ 2019/4/15، رفعت "لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل" الى مجلس الأمة مقترحها الجديد لتعديل الفقرة الأخيرة من المادة 51، والفقرة الثانية من المادة 70 من القانون 2010/6 في شأن العمل في القطاع الأهلي. وقد تمسكت اللجنة في "الصيغة الجديدة" هذه بكل ما جاء في الصيغة السابقة، باستثناء العودة بمدة الاجازة السنوية من 35 الى 30 يوم عمل. ولكن اللجنة قامت بالمقابل - وتحت ما أسمته ضبط الصياغة - باحتساب يوم السبت من كل أسبوع يوماً ثانياً للراحة الأسبوعية لا يدخل في احتساب أيام مدة الإجازة السنوية.

وطالما أن التعديل المقترح بقي على حاله تقريباً، فإن من الطبيعي أن تبقى الملاحظات التي سبق أن طرحت حوله على حالها أيضاً. غير أن فسحة الوقت التي أتاحت بين المقترحين أتاحت الفرصة لدعم بعض هذه الملاحظات بحسابات تقديرية لتكلفة التعديل المقترح.

1 - الشبهة الدستورية التي تشوب المطالبة بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة 51 بأثر رجعي يعود الى يوم اصدار القانون 2010/6.

* تم حساب تكلفة الأثر الرجعي للتعديل المقترح على الفقرة الأخيرة من المادة 51 كما يلي:

أ - متوسط الأجر الشهري الأساسي للعامل الكويتي في القطاع الخاص هو 724 د.ك باستخدام احصاءات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وقد أضفنا إليه نسبة 3 % كنمو سنوي في الأجور بين عامي 2010 و 2018. وبما أن مكافأة نهاية الخدمة تحسب على أساس آخر أجر شهري شامل، فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري في حساب مكافأة نهاية الخدمة الى ما يقارب ألف دينار كويتي.

ب- افترضنا أن متوسط عدد الكويتيين الذي يترك العمل في القطاع الخاص أو ينتقلون من مؤسسة الى أخرى بـ 3 % سنوياً ما يناهز 1800 سنوياً، أو ما مجموعه 16200 خلال السنوات 2010 - 2018.

ج- افترضنا أن متوسط عدد سنوات العامل الكويتي في مؤسسة واحدة بالقطاع الخاص تتراوح بين 6 و 9 سنوات. (لكي يستحق مكافأة نهاية الخدمة كاملة يجب أن يعمل ما لا يقل عن خمس سنوات).

وبالتالي يكون حسابنا كما يلي:

$$1000 \times 30 = 1154 \text{ د.ك. مبلغ الأجر الشهري} \times 6 \text{ سنوات} = 6924 \text{ د.ك. للعامل الواحد}$$

26

16200×6924 (عدد العمال كما هو مبين أعلاه) = 112.2 مليون د.ك. (في حال متوسط مدة الخدمة 6 سنوات).

1154 د.ك. (الأجر الشهري) × 9 سنوات = 16200×10386 = 168.2 مليون د.ك. (في حال متوسط مدة الخدمة 9 سنوات).

إن طريقة حساب مكافأة نهاية الخدمة وأجر الاجازة السنوية يجب أن يكون واضحاً تماماً، وفي صلب القانون. علماً أن المذكرة الإيضاحية التي تقترحها "لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في مجلس الأمة" قد نصت على أن النص المقترح للفقرة الثانية من المادة 70 جاء ضبطاً للصياغة، وأنه "يقتصر فقط على حساب أيام الاجازات السنوية دون أن يتعدى ذلك الى التأثير على أي اعتبار مالي آخر كحساب الأجر أو حساب المكافأة".

7 - بالعودة الى قانون ونظام الخدمة المدنية المقرر بالمرسوم بقانون 1979/15 نجد أن اعتبار يوم السبت يوم راحة اسبوعية للموظف العام قد رافقته أمور ثلاثة:

- حق الجهة الحكومية باستدعاء الموظف للعمل يوم الراحة الأسبوعية.

- عدم اسقاط أيام الراحة الأسبوعية من مدة الاجازة السنوية. حيث نص تعديل المادة (23) من القانون المشار إليه بموجب القانون 1986/63 أنه "لا تدخل ايام العطل الأسبوعية والعطلة الرسمية التي تتخلل الاجازة الدورية المستحقة في حساب مدة هذه الاجازة".

- اعتبار يوم الراحة الأسبوعية كأيام العمل العادية في احتساب مكافأة نهاية الخدمة.

وأخيراً، إن تشريعات العمل يجب أن توازن بدقة بين ابعادها الاجتماعية والاقتصادية، لأن اغفال الاعتبارات الاقتصادية يجعل التشريع عاجزاً عن تحقيق غاياته الاجتماعية. فالانعكاسات الاقتصادية للتشريع هي التي تحمل تبعاته الاجتماعية وتجعله قابلاً للاستمرار والتطور. ومن ثم يجب أن تتعامل مع قانون العمل من منظور اقتصادي تنموي الى جانب المنظور الاجتماعي. وفي إطار من التقارب في التكلفة مع قوانين العمل في دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل ■

وبتعبير آخر نقول: إن العامل في القطاع الخاص الكويتي يتمتع بأيام عطل واجازات وراحة أسبوعية تصل الى 120 يوماً سنوياً (أيام الراحة الأسبوعية $2 \times 52 = 104 + 13$ يوم عطلات رسمية + 3 أيام بين عطلتين). ويعمل 245 يوماً سنوياً. أي أن العامل في القطاع الخاص بالكويت ينال يوم عطلة مقابل كل يومي عمل.

4 - إذا كان التعديل المقترح للمادة 51 يتعلق بالعاملين الكويتيين في القطاع الخاص (62000)، فإن التعديل المقترح للمادة 70 يجب حكماً أن يسري على كافة العاملين في هذا القطاع، أي على ما لا يقل عن مليون عامل غير كويتي أيضاً.

فما هو مبرر أن يتحمل القطاع الخاص كل هذه التكلفة للعمل غير الكويتيين طالما أن هؤلاء يتمتعون بكل حقوقهم العادلة والسخية، والتي تتجاوز - على الأغلب الأعم - ما تنص عليه قوانين أوطانهم.

إننا نؤكد ضرورة اعطاء العاملين الكويتيين في القطاع الخاص حوافز كافية لاجتذابهم لهذا القطاع. غير أن هذا يمكن ان يتم من خلال تشريعات أخرى ومن منطلق حقوق المواطنة.

5 - إن ما تقدمه الدولة دعماً للعمال الكويتية في القطاع الخاص تأخذه أصلاً بضريبة مفروضة على هذا القطاع.

6 - تحتسب مكافأة نهاية الخدمة في القطاع الخاص حالياً على أساس:

$$\frac{\text{الراتب الشهري الشامل} \times 30}{26}$$

26

على أساس أن يوم الجمعة يوم راحة أسبوعية. فهل سيتم - حسب التعديل المقترح - تعديل هذه الصيغة في ضوء أن الراحة الأسبوعية أصبحت يومين،

$$\text{أي: } \frac{\text{الراتب الشهري الشامل} \times 30}{22}$$

22

مما يزيد تكلفة مكافأة نهاية الخدمة على القطاع الخاص

بنسبة 18 % ٩

ملاحظات الغرفة حول مشروع قانون بإنشاء شركة بريد الكويت

والأخير بعشر مواد تتضمن الأحكام العامة، وهو ما يُنم عن عدم اتساق واضح لا بد من تلافيه في الصياغة النهائية لهذا المشروع.

7 - غابت عن المشروع مذكرته الإيضاحية التي يفترض بها توضيح فلسفته وأغراضه وأدواره. وذلك خلافاً لما يجري عليه العمل في مراحل إعداد وصياغة التشريعات.

8 - جاء في المادة الخامسة من المشروع أن للشركة في سبيل تحقيق أغراضها وضع السياسة العامة للشركة وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها. وفي هذا خلط بين الشركة ككيان اعتباري ومجلس إدارتها المسؤول عن إدارتها.

9 - المادة (12) من المشروع أعطت "الهيئة" صلاحية وضع الضوابط والاشتراطات اللازمة لتأهيل "المشغلين". ثم عاد المشروع في مادتيه (13 ، 14) ليشترط على المشغل أن لا يقل عدد الكويتيين العاملين عن نسبة معينة من الوظائف الإدارية والمالية، كما تشترط عليه أن يخصص جزءاً من تعاقداته بالباطن لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إننا لا نناقش الشرطين الواردين أعلاه، ولكننا نقول إن موقعهما ليس في متن القانون بل بين الضوابط والاشتراطات اللازمة لتأهيل المشغلين كما ورد في المادة (12) من المشروع.

ب- الملاحظات الموضوعية:

توجز الغرفة ملاحظاتها الموضوعية في شأن هذا المشروع تبعاً لتسلسل الأحكام التي أوردها وعلى النحو التالي:

المادة (3)

أجازت هذه المادة أن تعهد إدارة الشركة إلى مشغل أو أكثر، وذلك وفقاً للضوابط الواردة في هذا المشروع ولائحته التنفيذية.

ومن الواضح أن هذه المادة قد أغفلت النص على ضوابط ومحددات عمل المشغل من حيث تطوير أساليب تأدية الخدمة، سواء من حيث قبول البريد ومعالجته ونقله وتوزيعه بما يضمن

استجابة لرغبة وزارة المواصلات في التعرف على رأي الغرفة حول مشروع قانون إنشاء شركة بريد الكويت، أعدت الغرفة مذكرة ضمنيتها رأيها في مشروع القانون المذكور، وقدمتها للوزارة في التاسع والعشرين من يوليو 2019.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

أولاً: من حيث بنية مواد مشروع القانون

أ- الملاحظات الشكلية:

1 - إعادة ترتيب ديباجة المشروع بمراعاة التدرج التشريعي ووفق الأدبيات المتبعة في هذا الشأن.

2 - إضافة الإشارة بديباجة هذا المشروع إلى القانون الأهم وهو القانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وتعديلاته، وعلى الأخص التعديل الذي أتى به القانون رقم 98 لسنة 2015، كونها الهيئة المختصة بتنفيذ هذا المشروع. وكذلك القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

3 - جاء "المشروع" بخيلاً جداً في تحديد الفترات الزمنية المتاحة للشركات أو الأفراد الذين يزاولون نشاط الخدمات البريدية والأنشطة ذات الصلة لتوفيق أوضاعهم مع التشريع الجديد.

4 - إلى جانب غياب القواعد التفصيلية التي يحتاج لها تنظيم هذا المرفق الحيوي الهام، فإن المشروع لم يحل إلى اللائحة التنفيذية إلا في ثلاث من مواد (3 ، 21 ، 22).

5 - لم يحدد المشروع مبلغ رأس مال الشركة المساهمة التي ستتولى إدارة المرفق، وترك ذلك للنظام الأساسي للشركة، وإذا كان هذا مقبولاً في هذه المرحلة، فإن ما يجب استرداكه هو تحديد مصدر أو مصادر رأس المال.

6 - عدم الاتساق الواضح في إدراج مواد هذا المشروع، حيث توزعت مواد على ثمانية فصول اقتصر بعضها على مادة واحدة "الأول، الثالث، السابع"، أو مادتين "السادس"، أو ثلاث مواد "الثاني، الرابع"، بينما حظي الفصل الثامن

ومتابع لإدارة التنفيذية من جانب، ومسؤول عن ذلك أمام الجمعية العمومية من جانب آخر وفق قواعد وضوابط الحوكمة الرشيدة المتعارف عليها.

المادة (10)

اختصت هذه المادة بالشروط الواجب توافرها فيمن يعين عضواً بمجلس إدارة الشركة، وحددتها حصراً بشروط ثلاثة، وأغفلت العديد من الشروط الأخرى، أو الإحالة في ذلك إلى ما يورده تأسيس الشركة ونظامها الأساسي من شروط أخرى، نفاذاً للمادة (193) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

وفي هذا الصدد نلاحظ خلو المشروع من معالجة حالة فقد عضو مجلس الإدارة أياً من شروط العضوية الواردة فيه من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط التي يوردها عقد الشركة ونظامها الأساسي، أو غيرها من الشروط الواردة في قانون الشركات أو هذا القانون أو أي من القوانين الأخرى، وضرورة النص على زوال صفة العضوية عنه من تاريخ فقدان ذلك الشرط.

المادة (16)

أناط هذا المشروع بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إصدار تراخيص مزاولة الأنشطة البريدية، وإصدار اللوائح الخاصة بأسس تحديد أسعار وأجور الخدمات البريدية وربطت ذلك بحالة وجود ارتفاع مصطنع وغير مبرر للأسعار.

وهذا النص، فضلاً عن كونه غير منضبط الصياغة، فهو غير منضبط الاصطلاح أيضاً، حيث أورد بعض المصطلحات الفضفاضة مثل "أسس تحديد أسعار وأجور الخدمات" و "وجود ارتفاع مصطنع" و "غير مبرر". واستخدام مثل هذه الأسس غير المحددة وغير المعرفة بوضوح سيفتح الباب واسعاً أمام الكثير من الإشكالات الصعبة والاجتهادات المتناقضة. خاصة وأن المشروع لم يحل التحديد والتعريف المطلوبين إلى لائحته التنفيذية.

وفي هذا الإطار نلفت النظر إلى احتمال وجود تداخل في هذا الشأن بين اختصاص هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وجهاز حماية المنافسة وفق المادة (4) من القانون 2007/10

وصوله إلى المرسل إليهم وخلال فترة معقولة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها بهذا الشأن وأسوة ببعض الأنظمة الإقليمية، كالتنظيم الذي أورده القانون رقم 4 لسنة 1990 في شأن تنظيم أعمال البريد القطري، ومواد تنظيم البريد السعودي الصادرة في 1423/3/29هـ.

فضلاً عما تراه الغرفة من غياب التنظيم القانوني لنقل الأصول والخصوم الحالية للبريد.

المادة (5)

حددت هذه المادة أغراض الشركة حين أكدت على أنها تتمثل في القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالخدمات البريدية داخل دولة الكويت وخارجها، وخولتها هذه المادة في سبيل تحقيق هذه الأغراض القيام بـ "الاستثمار في مجال البريد لتوفير الخدمات البريدية والخدمات المالية".

وهنا ترى الغرفة عدم دقة واضحة في صياغة الأحكام، ذلك أن الخدمات المالية التي يمكن الاستثمار في مجالها تستوجب - إلى جانب موافقة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - موافقة جهات رقابية أخرى يتعين على المشروع أن يحددها كالبنك المركزي وهيئة أسواق المال.

وبشكل عام فمن الضروري - باجتهادنا - إعادة صياغة هذا النص على نحو يتفق مع القانون رقم 1 لسنة 2016 في شأن الشركات من حيث ضرورة تحديد أغراض الشركة بالنظام الأساسي وعلى نحو جامع لكافة الأغراض مانع من تداخلها أو حتى مخالفتها لقواعد وأحكام الجهات الرقابية المتعددة.

المادة (9)

بموجب هذه المادة يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أشخاص يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح الوزير المختص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتحدد الجمعية العمومية للشركة بقرار من مجلس الوزراء. غير أن هذا المشروع لم ينص في هذه المادة ولا في غيرها على صلاحيات مجلس الإدارة.

وترى الغرفة أن النص المشار إليه قد خلط بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، كون مجلس الإدارة من وجهة نظر الغرفة وفق قواعد الحوكمة هو واضح السياسات ومراقب

في شأن الاطلاع على المراسلات البريدية، إلى غير ذلك من الأصول الهامة والقواعد العامة التي كان يتعين على المشروع استلهاً أحكامها سواء من التجارب الإقليمية أو الخبرات العالمية في هذا الشأن.

ثانياً: من حيث مقاصد المشروع وملاءمته

أ- احتكار الدولة للخدمات البريدية:

نعرف جميعاً أن تطوير التشريعات وتعديلها (وأحياناً إلغاءها) أمر طبيعي ولازم إذا ما اقتضت الحاجة ذلك؛ انسجاماً مع التطور التقني، أو احتواءً لتغيير واسع، أو معالجة لثغرات كشف عنها التطبيق العملي، أو انعكاساً لتحول وانعطاف في الاستراتيجيات والسياسات... ومن المؤكد أن مشروع قانون إنشاء شركة بريد الكويت لا يخرج عن هذه القاعدة، باعتبار أنه - في جوهره - يمثل تعديلاً أساسياً للقانون رقم 1/1970 في شأن تنظيم أعمال البريد، أو تعديلاً أساسياً للقانون رقم 2014/37 بإنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، كما يمكن القول إنه يمثل تعديلاً أساسياً في القانونين المذكورين معاً. غير أن "المشروع" لم ينجح - باعتقادنا - في توضيح غايته والهدف الرئيس الذي يرمي إليه، كما أنه لم ينجح في تكوين قناعة كافية بأنه البديل الأفضل للوصول إلى هذه الغاية وتحقيق هذا الهدف.

فالقانون 1/1970 المشار إليه يكرس تماماً هيمنة الدولة واحتكارها لمرفق البريد وخدماته كلها وفي كامل إقليم الدولة. ومشروع قانون إنشاء شركة بريد الكويت في نصه الحالي لا يكاد يحدث تغييراً يذكر في هذه الصورة. فالشركة المقترحة - وإن كانت تدار على الأسس التجارية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة - إلا أنها مملوكة بالكامل للدولة، ومجلس إدارتها وجمعيتها العامة يعينهما مجلس الوزراء، والإشراف عليها يعود للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تتولى - فيما تتولى - وضع السياسات العامة وتنظيم تقديم الخدمات البريدية، ووضع أسس تحديد أسعار وأجور الخدمات البريدية، وتحديد الخدمات الحصرية التي تقدمها الشركة، واختيار المشغلين وتأهيلهم، ومن حيث التمويل، تشكل

في شأن حماية المنافسة، وهذا احتمال ينبغي تلافيه ضمن هذا المشروع.

المادة (22)

قررت هذه المادة أن يستمر العمل باللوائح والنظم والقرارات المعمول بها من قطاع البريد بوزارة الخدمات فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية حتى يتم إلغاؤها أو تعديلها.

وترى الغرفة أن هذا النص يُمثل تضارباً وتعارضاً مع نص المادة (25) من هذا المشروع، والتي أناطت بالهيئة إصدار اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون، على أن يستمر العمل - طبقاً لنص هذه المادة - باللوائح والقرارات المعمول بها حالياً في قطاع البريد بوزارة الخدمات فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية حتى يتم إلغاؤها أو تعديلها. وهو ما تراه الغرفة متعارضاً مع عجز المادة (24) من المشروع التي تقرر بأنه " ... وتطبق أحكام القانون رقم 1 لسنة 1970 في شأن تنظيم أعمال البريد" (والتي ستكون منها - بالضرورة - اللوائح والقرارات المعمول بها حالياً والتي من المنتظر - طبقاً للمادة (22) - إلغاؤها أو على أحسن الفروض تعديلها) فكيف يستقيم العمل بمقتضاها وهي التي سيتم إلغاؤها أو تعديلها؟! لاسيما مع بقاء نفاذ القانون رقم 1 لسنة 1970 المشار إليه.

وختاماً:

ترى الغرفة أن نص هذا المشروع قد أصابه القصور في التنظيم من حيث خلوه من تحديد المعالجة القانونية للعديد من القواعد الهامة، كالنص على المعالجة القانونية للأصول والخصوم القائمة للبريد وموظفيه، وعلى خلاف التنظيم المماثل بالمملكة العربية السعودية ودولة قطر.⁽³⁾

وكذلك خلوه من تحديد اختصاصات مجلس إدارة الشركة المزمع إنشاؤها لإدارة هذا المرفق كالنص الذي أورده النظام السعودي ضمن المادة (6)، وتحديد اختصاصات رئيسها التنفيذي، وكذلك الاستناد إلى أحكام اتفاقية البريد العالمية

3 - تُراجع المادة (2) من نصوص ومواد تنظيم مؤسسة البريد السعودي والصادر في 1423/3/29هـ وقانون تنظيم أعمال البريد القطري رقم 14 لسنة 1990.

والواقع أن هذه الحقيقة تتسجم تماماً مع التعريفات الواردة في المادة الأولى من قانون إنشاء الهيئة والتي تحدد الخدمات المختصة بها. ومن هذه التعريفات:

- "الاتصالات: كل إرسال أو نقل أو بث أو نشر أو استقبال للعلامات أو الإشارات أو المكتوبات أو الصور أو الأفلام أو الأصوات أو المعلومات أيًا كانت طبيعتها، بواسطة الوسائل السلكية أو الراديوية أو الضوئية أو بأية وسيلة أخرى من الأنظمة الإلكترونية.

- تقنية المعلومات: إنشاء لمعلومات أو معالجتها أو تخزينها أو تحويلها أو استرجاعها أو استخدامها أو إتاحتها للآخرين باستخدام وسائل إلكترونية، ويشمل ذلك المعلومات المسموعة والبيانات الصوتية والمرئية."

ونحن هنا لا نقصد أبداً إلى القول بأنه لا يجوز قانوناً إناطة الإشراف على شركة بريد الكويت إلى الهيئة، بل كل ما نقصد إليه هو التنبه إلى أن "الخدمات البريدية" لا تدخل أصلاً في اختصاص الهيئة حسب النص الحالي لقانونها. وفي اعتقادنا، أن عدم الاختصاص هذا يعود إلى الفارق الكبير بين طبيعة الخدمات البريدية وطبيعة العمل باستخدام الأنظمة والوسائل الإلكترونية.

وتأسيساً على هذا؛

ترى غرفة تجارة وصناعة الكويت أن مرفقات الكتاب الموجه من "الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات" إلى معالي وزير الدولة لشؤون الخدمات بتاريخ 12 يونيو 2019 تحت الرقم 2019/2689 يحمل أفكاراً أولية تطرح بدائل للمشروع جديرة بالاهتمام وبمزيد من البحث، وخاصة باتجاه أن يكون مرفق البريد أو شركة بريد الكويت من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن ما تحتاجه الكويت - في رأي الغرفة - هو تنظيم متكامل جديد للخدمات البريدية كلها، يستفيد من التجارب والخبرات الدولية، ويستند إلى قواعد وأحكام المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون البريد، وينسجم مع السياسات المعلنة للدولة بتعزيز دور القطاع الخاص، والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية ذات الخبرة ■

أصول وممتلكات قطاع البريد بوزارة الخدمات جزءاً هاماً من رأس مال الشركة، وسيكون الجزء الأهم من إيرادات الشركة على الأغلب من الاموال التي تخصص لها في الميزانية العامة للدولة، فضلاً عن موارد عامة أخرى. وتعتبر أموال الشركة مالاً عاماً.

وما يلفت النظر هنا أن "المشروع" لم يشر من قريب أو بعيد إلى أن إنشاء شركة بريد الكويت يعتبر مرحلة تمهيدية لخصخصة مرفق البريد في البلاد. بل إن المادة الثالثة من المشروع تكتفي بالقول بجواز أن يُعهد بإدارة الشركة إلى مشغل أو أكثر، دون أن تلمح أو تصرح عن دور المشغل. وقد اهتمت المادتان (11 ، 12) من المشروع بإجراءات تأهيل واختيار المشغل، دون أن يحاول المشروع في أي من مواده الأخرى توضيح اختصاصات المشغل وصلاحياته والمدة القصوى للاستعانة بخدماته.

ومما يدعم الظن بأن "شركة بريد الكويت" لن تحدث تغييراً يذكر على احتكار الدولة لمرفق البريد وخدماته، أن المادة الخامسة من المشروع تذكر بكثير من الاستحياء أن للشركة في سبيل تحقيق أغراضها "تأسيس الشركات بمفردها أو مع الغير".

إذن، إذا كان الهدف من إنشاء شركة بريد الكويت هو تخفيف درجة احتكار الدولة للخدمات البريدية تمهيداً لخطوات أخرى بهذا الاتجاه، فإن "المشروع" لم ينجح - في اعتقادنا - في توضيح هذا الهدف وتوفير النص التشريعي القادر على تحقيقه. أما إذا كان الهدف غير ذلك، فإننا - للأسف الشديد - لم نستطع تحديده. وربما كان افتقاد "المشروع" لمذكرته الإيضاحية سبباً في ذلك.

ب- عن علاقة "الهيئة" بالخدمات البريدية؛

يتضح مما سبق أن "المشروع" قد أناط الإشراف على "شركة بريد الكويت" بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وخولها أوسع الصلاحيات للقيام بهذه المهمة. والغريب هنا أن قراءة متأنية لقانون إنشاء الهيئة 2014/37 وكافة تعديلاته تكشف لنا أن كلمة بريد وتعابير ممثل "مرفق البريد" أو "الخدمات البريدية" ... لم ترد في القانون المذكور على الإطلاق. بل إن ديباجة القانون 2014/37 لم تأت أصلاً على ذكر القانون رقم 1970/1 في شأن تنظيم أعمال البريد.

ارتفاع الأسعار في دولة الكويت

استعمالاً لمتابعة اتجاهات التضخم في الاقتصاد الكويتي. ويمثل هذا المؤشر تكلفة أو متوسط سعر سلة منتقاة من السلع والخدمات التي تشكل الجزء الأكبر من انفاق المستهلك. وفي الكويت أكثر من 600 بند من السلع والخدمات موزعة على ثماني مجموعات، لكل مجموعة وزن يعكس أهميتها النسبية في ميزانية الأسرة. ولا بد أن نذكر في هذا الصدد أن "خدمات السكن" تشكل أكثر من 25% من إجمالي تكلفة "السلة"، وهو وزن مرتفع يخلق نوعاً من عدم اليقين حول معدل التضخم بالنسبة للمواطنين في دولة الكويت لأن وزن "خدمات السكن" في سلتهم الاستهلاكية أقل بكثير من هذه النسبة.

وعلى صعيد آخر، لا يؤدي التضخم إلى انخفاض في مستوى المعيشة ما لم تكن نسبة ارتفاع دخل الفرد أقل من نسبة التضخم. ومن هنا، تزداد أهمية الدقة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، باعتباره وسيلة لمعرفة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق قسمة الدخل النقدي على الرقم القياسي للأسعار.

وهذه الحقيقة تفرض مراجعة دورية (كل خمس سنوات مثلاً) للسلع والخدمات الاستهلاكية المكوّنة للسلة وأوزانها التقديرية وسنة الأساس حتى لا يكون الرقم القياسي للأسعار مضللاً كمقياس لمستوى المعيشة.

تلبية لرغبة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الموقر بالتعرف على وجهة نظر غرفة تجارة وصناعة الكويت في شأن ظاهرة ارتفاع الأسعار في دولة الكويت، وأسبابها وطرق معالجتها، وذلك في سياق إعداد اللجنة للتقرير المكلف به، أعدت الغرفة مذكرة ضمّنتها وجهة نظرها في هذا الصدد، وقدمتها لمجلس الأمة في التاسع والعشرين من أغسطس 2019.

وفيما يلي نص هذه المذكرة⁽¹⁾:

أولاً- تقديم؛

لاعتبارات الأيجاز والتركيز، لن تدخل هذه المذكرة في التفاصيل النظرية للتضخم وتعريفه ومقاييسه وأنواعه، وستكتفي بتوضيح المفاهيم الرئيسية التي تنطلق منها؛

فالتضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار. ويعبّر عنه إحصائياً بمعدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محدودة. وبالتالي إن الارتفاع المؤقت في سعر سلعة ما بسبب نقص المعروض أو زيادة الطلب لا يعتبر تضخماً. وبالمقابل، إن زيادة المستوى العام للأسعار لا تعني أن كل أسعار السلع والخدمات قد ارتفعت.

ويُقاس التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI، أو الرقم القياسي لتكلفة العمل LPI، أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI. وهذا الأخير هو القياس الأكثر

% التغيرات السنوية في متوسط الأرقام القياسية

لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2013)

يوليو 19	2017 2019	2014 2016	19	18	17	16	15	2014	
1.1	1.0	3.2	0.8	0.6	1.5	3.2	3.5	3.1	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
2.2	2.0	2.2	1.6	1.5	2.7	1.9	2.2	2.4	خدمات السكن
1.0	0.3	2.7	0.7	0.1	0.2	1.8	3.4	2.9	الرقم القياسي لأسعار الأغذية والمشروبات

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، وحسابات غرفة تجارة وصناعة الكويت

(1) باستثناء الرسوم البيانية.

ثانياً - التضخم في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في الكويت 2014 - 2019:

ويلاحظ من هذا الجدول:

- انخفض معدل التضخم العام لأسعار المستهلك (قياساً بعام 2013) من 3.2% خلال السنوات 2014 - 2016 الى 1.0% خلال السنوات 2017 - 2019.

ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الى ضعف نسبة التضخم في اسعار خدمات السكن بسبب ما يشهده سوق العقار المحلي منذ عام 2016 من تصحيح.

- وبعد استثناء أسعار خدمات السكن، يبقى التضخم في أسعار المواد الغذائية والمشروبات منخفضة، حيث وصل متوسطه في الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 الى مستوى 1.6%، مقابل متوسط وصل الى 2.1% خلال السنوات الخمس 2014 - 2018. ووفقاً لأرقام منظمة الأغذية والزراعة، انخفضت أسعار المواد الغذائية عام 2018 بنسبة 3.5%، ولكنها ما لبثت أن عاودت ارتفاعاً معتدلاً منذ بداية 2019. علماً أن وزن المواد الغذائية والمشروبات في سلعة ميزانية الأسرة يصل الى 20%، أي أنه ثاني أهم مكونات السلة بعد خدمات السكن.

- سجل التضخم في أسعار المواد الغذائية أدنى مستوياته عام 2018 (0.1%). ولكنه عاود الارتفاع التدريجي ليصل

الى 1.0% في يوليو 2019. أي أنه لا يزال أقل بكثير من أعلى مستوياته المسجلة في سنوات سابقة.

- حسب توقعات صندوق النقد الدولي، يرجح أن يرتفع معدل التضخم في الكويت الى 2.5% عام 2019، والى 2.7% عام 2020. ورغم ذلك ستبقى معدلات التضخم في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي أقل من الاقتصادات الصاعدة والنامية.

والجدير بالذكر أنه حتى نهاية 2005 كانت معدلات التضخم المسجلة في الاقتصاد الكويتي منخفضة الى حد كبير لا تتجاوز 1.7%. ثم بدأت هذه المعدلات بالارتفاع تدريجياً مع 2006 لتسجل 3.1%، ثم 5.5% عام 2007، لتبلغ عام 2008 نسبة غير مسبوقه وصلت الى 10.6% نتيجة ارتفاع اسعار السلع المستوردة عموماً والمواد الغذائية منها على وجه الخصوص. وحسب أرقام منظمة الأغذية والزراعة، وصلت نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عام 2011 الى 26.2% (2002 - 2004 = 100).

وهذا الارتباط الشديد بين مستوى الأسعار في الكويت والمستوى العالمي للأسعار يعود الى أن الاقتصاد الكويتي - كما هو معروف - أحادي القاعدة الانتاجية من جهة، وبالانكشاف من جهة ثانية. وبالتالي، هو يرتبط باقتصادات الدول الصناعية من حيث كمية وقيمة صادراته النفطية، وهو يرتبط بالتطورات العالمية للأسعار، لأنه يستورد كل احتياجاته تقريباً من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية. وتصل درجة انكشاف الاقتصاد الكويتي الى قرابة 75%، وهي من أعلى درجات انكشاف الدول على العالم الخارجي.

ولهذا، يعتبر ارتفاع أسعار السلع المستوردة أبرز العوامل المؤثرة في اتجاهات التضخم بالاقتصاد الكويتي. ويصل الوزن الترجيحي لأسعار السلع المستوردة الى قرابة 80% في تكوين الرقم القياسي لأسعار الجملة بدولة الكويت.

ثالثاً- اسباب التضخم في الاقتصاد الكويتي:

ثمة إجماع على اعتبار ارتفاع الأسعار في حدود معدلات مقبولة ومبررة ظاهرة اقتصادية طبيعية في كافة دول العالم دون استثناء. وهي ظاهرة يصعب القضاء عليها،

معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي % تغير سنوي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
2.7	2.5	0.7	1.5	3.5	3.7	3.1	الكويت
2.1	2.1	3.1	2.0	1.6	4.1	2.3	الامارات
3.2	3.3	2.1	1.4	2.8	1.8	2.7	البحرين
2.2	- 0.7	2.5	- 0.9	2.0	1.3	2.2	السعودية
3.7	0.1	0.2	0.4	2.7	1.8	3.4	قطر
4.7	4.9	4.8	4.3	4.2	4.7	4.7	الاقتصادات الصاعدة والنامية

المصدر: صندوق النقد الدولي

سياسات الدعم بشقيه العيني والنقدي، قلة وضعف أدوات السياسة النقدية وخاصة الضرائب التي يمكن أن تعالج ارتفاع مستويات السيولة والتي يمكن أن تؤثر على توجيه انفاق المستهلكين، فضلاً عن العادات الاستهلاكية المتسمة بنسبة عالية من الهدر والاسراف.

- تفشي ظاهرة الفساد؛ ويساعد على تكوين بيئة حاضنة للفساد في الكويت حقائق رئيسية أهمها: الطبيعة الريعية للاقتصاد، هيمنة القطاع العام، ترهل الإدارة العامة، التوسع في الاستثناءات والسلطات التقديرية، ضعف الأداء الاقتصادي، والبطء الشديد في الإصلاح. ومن المعروف أن أثر الفساد على تكلفة الإنتاج وأسعار السلع والخدمات قد تجاوز في بعض الدول النامية 20%. ويقدر هذا الأثر في الاقتصاد الكويتي بين 5% و 8% من سعر الاستهلاك.

- ارتفاع أسعار الأراضي: تحتكر الدولة في الكويت حوالي 90% من الأراضي، مما يشكل قيداً ثقيلاً على تنافسية الاقتصاد الكويتي ككل، وعلى تكاليف معظم الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي، على أسعار غالبية السلع والخدمات.

- انخفاض سعر صرف الدينار الكويتي مقابل عملات غالبية الشركاء التجاريين لدولة الكويت. ومثال ذلك أن انخفاض سعر الدينار عام 2006 بنسبة 9.8% أمام اليورو وبنسبة 12% أمام الاسترليني، أدى إلى زيادة تكلفة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي ذلك العام بنسبة 25%، ومن المملكة المتحدة بنسبة 19%.

- التعرف الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون التي طبقت عام 2003، والتي رفعت الرسوم الجمركية على المواد الغذائية من صفر إلى 5% (سيف)، مما رفع أسعار المواد الغذائية.

- القطاع الاستهلاكي التعاوني: يستأثر هذا القطاع بحوالي 75% من تجارة التجزئة في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، ويقدر إجمالي مبيعات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحوالي 900 مليون د.ك. سنوياً. وفي اعتقادنا أن ثمة حاجة حقيقية وملحة إلى مراجعة موضوعية تتقصى واقع هذا القطاع ونشاطاته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية بهدف إعادة تنظيمه في ضوء تجربته الطويلة، وبما يخدم

ولكن يجب العمل على ضبطها وكبح جماحها وتخفيف آثارها. كما أنها ظاهرة دائمة التحرك، تقوى أحياناً وتضعف أحياناً، وتختلف أسبابها وآثارها وطرق معالجتها من دولة إلى أخرى تبعاً للمعطيات الأساسية لاقتصاداتها. وفي الاقتصاد الكويتي، يعزى التضخم والتحرك المستمر في معدلاته إلى عوامل خارجية وأسباب محلية.

آ- العوامل الخارجية:

رأينا أن درجة الانكشاف العالية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، جعلت للعوامل الخارجية الدور الأول والطاغي في تحديد مستويات الأسعار وتحركاتها. حتى يمكننا القول إن الكويت "تستورد" التضخم ضمن فاتورة مستورداتها، وخاصة مستورداتها من المواد الغذائية (التضخم المستورد). وليس أدل على ذلك من ملاحظة التشابه الواضح بين تطور أسعار المواد الغذائية في الكويت (ارتفاعاً وانخفاضاً)، وبين مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الخاص بأسعار الغذاء. وقد فسر مدير عام "الفاو" أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية حين صرح أن الطلب العالمي الإجمالي على الغذاء في العالم يتنامى بمعدل 2% سنوياً، بينما تزداد المحاصيل الغذائية بنسبة لا تتجاوز 1%. وإلى جانب ذلك تساهم في الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية عوامل أخرى عديدة منها: تناقص المخزون العالمي، وارتفاع كلفة الإنتاج، والظروف المناخية وخاصة الجفاف والفيضانات، فضلاً عن النزاعات الأهلية والدولية. ولا بد أن نذكر هنا بحالات إلغاء دعم الدول الصناعية لمنتجاتها الحيوانية والنباتية، مما انعكس زيادات كبيرة في أسعار صادراتها.

والعامل "الخارجي" الآخر المؤثر في نسبة التضخم بالكويت هو انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات القوية الأخرى. علماً أن مثل هذا الانخفاض قد يكون إجراء مقصوداً يتخذه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تقادياً للركود الاقتصادي.

ولا حاجة بنا إلى القول إن من المتعذر على الكويت أن تؤثر في العوامل الخارجية المولدة للتضخم.

ب- الأسباب المحلية:

- ارتفاع الطلب المحلي؛ الذي يعود بدوره إلى أسباب عديدة أهمها: الارتفاع المستمر في الانفاق العام الجاري وخاصة في الباب الأول من الميزانية العامة (الرواتب و الأجور)،

التجاري إلى دولة الكويت بنسبة 40 %، وإلى انخفاض تكاليف المستوردات الكويتية بنسبة 15 %.

وإذا وصل هذا التحسن إلى مستوى أداء مكونات مؤشر التيسير التجاري في ماليزيا، سيزيد التدفق التجاري إلى دولة الكويت بنسبة 45 %، وستخفض تكاليف هذا التدفق بنسبة 19 %.

أما إذا ارتفع أداء مكونات مؤشر التيسير التجاري في دولة الكويت إلى مستوى مثيله في سنغافورة، فإن التدفق التجاري إلى الكويت سيزيد بنسبة 112 %، وستخفض تكاليف هذا التدفق بنسبة 30 %.

والملفت للنظر فعلاً، أن هذه النتيجة جاءت منسجمة إلى حد بعيد مع النتيجة النهائية لبحث تمهيدي حول الموضوع ذاته، أنجزته جهة بحثية كويتية مستقلة أخرى بناء على تكليف من الغرفة أيضاً. فقد انتهى هذا البحث إلى القول إن "تدني كفاءة تيسير التجارة في دولة الكويت يضيف عنصراً تضخماً بنسبة تتراوح ما بين 30 % و 35 % من معدل التضخم السائد. وبعبارة أكثر وضوحاً؛ في عام 2012 مثلاً كان معدل التضخم الفعلي في دولة الكويت 3.20 %، ولو تحسن مؤشر التيسير التجاري بدرجة عالية لانخفض معدل التضخم هذا إلى 2.07 %، أي بنسبة 35.31 %.

رابعاً - كبح جماح "التضخم" في دولة الكويت:

إذا اعتبرنا أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فإن الوجه السياسي "للتضخم" يتمتع، في معظم دول العالم ومنها الكويت، ببريق مبهري يكاد يحرف النظر كلياً عن الوجه الاقتصادي لهذه الظاهرة. ومن هنا، وجب علينا التأكيد بأن هذه الورقة معنية بدراسة التضخم من منظور اقتصادي بحت، وباعتباره مشكلة اقتصادية في طبيعتها وأسبابها وطرق مواجهتها. أما الوجه السياسي للتضخم فيختص بالتعامل مع نتائجه الاجتماعية، من خلال التخفيف من عبئه وخاصة على ذوي الدخل المحدود. علماً أن هذا التعامل السياسي مع "الغلاء" لا يمكن أن يكون ناجحاً ومجدياً ما لم ينبثق عن فهم شمولي لمعنى "التضخم"، وتحليل علمي لأسبابه، وتحوُّط لتداعياته الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل، بحيث لا نسمح للحسابات السياسية وبريقها المبهري على المدى القصير أن

الاقتصاد الوطني ومصالح المستهلك بالدرجة الأولى. ولعل أهم ما يجب أن تعنى به هذه المراجعة أمرين: أولهما، إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل قوى المنافسة بين الجمعيات من حيث الجودة والسعر ومستوى الخدمات، وثانيهما، محاولة ردم الثغرة الناجمة عن ضعف الاشراف على النشاط التجاري لهذه الجمعيات. ذلك أن الاشراف عليها يقع ضمن سلطات وزارة الشؤون الاجتماعية (والعمل)، التي تعنى - بحكم طبيعة عملها - بالنواحي الادارية والتنظيمية لهذه الجمعيات على حساب الجانب التجاري لأنشطتها.

ج - التيسير التجاري والأسعار في الكويت:

بما أن الكويت - كما رأينا - تعتمد اعتماداً شديداً على الاستيراد في تأمين احتياجاتها، كان من الطبيعي أن تكون تكاليف المستوردات هي العامل الأكثر تأثيراً ومساهمة في معدلات التضخم التي يسجلها الاقتصاد الكويتي. غير أن هذه الحقيقة لا تنفي أبداً وجود أسباب محلية تساهم في تحديد معدلات التضخم والتأثير بتوجهاتها كما رأينا أيضاً. ومن خلال المتابعة اليومية للأنشطة التجارية في الكويت، لاحظت غرفة تجارة وصناعة الكويت أن العناصر التي تشكل مجتمعة ما يسمى "مؤشر التيسير التجاري TFI" ذات تأثير كبير ليس فقط على تكلفة التجارة الكويتية بل وعلى حجمها أيضاً. وللتأكد من صحة هذه الملاحظة وقياس اثرها، كلفت الغرفة وحدة المعلومات في مجلة الإيكونوميست The Economist Intelligence Unit بإجراء دراسة مستقلة تماماً حول هذا الموضوع، نشرتها الغرفة في نوفمبر 2014، وقد عرّفت الدراسة "التيسير التجاري" بأنه سلسلة من التدابير الرامية إلى زيادة التدفقات التجارية للدولة وخفض تكاليف تجارتها، من خلال تحسين الأداء في أربعة محاور رئيسية هي: البنية التحتية والخدمات اللوجستية (ونعني بها كفاءة الموانئ بالدرجة الأولى ثم تكاليف التخزين ومستوى النقل العام والطرق السريعة)، والبيئة الجمركية، والبيئة التنظيمية (تحسين بيئة الأعمال)، واستخدام التكنولوجيا.

والنتيجة بالغة الأهمية التي انتهت إليها الدراسة هي التالية:

"إن تحسن أداء مكونات مؤشر التيسير التجاري في دولة الكويت من مستواه الحالي إلى مستوى متوسط الأداء المماثل في دول مجلس التعاون الخليجي سيؤدي إلى زيادة التدفق

- غير أن المساحة الأكثر أهمية وتأثيراً في معالجة العوامل المحلية للتضخم هي، في اعتقادنا، تلك المتعلقة "بالتيسير التجاري" كما سبق ذكره، وخاصة من حيث رفع كفاءة الموانئ، والجمارك، والتخزين، والمواصلات، وتحسين بيئة الأعمال.

3- ثمة اجماع - كما رأينا - على أن "ارتفاع الأسعار" في حدود معدلات مقبولة، ظاهرة عالمية طبيعية يتعذر القضاء عليها ويجب العمل على ضبطها وكبح جماحها. وفي خط مواز ضمن نفس الاطار، أثبتت التجارب العالمية أن تشويه قوى السوق من خلال التدخل في الأسعار - تحديداً أو تجميداً أو توحيداً - في غير ظروف التعبئة الوطنية، وفي غير أحوال ثبوت التلاعب الاحتياالي هو الأسلوب الأكثر فشلاً والأكثر اضراراً بالمستهلكين، وبذوي الدخل المحدود منهم على وجه الخصوص. كما أنه الأسلوب الأسرع في فتح أبواب الفساد والسوق السوداء.

وبالمقابل، فإن السياسات الأكثر فعالية في مواجهة ارتفاع الأسعار هي تلك التي تقوم على تعزيز الحرية الاقتصادية، وتفعيل المنافسة العادلة، ورفض الاحتكار بكل صوره وأهمها احتكار الصواب.

4 - إن التاريخ الاقتصادي لا يعطينا مثلاً واحداً لنجاح سياسة تحديد الأسعار في غير حالات الضرورة القصوى، ولكنه يقدم لنا أمثلة كثيرة لما يتمتع به قرار تحديد الأسعار من بريق سياسي مبهر في البداية، ويؤدي الى أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة بعد ان يخفت بريقه. وقد يكون من المفيد هنا أن نسوق مثالين عن بلدين يتزعم كل منهما منهجاً اقتصادياً مناقضاً للآخر:

- المثال الأول من الولايات المتحدة الأمريكية: فبعد شهر من خروج الدولار عن قاعدة الذهب بسبب أعباء حرب فيتنام، أصدر الرئيس نيكسون عام 1971 قراراً بتثبيت الأسعار والأجور، وهو القرار الذي جعل نيكسون يحقق فوزاً كاسحاً في انتخابات 1972. وبعد ذلك، دخلت أمريكا في أسوأ أزمتها الاقتصادية منذ الثلاثينات. واتجهت (مع أوروبا) الى الانفتاح التجاري الكامل في عهد ريغان وتاتشر.

- والمثال الثاني من الصين؛ حيث أدت سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية في سبعينات القرن الماضي الى المجاعة،

تخطف القرار بعيداً عن الصواب. علماً بأن معدلات التضخم في الكويت - حتى عندما سجلت مستويات غير مسبوقة في السنوات 2006 - 2009 - بقيت بمثابة "ارتفاع أسعار" ولم تصل الى حدود تخفيض مستوى المعيشة.

بعد هذا التوضيح، يهنا - في باب المواجهة الاقتصادية لظاهرة التضخم في دولة الكويت - أن نركز على النقاط التالية:

1 - يمثل "التضخم المستورد" - كما رأينا - قرابة 75% من المعدل العام لارتفاع الأسعار في دولة الكويت. ويصح هذا على أسعار المواد الغذائية بشكل خاص. ومن المتعذر على الكويت، أن تتخذ اجراءات مؤثرة لتجنب "التضخم المستورد"، والناجم بصورة رئيسية عن تقلب سعر الدولار تجاه العملات القوية لشركاء الكويت التجاريين الآخرين، وعن السياسات الزراعية وتكلفة انتاج المواد الغذائية في العالم. ناهيك عن استحالة التأثير في الأحوال المناخية والصراعات الدولية.

2 - بالنسبة للعوامل المحلية للتضخم، فإن كلاً منها يطرح - بذاته - أسلوب معالجته، مثل:

- تفعيل وتوجيه السياسات المالية والنقدية، وتخفيف الجرعة السياسية المرتبطة بها (الانفاق العام الاستهلاكي، سعر الصرف، سعر الفائدة، الضريبة، حجم الائتمان ...)

- تطوير وإنفاذ قانون حماية المنافسة.

- تقييم تجربة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بهدف رفع مستوى ادارتها وأدائها، وتطوير الاشراف على الشق التجاري من عملها، وتحريك المنافسة الخلاقة بينها.

- التحرير التدريجي للأراضي بما يؤدي الى تشجيع الاستثمار، وتخفيض تكاليف المشاريع الانتاجية وخاصة المعارض والمحال التجارية، وبالتالي، انخفاض الأسعار.

- التوعية الاعلامية الهادفة الى نشر الثقافة التنموية والادخارية، والحد من النزعة الاستهلاكية المفرطة.

- دراسة شاملة وعميقة لأساليب الدعم المباشر والدعم غير المباشر بغرض اختيار أفضل أشكال الدعم وأكثرها عدالة، وبغرض قصر الدعم على مستحقيه فعلاً.

بمجرد اصدار قرار لانتفى علم الاقتصاد من أساسه .

وأخيراً؛

لا بد من التأكيد على أن الجهود الرامية الى تفعيل السياسات والأدوات بهدف كبح جماح "التضخم المحلي" إن صح التعبير لا يمكن أن تحقق النتائج المتوخاة في غياب الاصلاح الاقتصادي، الذي يعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، والمتمثلة بشكل رئيسي في اختلال تركيبة العمالة، وهيمنة القطاع العام، وضيق القاعدة الانتاجية ■

مما فرض تغييراً جذرياً في الفكر السياسي والاقتصادي هناك، والى تبني تحرير أسعار المنتجات الزراعية عام 1979 .

وإذا كانت هذه هي الحقيقة بالنسبة لاقتصاديين بضخامة الاقتصاديين الأمريكي والصيني، فإن الانسياق وراء البريق السياسي للتدخل في الأسعار في غير حالات الضرورة يعتبر أمراً بالغ الخطأ والضرر في اقتصاد كالاقتصاد الكويتي يسجل احدى أعلى درجات الانكشاف في العالم، ويعتمد على الاستيراد في تأمين معظم احتياجاته. ولو كانت الأسعار تتحدد

ملاحظات الغرفة حول الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المخطط الهيكلي الرابع حتى عام 2040

آنذاك "بالخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية"، وكانت الخطة الخمسية المشار إليها هي الأولى في رؤية الكويت حتى عام 2035، وصدر المخطط الهيكلي العام بالمرسوم 255 لسنة 2008 ولغاية 2030.

وها نحن اليوم أمام الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المخطط الهيكلي الرابع، والتي بُنيت على وثائق رؤية الكويت 2035 والتي يتضمنها موقع "New Kuwait"، وبحيث يكون المخطط الهيكلي الجديد حتى عام 2040 داعماً ومعززاً لهذه الرؤية ومتلافياً مثالب المخطط الهيكلي الثالث.

والغرفة إذ تذكر ما سبق، لترجو أن تقف عند أمرين، وهما:

- لقد مرت خطتان خمسينتان - تقريباً - من رؤية الكويت 2035، ونحن على مشارف البدء بالخطة الخمسية الثالثة (2020-2025)، وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل حول مدى الانجاز فيما سبق، ومدى التوافق بين هاتين الخطتين وبين المخطط الهيكلي الثالث، وما المعوقات التي حدثت من نسبة النجاح والآليات التي أتبعنا لتفاديها؟ ولعل الاجابة على مثل هذه التساؤلات يعيننا على استشراف المستقبل.

- إن الاختلافات في الأطر الزمنية بين المخطط والرؤية والتعديلات المتكررة تخلق درجة من الضبابية وعدم التيقن للقطاع الخاص، ولا تخلق له الاشارات المناسبة حول التوجه المستقبلي للدولة.

استجابة لرغبة بلدية الكويت في التعرف على رأي الغرفة حول الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت حتى عام 2040، أعدت الغرفة ملاحظاتها حول الدراسة المذكورة وقدمتها إلى بلدية الكويت في السابع عشر من سبتمبر 2019.

وفيما يلي ملاحظات الغرفة في هذا الشأن:

تود غرفة تجارة وصناعة الكويت في البداية أن تشكر لبلدية الكويت والجهات الاستشارية - التي أعدت هذه الدراسة القيمة - جهودهم الواضحة وحرصهم على تزويد الغرفة بما يتم التخطيط له مستقبلاً، لتبدي رأيها بشأنها كونها الممثلة للقطاع الخاص - المعول عليه في تنفيذ رؤى الكويت المستقبلية وتحويلها إلى مركز تجاري ومالي عالمي.

ونستعرض في الأربعة محاور التالية ملاحظات الغرفة حول "الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المخطط الهيكلي الرابع" كما يلي:

أولاً: الأطر الزمنية المختلفة للرؤية والمخطط

من الجدير بالذكر أنه خلال عام 2009 شاركت الغرفة في فريق عمل من الخبراء والمختصين، والذي كُلف من قبل لجنة السكان والتنمية العمرانية المنبثقة عن المجلس الأعلى للتخطيط بدراسة ومراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ومدى توافقه مع خطة التنمية الخمسية للدولة 2009/2010-2013/2014، وتم تسمية الخطة والمخطط

إلى التوقعات الخاصة بالسكان في عام 2040 نجد أن عدد السكان الاجمالي متوقع له أن يبلغ 7255000 نسمة في عام 2040 منهم 2150000 كويتي و 5105000 غير كويتي، وهو ما يعني أن التركيبة السكانية ستظل حتى عام 2040 كما هي حالياً، 29.6 % لصالح الكويتيين و 70.4 % لصالح غيرهم.

● في الصفحات 103 و 104، وفي معرض حديث الدراسة عن انعكاسات الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للدولة على المخطط الهيكلي والتآزر بين هذه الرؤى، ذُكرت أمور هامة، ونخص منها على سبيل المثال ما يلي:

“Planning Policies”:

● Economic policy interacts with planning policy in relation to zoning, permissions and building quantum/heights.

● Planning can assist economic development by shaping such policies to promote specific activities within a place or encouraging small business growth (e.g provision of affordable workspaces).”

وفي هذا الخصوص تود الغرفة أن يتم التشاور معها عند رسم هذه السياسات ووضع مقترحات لها، حيث يمس ذلك جميع أصحاب الأعمال وعلى وجه الخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذين يعانون من صعوبة الحصول على تراخيص البناء، والعقبات التي تقف أمامهم فيما يخص الارتفاعات والمساحات المقررة عليهم، فضلاً عن أسعار الايجارات التي ترهقهم جميعاً.

ثالثاً: استشراف مخاطر عدم التنفيذ

يتوقع المخطط الهيكلي الرابع أن المنطقة الحضرية (Kuwait Master Plan) ستبقى مركز الاقتصاد الكويتي

ثانياً: المنهجية والمضمون والنتائج للدراسة الاقتصادية والاجتماعية

تحت هذا المحور، تود الغرفة أن تعرض بعض ملاحظاتها حول المنهجية والمضمون والنتائج للدراسة الاقتصادية والاجتماعية، كما يلي:

● في مطلع الصفحة 77 تنص الدراسة أن سكان دولة الكويت تزايد بثبات خلال السنوات الماضية، وبالأخص خلال السنوات الخمس من 2011 إلى 2016، حيث ارتفع العدد من 3.5 مليون إلى 4.4 مليون. ولم تذكر الدراسة صراحة أسباب ذلك، ونحن نعتقد في الغرفة أن التوترات في المحيط العربي بعد الأحداث التي سميت “الربيع العربي” قد يكون لها دور في ذلك، وهذا يدعونا لتحري الأوضاع في محيطنا الاقليمي والعالمي - بقدر المستطاع - عند إعداد التوقعات المستقبلية والتخطيط العمراني. وفي السياق ذاته وبالنسبة لتخصيص المناطق في الأجزاء الشمالية والجنوبية الحدودية من دولة الكويت لتنفيذ مشروعات مثل الاسكان واللوجستيات، فإن ذلك يتطلب التنسيق مع الشريك السعودي أو العراقي.

● في الصفحات 122 و 127 نلاحظ أن نصيب قطاع استخراج وانتاج النفط والغاز من التكوين القطاعي للاقتصاد الكويتي المتوقع في عام 2040 - أي بعد تنفيذ المخطط الهيكلي ومرور خمس سنوات على تنفيذ رؤية الكويت 2035 - سيكون 44 % من الناتج المحلي الاجمالي، أي سينخفض من نصيبه الحالي والذي يبلغ 51.5 % وفقاً لعام 2016. ولعل هذا الانخفاض لا يلبي الطموح إلى تنويع الأنشطة الانتاجية ومصادر الدخل القومي. كذلك في نفس المضمون استوقفنا نصيب قطاع النقل واللوجستيات والذي من المتوقع أن ينخفض من 5.5 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016 إلى 5 % في عام 2040⁽⁴⁾، وهذا لا يعكس الرؤية بالتحول لمركز تجاري عالمي. وعند النظر

(4) ورغم ذلك فإن الدراسة تتوقع أن يزيد نصيب قطاع الخدمات المالية من 7 % من الناتج المحلي خلال عام 2016 إلى 14 % خلال عام 2040، وهو ما يعني السير باتجاه تحويل الكويت إلى مركز مالي. وتؤكد الغرفة أن الكويت لن تكون مركزاً مالياً إقليمياً أو عالمياً إلا إذا كانت أولاً محطة تجارية إقليمية أو عالمية، وهو ما يتطلب إعادة النظر بقطاع النقل واللوجستيات وتيسير التبادل التجاري.

صاحب السمو حفظه الله ورعاه في رؤيته السامية حين قال "تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة..."

ورغم ذلك يُحاط القطاع الخاص وإسهامه في النشاط الاقتصادي بمجموعة من المعتقدات والتصورات تثير الشكوك حول قدرة هذا القطاع على القيام بدوره المستقبلي، رغم أن الصواب يجانب كثيراً من هذه المعتقدات والتصورات، فعلى سبيل المثال في الصفحة 106 من الدراسة الاقتصادية والاجتماعية، يُذكر أن:

"3.6.1. ... the current low work ethic and reluctance to work in the private sector among what is generally a young and highly educated Kuwaiti workforce, means there could be considerable upside to productivity gains and entrepreneurship in the economy if such attitudes are effectively tackled."

كذلك عند الرجوع إلى الوثيقة الأساسية في المخطط والتي تسمى "Master Plan"، والتي أرسلت للغرفة في فبراير من العام الحالي، نجدها تذكر في صفحتها 67، ما يلي:

"... Challenge: 76% of all working Kuwaitis are in government jobs."

Causes: Rapid influx of expat working population, lack of creation of highly-skilled and highly-paid private sector jobs and the lucrative offer provided by public-sector jobs have all contributed to a large pool of Kuwaiti workforce retaining government jobs."

وهنا نود أن نفند هذين النصين علنا نبين بعض التصورات غير الواقعية عن القطاع الخاص:

- إن القارئ لمثل هذه النصوص يعتقد أن من أسباب عزوف الشباب الكويتي عن العمل في القطاع الخاص، أن هذا القطاع لا يوفر وظائف عالية المهارة برواتب مجزية، وهذا ينافي الواقع بصورة كبيرة، فالأنشطة الخاصة في العديد من المجالات - مثل الاتصالات والبنوك - توفر فرصاً وظيفية للعمالة الكويتية والتي تتجاوز 60% من جملة

ومحل الثقل السكاني حتى عام 2040، والغرفة تؤيد ذلك وأوضحته في مرئياتها السابقة حول المخطط الهيكلي الثالث. واقترح المخطط أن يتم إدخال نظام المترو وسبل النقل العام ومعالجة زيادة استخدام السيارات الخاصة، بما يزيد من كفاءة استغلال هذه المنطقة، ويحسن جودة الحياة المعيشية، ويساعد في تحقيق اقتصاديات التكتل.

ورغم ذلك تتخوف الغرفة من ضعف تنفيذ المبادرات المقترحة، بما يعني استمرار حالة الاختناق المروري والزحام داخل المنطقة الحضرية الرئيسية، وانعكاسات ذلك على ضعف الانتاجية وتلاشي جاذبية الكويت كمركز للأعمال وسط أقرانها في دول مجلس التعاون الأخرى. وفي الوقت ذاته فإن ضعف التنفيذ لا يطلق الامكانات المحتملة وغير المستغلة لهذه المنطقة.

ولعل تخوف الغرفة يشاطرها فيه واضعو المخطط، حين ذكروا في الصفحة 68 ما يلي:

"2.1.7... However, the lack of effective implementation of the sub-regional plans and associated anchor growth projects meant that the 3KMPR regional socio-economic projections have not been achieved..."

"2.1.8. As the majority of sub-regional plans failed to physically materialise, growth has continued to be concentrated within the existing urban area..."

وتقترح الغرفة في هذا الاطار أن تكون هناك دراسة حول المخاطر المحتملة من عدم تنفيذ مرامي رؤية الكويت 2035 والمخطط الهيكلي الرابع 2040، والانعكاسات المحتملة على حركة النشاط الاقتصادي الكلي، وأن توضع هذه المخاطر نصب أعين متخذي القرار للتأكيد أن الحال لم يعد يحتمل تنفيذ المتاح بعيداً عن الطموح، وأن بقاء الوضع كما هو عليه هو أخطر ما يجابه مستقبل الكويت.

رابعاً وأخيراً: إسهام القطاع الخاص

إن الغرفة تؤكد أن يد القطاع الخاص ممدودة وأبوابه مشرعة للتعاون مع كافة الجهات للمشاركة في تنفيذ المشروعات المستهدفة لتحقيق رؤية الكويت والمخطط الهيكلي. ونحن في الغرفة نثق بقدرة هذا القطاع فنياً ومالياً، وهذه الثقة أكدها

تستطيع أن تفي باحتياجات هذه القطاعات.

- في نفس الصفحة 67 المشار إليها أعلاه من وثيقة "Master Plan"، يُذكر أن توزيع فرص العمل المتولدة في الاقتصاد الكويتي خلال عام 2016، كانت وفق الجدول التالي:

الاجمالي	الوظائف الحكومية	الوظائف غير الحكومية	الاجمالي
449,150	106,700	342,450	كويتي
2,283,730	2,143,330	140,400	غير كويتي
2,732,880	2,250,030	482,850	الاجمالي

ومن الجدول يتضح أن جملة فرص العمل المتولدة في الاقتصاد الكويتي عام 2016 تبلغ 2.7 مليون فرصة، منهم تقريبا 2.25 مليون فرصة تولدها الجهات غير الحكومية، و0.48 فقط تولدها الجهات الحكومية. ومن هذه الأرقام يتبادر إلى الذهن التساؤل المنطقي وهو هل تلام الجهات غير الحكومية بأنها لا توفر فرص عمل للعمالة الكويتية؟ أم أن اللوم يقع على جهات مثل المؤسسات التعليمية والثقافية التي لا تهئ الشباب الكويتي لاقتناص ما يشاءون من الفرص الوظيفية في الجهات غير الحكومية والتي توفر ما يزيد على مليوني فرصة عمل؟ ■

العاملين في هذه الأنشطة، ويتمتع العاملون الكويتيون في مثل هذه الأنشطة وغيرها برواتب مجزية وفرص لزيادة المهارات والعوائد.

إن القطاع الخاص بطبيعته متعدد الأنشطة والتي تتطلب مهارات مختلفة، منها المرتفعة والمتوسطة والمتدنية، وبالتبعية العوائد التي يقدمها القطاع ستكون مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة. وهنا يأتي الاختلاف بين القطاعين العام والخاص، فالأول لا ترتبط الأجور فيه - إلى حد كبير - بالانتاجية والمهارات لذا فهو قبلة العديد من الخريجين ممن لا يملكون المهارات والمؤهلات المطلوبة للقطاع الخاص.

- لا تتطرق مثل هذه النصوص إلى التحدي الحقيقي أمام زيادة نسبة العمالة في القطاع الخاص وهو عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات هذا القطاع الآنية والمستقبلية. ومما يؤكد ذلك أنه وعلى الرغم من استهداف رؤية الكويت لبعض الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التنوع الاقتصادي مثل البتروكيماويات والنقل واللوجستيات وأنشطة الاقتصاد الرقمي، فإن المشاهد أن نسبة الخريجين من الشباب الكويتي المؤهل للعمل في مثل هذه القطاعات - قياساً بإجمالي الخريجين في التخصصات الأخرى - لا

ملاحظات الغرفة حول مشروعين بقانون بتعديل القانون (2000/19) في شأن دعم العمالة الوطنية

وفيما يلي نص المذكرتين:

المذكرة الأولى:

تمهيد

الاقتراح بقانون موضوع هذه المذكرة يقضي بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (9) من القانون رقم (19) لسنة 2000 المشار إليه، وقبل الدخول في مناقشة الاقتراح، تود غرفة تجارة وصناعة الكويت أن تعرب عن تقديرها الكامل للأهداف الوطنية والاقتصادية التي أملت على النائب الفاضل صاحب الاقتراح التقدم باقتراحه، وهي أهداف تشاركه الغرفة تماماً الأمل في تحقيقها، كما تدعم كل جهد يسعى إليها، في إطار ما

في الثاني والعشرين من سبتمبر 2019، تلقت الغرفة كتاباً من مجلس الأمة الموقر يعرب عن رغبة "لجنة تنمية الموارد البشرية" في معرفة وجهة نظر الغرفة حول اقتراحين بقانون، أولهما حول إضافة فقرة أخيرة إلى المادة (9) من القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، والثاني يقترح إضافة مادة جديدة برقم (4) مكرراً إلى القانون المذكور.

وتلبية لهذه الرغبة أعدت الغرفة مذكرتين. واحدة حول كل من الاقتراحين، وقدمتهما لمجلس الأمة الموقر في الثاني من أكتوبر 2019.

يفرضه الواقع من اعتبارات الموازنة والتدرج.

وتنص المادة (9) من القانون 2000/19 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية على ما يلي:

”يحدد مجلس الوزراء نسبة القوى العاملة الوطنية التي تلتزم بها الجهات غير الحكومية في الوظائف والمهن المختلفة، ويفرض على الجهات التي لا تتقيد بهذه النسبة رسماً إضافياً سنوياً على كل تصريح عمل وإذن عمل يمنح لكل عامل غير كويتي تطلبه زيادة على العدد المقرر للعمالة غير الوطنية في هذه الوظائف والمهن.

ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس (مجلس الخدمة المدنية) القرارات المنظمة لذلك وتحدد هذه القرارات الجهات غير الحكومية وتصنيفات الوظائف والمهن التي تسري عليها أحكام هذه المادة ونسبة القوى العاملة الوطنية المطلوب التقيد بها ومقدار الرسم وكيفية تحصيله.

وعلى مجلس الوزراء أن يعيد النظر مرة كل سنتين على الأقل في النسبة والرسم وله أن يقرر زيادة الرسم في حال عدم التزام الجهة غير الحكومية بالنسبة التي سبق أن حددها مجلس الوزراء“.

أما الفقرة المقترحة إضافتها إلى هذا النص فهي:

”تلتزم الشركات التي تتبع القطاع النفطي والجهات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع برفع نسبة العمالة الكويتية العاملة في هذه الشركات إلى ما لا يقل عن 80 % كحد أدنى.

الملاحظات

أولاً: لعل التساؤل الأهم الذي يتبادر للذهن هو مدى الحاجة إلى إضافة الفقرة المقترحة؟ فالقانون 2000/19 بصورة عامة والمادة التاسعة منه على وجه الخصوص لم يستثيا الشركات التي تتبع القطاع النفطي والجهات غير الحكومية العاملة فيه، لكي نبرر تخصيص فقرة مستقلة لهذا القطاع. فالمادة (9) تعطي مجلس الوزراء سلطة تحديد نسبة القوى العاملة الوطنية التي

تلتزم بها كافة الجهات غير الحكومية وفي كل الوظائف والمهن المختلفة، والفقرة الثانية من المادة تؤكد حق مجلس الوزراء هذا وتبين آلية ممارستها. ثم تأتي الفقرة الثالثة من المادة لتقرر أن من واجب مجلس الوزراء أن يعيد النظر مرة كل سنتين على الأقل في نسب العمالة التي حددها وفي الرسوم التي فرضها.

إذن، إن من حق مجلس الوزراء في إطار النص الحالي للمادة التاسعة من القانون 2000/19 المشار إليه، أن يحقق كل ما تطلبه الفقرة الجديدة المقترحة في القطاع النفطي كما في كل القطاعات الأخرى. بل إن من واجب مجلس الوزراء أن يعيد النظر مرة على الأقل كل سنتين في النسب والرسوم التي سبق أن حددها.

ثانياً: ورد في نص الفقرة المقترحة إضافتها تعبيران اثنان: ”الشركات التي تتبع القطاع النفطي“ و”الجهات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع“. غير أن الاقتراح خلا من أي معايير لتعريف أو تحديد المقصود بكل من هذين التعبيرين. ثم عاد الاقتراح ليوحد الحد الأدنى لنسبة العمالة الوطنية في ”الشركات“ وفي ”الجهات“ المذكورة، رغم ما يؤكد الواقع من اختلاف كبير في معطيات ما يشمله كل واحد من التعبيرين.

وما يلفت النظر هنا هو أن القانون رقم 2000/19 يتعلق أصلاً بالجهات غير الحكومية، وأن المادة التاسعة بالذات من هذا القانون قد أعطت مجلس الوزراء الحق في تحديد نسبة العمالة الوطنية التي يجب أن تلتزم بها الجهات غير الحكومية، ولم تأت هذه المادة على تحديد هذه النسب في الجهات الحكومية والشركات المملوكة لها.

ثالثاً: في ظل ”الغموض“ الذي يحيط بمعنى أو مدلول التعبيرين المشار إليهما، يمكننا - على سبيل الافتراض والترجيح المنطقيين ليس إلا - أن نجهد فنقول إن ”الشركات التي تتبع القطاع النفطي“ هي الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية. وإن المقصود بتعبير ”الجهات غير الحكومية العاملة في القطاع النفطي، هي الشركات الخاصة المتعاقدة مع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة، أو ما يسمى داخل القطاع النفطي ”بالمقاولين“.

النشاط يتنوع، فمثلاً، وجدنا أن هذه الشركات قد تقدم خدمات هندسية وإنشاءات، وقد تقدم خدمات ضبط الجودة، وقد تقدم خدمات مناولة وتخليص جمركي. ولا يخفى أن لكل نشاط ظروفه الخاصة، ومن الصعب تحديد نسبة واحدة للعمال الوطنية لهذه الأنشطة جميعاً، بل والأصعب أن يتم تحديد نسبة معينة في نص قانوني يصعب تغييره، بعكس أن تترك مثل هذه النسب للقرارات الوزارية التي تراعي المتغيرات الاقتصادية. خاصة وأن المادة التاسعة ذاتها قد نصت على أن يحدد مجلس الوزراء نسبة العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية في المهن والوظائف المختلفة مع مراعاة ظروف العرض والطلب على كل مهنة.

رابعاً: وبالفعل توالى القرارات الوزارية الصادرة عن مجلس الوزراء لتحديد نسبة العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية، وآخرها القرار رقم 1868 لسنة 2018 والصادر في الكويت اليوم في عددها 20 يناير 2019، ومما يجدر ذكره أن هذا القرار جاء بعد مناقشات بين كل من الغرفة واتحادات أصحاب الأعمال من جهة وبرنامج إعادة الهيكلة وشركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات من جهة ثانية. علماً أن الشركة الاستشارية المذكورة هي التي أعدت - بتكليف من الهيئة العامة للقوى العاملة - دراسة لمراجعة قرار النسب السابق رقم 1028 لسنة 2014.

ورغم أن الغرفة واتحادات أصحاب الأعمال قد أبدت ملاحظات كثيرة وعميقة على الدراسة المشار إليها، فإن القرار الوزاري 1868 صدر متوافقاً إلى حد كبير مع الدراسة، وزاد بالفعل نسب العمالة الوطنية في (20) نشاطاً من إجمالي (30) نشاطاً تضم مختلف جوانب الاقتصاد الكويتي. ولعدم ملامسته للواقع الاقتصادي، فقد مرت مهلة الستة أشهر لتطبيق هذا القرار، دون النجاح في تنفيذه، ما دفع إلى تأجيل ذلك.

وانطلاقاً من هذا "الاجتهاد" الذي فرضه غموض النص، تود الغرفة أن تذكر ما يلي:

1 - في مجلة "نبض" والتي تصدر عن مؤسسة البترول الكويتية، (العدد التاسع - أبريل 2019)، ذكر العضو المنتدب للموارد البشرية بالوكالة في المؤسسة، أن نسبة التكويت في القطاع النفطي وصلت إلى 89.5 %، مع استبعاد العاملين في مستشفى الأحمدى الذين يشغلون وظائف تخصصية، وذكر أن نسبة التكويت في عمالة المقاول بلغت 26.4 %.

وهنا ترى الغرفة أن النسبة الحالية للعمالة الوطنية في القطاع النفطي تفوق النسبة التي يطمح إليها المقترح، أما نسبة العمالة في الجهات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع أو "المقاول"، والتي تبلغ 26.4 %، فنرجو أن تتفوقوا معنا بأنه من الصعب، بل وقد يكون من المستحيل أن يتم زيادتها إلى 80 % أي بأكثر من ثلاثة أضعاف، خاصة وأن هذه الشركات تتنوع بين أنشطة اقتصادية عدة، ويتطلب بعضها مهناً بمهارات بسيطة وبرواتب منخفضة أيضاً، وهذه المهن قد لا تكون هي المبتغى والمقصد للمواطن الكويتي، أو تتطلب تخصصات نادرة لا توفرها مخرجات التعليم.

2 - بالرجوع إلى بعض الترسيات الحديثة التي فازت بها شركات خاصة، بخصوص مناقصات مطروحة من شركات تتبع القطاع النفطي، تأتي الأمثلة التالية:

وبالنظر إلى الجدول وبالتحديد النشاط الذي تقدمه الشركات الخاصة، أو "موضوع المناقصة"، يتضح أن هذا

تاريخ الاجتماع	رقم المناقصة	موضوع المناقصة	الجهة
1 يوليو 2019	RFP - 2038910	تقديم خدمات مناولة المواد، التخليص الجمركي، وإدارة الشحن وخدمات أخرى مرتبطة بها	شركة نفط الكويت
22 يوليو 2019	ITB # 1016186	خدمات ضبط الجودة لميناء الزور	الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة
22 يوليو 2019	ITB # 1016191	خدمات هندسية وشراء وإنشاءات احتياطية لمشروع مصفاة الزور	الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة

إليه خلال شهر من تاريخ إخطاره وترشيحه للعمل من قبل ديوان الخدمة المدنية سقط حقه في الالتحاق بهذا العمل وفي الحصول على أي تعويض آخر لهذا الضرر من الدولة“.

وقبل أن تُبَيَّن غرفة تجارة وصناعة الكويت ملاحظاتها الرئيسية حول التشريع المقترح، تود أن تعرب عن تقديرها الكامل للسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل الذين تقدموا به حرصاً على ضمان حق المواطنين في عمل منتج ولائق، والتزاماً بروح ونص الأحكام الدستورية التي تحرص على العدالة وتكافؤ الفرص، كما تضع على الدولة واجب تحقيق تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة.

الملاحظات

أولاً: لا تُخفي الغرفة عدم ارتياحها إلى اختيار القانون رقم 2000/19 باعتباره التشريع الأفضل لتقنين الفكرة الجديدة التي يحملها الاقتراح بقانون موضوع البحث.

فالقانون 2000/19 - وكما يدل عليه اسمه - هو في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية. بينما يحاول التعديل المقترح معالجة مشكلة العمالة الوطنية التي يستغني القطاع الخاص عن خدماتها لأسباب تتعلق بالأوضاع الاقتصادية العامة“.

ثانياً: في مقارنة سريعة بين نص المادة الجديدة المقترحة اضافتها تحت رقم (4 مكرر)، وبين ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة، نلاحظ أن النص المقترح لا يعكس بدقة وعمق الغاية التي يقصدها. فالمذكرة الإيضاحية تتحدث عن معالجة ظاهرة عامة ترتبط (في الكويت كما في كل دول العالم) بالوضع الاقتصادي العام في الدولة، كما ترتبط بالدورات الاقتصادية، وحالات الازدهار والركود الناجمة عن أسباب محلية أو عن أزمات عالمية، بينما يخفق نص الاقتراح بقانون في أن يوضح هذا البعد العام والهام، مكتفياً بالقول إن سبب استغناء القطاع الأهلي عن خدمات المواطنين العاملين فيه يجب ألا يعود إلى سلوك وظيفي مخالف للقانون.

ثالثاً: ماذا عن العمالة الوطنية التي سرحها القطاع الأهلي بسبب عدم الكفاءة؟ وماذا عن العمالة الوطنية التي تستقيل

خامساً: إن توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص يجب أن يكون بمثابة حلقة أخيرة ومتممة ضمن منظومة مراحل متتالية تشمل تطوير التعليم، والتوجيه المهني والتدريب وترشيد التخصصات واكتساب المهارات، ثم يأتي بعد ذلك التوظيف. لذا من الضروري وضع خطة طويلة الأمد تقوم على أساس ربط سياسات التعليم العام والتطبيقي والتدريب بتبؤات الطلب على القوى العاملة في القطاعين الحكومي والأهلي، بما يحقق الاعداد السليم للكوادر الوطنية لتغطية تقديرات الطلب على العمالة، وعدم اللجوء للعمالة الوافدة إلا في حدود الحاجة التي تقصر القوى العاملة الوطنية عن تلبيتها.

بقي أن نذكر هنا بوجود قرار حالي لنسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية لم يمض عليه سوى بضعة أشهر، ولم يطبق فعلياً حتى الآن لعدم قراءته الدقيقة للواقع الاقتصادي الذي تعيشه الشركات، وعدم مراعاة ظروف العرض والطلب للعمالة الوطنية في كل نشاط اقتصادي.

المذكرة الثانية:

تمهيد

تعطي المادة (4) من القانون 2000/19، في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، لكل كويتي عاطل عن العمل بدلاً نقدياً ويضع المجلس (مجلس الخدمة المدنية) قواعد صرف هذا البدل وقيمته.

ويقضي الاقتراح بقانون موضوع هذه المذكرة بأن تضاف إلى القانون المشار إليه مادة جديدة (4 مكرر) تنص على ما يلي:

”يجوز لكل كويتي تم الاستغناء عن خدماته في القطاع الأهلي ولأسباب لا ترجع إلى مخالفة قانونية من جانبه، أن يتقدم إلى ديوان الخدمة المدنية بطلب وظيفة وفقاً للإجراءات والشروط المحددة على أن يكون في درجة وظيفية أدنى من درجة الوظائف القيادية. وعلى ديوان الخدمة المدنية أن يضع نظاماً وظيفياً لتوظيف من تنطبق عليهم أحكام البند السابق بما يتفق مع المؤهل والخبرة والسن ويتم إعطاؤهم الأولوية في التوظيف وبمرتب لا يجاوز ما كان يحصل عليه في عمله السابق وما يحصل عليه مثيله من الموظفين العموميين.

وإذا لم يتقدم المسرَّح طالب الوظيفة لتولى العمل المسند

قبل الأزمة.

سادساً: نصت الفقرة الأخيرة من المادة الجديدة المقترحة على أنه "إذا لم يتقدم المسرّح طالب الوظيفة لتولي العمل المسند إليه خلال شهر من تاريخ إخطاره وترشيحه للعمل من قبل ديوان الخدمة المدنية سقط حقه في الالتحاق بهذا العمل، وفي الحصول على أي تعويض آخر لهذا الضرر من الدولة". والواقع أن المقصود بهذه الفقرة ليس واضحاً للغرفة على الأقل. فهل المقصود أن المسرّح طالب الوظيفة العامة يفقد حقه في أن يحصل على الوظيفة العامة المسندة إليه، أم يفقد حقه في المطالبة بأية وظيفة عمومية أخرى؟ ومن جهة أخرى، ما معنى أن يفقد حقه في الحصول على أي تعويض آخر لهذا الضرر من الدولة؟ هل الضرر هنا يتعلق بتسريحه من القطاع الأهلي، أم هو الضرر الناجم عن فقدان حقه بالمطالبة بوظيفة عمومية بشكل مطلق؟

وختاماً القول:

تعتقد الغرفة أن المبدأ الذي انبثق عنه هذا الاقتراح بقانون هو مبدأ سليم وواجب تفرضه العدالة والدستور. غير أن صياغة المقترح لم تُوفق في إحكام النص بما يعكس البعد العام للاقتراح والغاية الحقيقية لأصحابه. وتتجه الغرفة إلى القول أن البعد العام للاقتراح ومراميه الاجتماعية والاقتصادية تدعونا إلى إعادة النظر في صياغته وربما إلى إصداره بقانون جديد وليس من خلال مادة واحدة في قانون قائم ■

من القطاع الأهلي لعدم توافقتها مع العمل المسند إليها، أو لأسباب تتعلق بتصرفات أو مواقف صاحب العمل أو إدارته؟

رابعاً: نص التعديل المقترح على أن هذا التعديل لا يستفيد منه المواطنون الذين يعملون في القطاع الأهلي بدرجة وظيفية قيادية، دون أن يبرر أصحاب الاقتراح هذا الاستثناء الذي لم تنجح الغرفة في تفسيره وتبيين مقصده. ناهيك عن أن تعبير "درجة وظيفية قيادية" في القطاع الأهلي يختلف مفهومه من شركة أو مؤسسة إلى أخرى.

خامساً: جاء في نص المادة الجديدة المقترحة أن المواطن المسرّح من القطاع الأهلي يتم إعطاؤه الأولوية في التوظيف (بالجهات الحكومية) وبمرتبة لا يجاوز ما كان يحصل عليه في عمله السابق وما يحصل عليه مثيله من الموظفين العموميين.

وهنا نتساءل؟ ماذا إذا كان راتبه في القطاع الأهلي أقل من راتب مثيله من الموظفين العموميين؟ وفي اعتقادنا أن ثمة معايير يجب أن تُحدد كي لا يُستغل "حق الأولوية" بصورة غير عادلة. كما أن الراتب يجب ألا يتجاوز ما كان يحصل عليه في عمله السابق" وما يحصل عليه مثيله من الموظفين العموميين أيهما أقل. لأن المبدأ العام الذي تستند إليه فكرة النص المقترح يتمثل - كما رأينا - في تضامن المجتمع بتحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة. والمواطن العامل الذي تسعى المادة (4 مكرر) إلى حمايته يجب - أيضاً - أن يتحمل حصته من الأعباء الناجمة عن الأزمة العامة. ولا يجوز أن يحصل في أثناء الأزمة وبسببها على أجر أعلى من أجره

إجراءات دخول المواد الغذائية والأدوية إلى المملكة العربية السعودية

كان الهدف من عقد هذه الورشة هو التعريف بنظام آلية فسح الإرساليات المحدثة للمنتجات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية والواردة عبر منافذ المملكة العربية السعودية (منفذ الخفجي / منفذ الرقعي)، بالإضافة إلى معرفة الإجراءات اللازم اتخاذها قبل تصدير المنتجات الغذائية إلى المملكة، تفادياً لأية عوائق أو خسائر مادية جراء رفض الشحنات على المنافذ.

وفي هذه الورشة أوضح السيد / الرفيعي بأن هيئة الغذاء

في الثالث والعشرين من أكتوبر 2019، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، ورشة عمل بعنوان "إجراءات دخول المواد الغذائية والأدوية من دول مجلس التعاون الخليجي الى المملكة العربية السعودية"، بحضور السيد / صالح الرفيعي - رئيس قسم الفسح بالهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، وبمشاركة عدد من الهيئات الحكومية والاتحادات المهنية وشركات القطاع الخاص المعنية بقطاع المواد الغذائية.

الجانبين للعمل على اعتماد هيئة الغذاء الكويتية لدى المملكة، مشيراً إلى ضرورة أن تقوم هيئة الغذاء الكويتية باستيفاء كافة المتطلبات ومن أهمها أن يكون لها مختبر خاص مجهز بكامل الخدمات والمعدات المطلوبة ومطابق للمواصفات الخليجية.

واستكمل السيد / الرفيعي حديثه بأنه جاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة سواء داخل أو خارج المملكة لتحديد الآلية المناسبة وطريقة تطبيقها، مع ضرورة الالتزام بالمواصفات والمعايير الخليجية وضرورة تسجيل الشركات بالموقع الإلكتروني لمعرفة كافة الالتزامات والشروط التي يجب أن تستوفيتها للحصول على شهادة الفسخ المباشر، والتي لازالت تحت التجربة، وتطرق إلى إجراءات الفسخ في مستودعات الوكيل داخل المملكة والتي تشترط بأن تكون مجهزة بكامل خدماتها ومسجلة في الموقع الإلكتروني للهيئة، وأنها تتم عن طريق أخذ موعد لمعاينة الشحنة بالمستودع ليمت بعدها أخذ الموافقة على الفسخ بأقل من 24 ساعة، وتأتي كل هذه الإجراءات لتفادي الغش التجاري في المواد الغذائية وحفاظاً على سلامة المستهلك.

وفي ختام الاجتماع نوهت الغرفة بضرورة مخاطبتها من قبل الشركات في حال واجهتها أي مشاكل لدى تعاملها مع أي دولة، مشيرة إلى أنه سيتم التنسيق مع هيئة الغذاء والدواء السعودية ونظيرتها في دولة الكويت للتوصل الى حلول مناسبة تساهم في تسهيل الحركة التجارية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة ■

والدواء السعودية حرصت على تقديم ورشة العمل هذه لتوعية الشركات الكويتية بالاشتراطات التي ستطبق على المصدرين إلى المملكة، والتعرف على الظروف الفعلية للنقل والتخزين بالموقع واشراك التاجر بالمسئولية تجاه ما يتم استيراده وضمان سحب العينات في أجواء مناسبة تضمن عدم تلف العينة وصحة القرار، مشيراً إلى أنه قد تم تخصيص 8 منافذ من أصل (16) منفذاً تتوفر بها البنية التحتية المناسبة بما يتماشى مع متطلبات هيئة الغذاء والدواء السعودية لمعاينة الارسلات المبردة والمثلجة، والذي جاء بالتعاون مع الهيئة العامة للجمارك السعودية، لافتاً إلى أنه سيتم تجهيز كافة المنافذ الأخرى قبل أغسطس 2020، حيث جاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج المملكة.

وتطرق السيد / الرفيعي إلى أنه قد تم السماح بدخول المواد الغذائية والأدوية من منفذ الخفجي وذلك بسبب تأهيل المنفذ لاستقبال المواد الغذائية أكثر من منفذ الرقعي، وأن التعامل مع المنتج الكويتي سيكون كباقي الدول المصدرة للمملكة، منوهاً بأن شهادة التصدير الخليجية لازالت معتمدة وتعد وثيقة مطلوبة في مرحلة الفسخ.

وبمداخلة من السيدة/ د. ريم الفليج - نائب المدير العام للشئون الفنية - الهيئة العامة للغذاء والتغذية، طالبت بأن تكون هيئة الغذاء بدولة الكويت هي الجهة المعتمدة لدى هيئة الغذاء السعودية، وعليه أفاد السيد / الرفيعي بأنه سيتم التنسيق بين

دعم المنتج المحلي

في حفل افتتاح المنتدى القى عضو مجلس إدارة الغرفة ونائب أمين الصندوق الفخري، السيد فهد يعقوب الجوعان، كلمة أشار فيها إلى "ان غرفة تجارة وصناعة الكويت قد أولت، منذ نشأتها، اهتماماً بالغاً بدعم وتشجيع الصناعة، ومن ذلك جاء أول مؤتمر نظمته الغرفة والذي حُصص لبحث قضايا وشؤون الصناعة في الكويت، وعُقد بالمدرسة المباركية في مايو 1962. وفي عام 1966 تقدمت الغرفة باقتراح بإنشاء صندوق للتنمية الصناعية، وكان ذلك نواةً للتفكير بإنشاء بنك الكويت الصناعي، وأقامت الغرفة ندوة في أواخر أبريل 2001

شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في ملتقى دعم المنتج المحلي - "صناعتنا فخرنا"، الذي أقامته كل من جمعية الصحفيين الكويتية والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والصناعة وذلك يومي 3 و4 نوفمبر 2019.

يأتي هذا المنتدى لبحث أفضل السبل التي تساعد المنتجات الكويتية على أن تحتل موقعها التنافسي الذي تستحقه في السوق الكويتية والأسواق الخارجية. وقد شهد المنتدى مشاركة نواب من مجلس الأمة الموقر، والعديد من الجهات الحكومية والاتحادات النوعية والشركات الخاصة.

والشهور التي انقضت من عام 2019.

في عام 2018، تلقت الغرفة شكاوى مدعمة بالوقائع من عدة شركات صناعية كويتية تشير إلى منافسة غير عادلة لمنتجاتها مع المنتجات الأجنبية والمنتجات ذات المنشأ الوطني (المنتجات الخليجية)، وهو ما دعا الغرفة للتحرك وبذل الجهود لتخفيف معاناة الشركات الكويتية. وبالفعل لقيت هذه التحركات والجهود تجاوباً طيباً لدى معالي وزير التجارة والصناعة خالد الروضان الذي أصدر القرار 2018/633 بإعطاء الأفضلية في الأسعار بنسبة 15% للمنتجات الكويتية على مثيلاتها الأجنبية أو ذات المنشأ الوطني متى كانت مطابقة للمواصفات والشروط.

ورغم ارتياح مجتمع الأعمال لهذا القرار العادل والمستحق، وتجاوب الجهاز المركزي للمناقصات العامة مع هذا القرار في البداية، عاد الجهاز لفرض الالتزام بالقرار على اعتبار أنه لا يتفق مع المادة الأولى من قانون المناقصات العامة 2016/49.

ومن هنا تجدد الحراك الداعي إلى أفضلية المنتج الكويتي، وهنا أيضاً لا بد من توجيه الشاء والتقدير إلى أعضاء مجلس الأمة المحترمين الذين قدموا بتاريخ 28 أبريل 2019 اقتراحاً بقانون بتعديل قانون المناقصات العامة. وبالفعل، وفي يوليو 2019، صدر القانون 74 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة. ومن أهم ما جاء به القانون 2019/74 ما يلي:

”على المجلس أو الجهة صاحبة الشأن في مناقصات التوريد - أو ما في حكمها - الترسية على عرض المنتج المحلي متى كان مطابقاً للمواصفات والشروط وكانت الأسعار المقدم بها لا تزيد عن أقل الأسعار التي قدمت عن منتجات مماثلة مستوردة بنسبة 20%“

والغريب في الأمر، ان دولة الكويت أبدت، ومنذ فترة، اهتماماً خاصاً بترويج وتشجيع المنتج الوطني، حيث نص قرار وزير التجارة والصناعة رقم (6) لعام 1987 على أن ”تعطى المنتجات الوطنية أفضلية في الأسعار على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 10%، وعلى مثيلاتها ذات المنشأ الوطني الخليجي بنسبة لا تزيد عن 5%“. وحتى صدور قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون رقم (22)

تحت عنوان ”أفضلية الشراء للمنتج الوطني“، وتوالت جهود الغرفة في هذا المجال، ولعل أحدثها لقاء لجنة الصناعة والعمل بالغرفة في مايو 2016، مع وكيل وزارة الأشغال العامة، وكبار المسؤولين في الوزارة لبحث ومناقشة الصعوبات التي تواجه الدولة لدعم المنتج الوطني، واستحقاق شركات ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية للدعم في المشتريات الحكومية، وبخاصة المشاريع التي يتم تنفيذها من خلال وزارة الأشغال العامة، بحيث يصبح دعم المنتج المحلي وتشجيعه هو الأصل والقاعدة العامة واجبة النفاذ.

كذلك شاركت الغرفة مع الهيئة العامة للصناعة في الاعداد للوفد الصناعي الكويتي الذي زار دولة قطر خلال يومي 8 و9 يناير 2019 للترويج للصادرات الصناعية الكويتية. وفي مارس 2019 عقدت لجنة الصناعة والعمل اجتماعاً مع المسؤولين بالهيئة العامة للصناعة للتباحث حول حماية الصناعة الكويتية ومناقشة قضايا مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية والوقائية التي يتولاها مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية والتابع للأمانة العامة لدول مجلس التعاون“.

وبدوره شارك عضو مجلس إدارة الغرفة، السيد/ أحمد القضيبى، في الجلسة الأولى للملتقى، وعرض ورقة عمل حول ”أفضلية المنتج المحلي وانعكاساته على الاقتصاد المحلي“، جاء فيها:

”إن عنوان حلقتنا ”أفضلية المنتج المحلي وانعكاساته على الاقتصاد المحلي“، وبالتالي فالحلقة تتضمن شقين، أولهما أفضلية المنتج المحلي، وثانيهما آثار ذلك على الاقتصاد المحلي. لذا ستتقسم ورقتي إلى جزأين، يستعرض كل منهما مرثيات وملاحظات الغرفة بشأنه، وذلك كما يلي:

أولاً: أفضلية المنتج المحلي

إن لهذا الموضوع تاريخاً طويلاً حافلاً بحراك نشط متعدد الجهات والتوجهات. غير أنه سيتم تجاوز كل هذا التاريخ الذي يعود إلى تسعينات القرن الماضي، وما شهده من ندوات واجتماعات وما تشكل خلاله من لجان متابعة مقترحات غرفة تجارة وصناعة الكويت بشأن إعطاء الأولوية للمنتجات الكويتية في مشتريات الحكومة والمشاريع العامة وقطاع النفط، لتركز على التطورات التي شهدتها هذا الموضوع خلال عام 2018

النظر، فمنها ما يرى أن السبب يرجع إلى ارتفاع أسعار المنتج المحلي مقارنة بمثيله الأجنبي، وإلى انخفاض جودته، وقصور الدعاية التسويقية له.. وبالمقابل يرى بعض الصناعيين المحليين ان العقبات تكمن في عدم ثقة مسؤولي الشراء لدى الجهات الحكومية بالمنتج المحلي وتفضيلهم الأجنبي، حتى قبل اختباره، وفي عدم الاهتمام - في أغلب الأحيان - بإعطاء المنتج المحلي الأولوية عند اتخاذ قرار الشراء، وفي عدم توفر الحماية الكافية للمنتج المحلي.

والواقع ان كلاً من وجهتي النظر لا تخلو من قدر من الصحة، ولو بدرجات تتباين من منتج محلي إلى آخر، وبالتالي فإن عبء تفعيل مبدأ أفضلية الشراء للمنتج المحلي، وتشجيع وحث المقاول والمستهلك المحلي على الإقدام عليه، لا يقع - باعتقادنا - على عاتق طرف دون الآخر، إنما هو واجب وطني لا بد من تضافر جهود كل الأطراف المعنية على تحقيقه.

فالأجهزة الحكومية مدعوة أولاً إلى التعرف على المصانع المحلية وطبيعة منتجات كل منها وعلى القوائم المعتمدة للصناعات المحلية، ثم إلى التطبيق الجاد والحازم لكافة القوانين والقرارات والتعاميم الداعمة للمنتج المحلي، لاسيما مبدأ أفضلية الشراء للمنتج المحلي، وإصدار التعليمات التي تساعد على تنفيذها، وإعداد خطة شراء لكل جهاز حكومي وتصنيف الاحتياجات وتحديد كمياتها مع وضع مواصفات تفصيلية دقيقة لها وتحديد المصانع التي توفرها .

وبالمقابل فإن المصانع المحلية مدعوة بدورها إلى تحسين نوعية انتاجها وتطوير جودته وتنويعه وتجديد تصاميمه بما يتلاءم مع احتياجات وشروط الجهات الحكومية، كذلك العمل على خفض تكاليف انتاجها وإدخال التقنيات الحديثة حتى يستطيع المنتج المحلي منافسة مثيله الأجنبي مع الالتزام بتوفير الاصناف والكميات المطلوبة في المواعيد المحددة، إلى جانب الحرص على تسجيل واعتماد منتجاتها لدى بنك المعلومات الخاص بإدارة ضبط الجودة بوزارة الأشغال العامة، لتكون شهادة تلك الإدارة بمثابة تسويق لمنتجاتها لدى جميع مقاولي المشروعات الحكومية.

إن دعم المنتج المحلي وترويجه واجب وطني استراتيجي،

لسنة 2009، والذي لم يتطرق إلى مبدأ الأولوية، كان قانون الصناعة رقم (56) لسنة 1996 ينص على أن "تعطى الأولوية في مشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة لمنتجات الصناعة المحلية على أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة..." .

كذلك قانون المناقصات العامة رقم (37) لسنة 1964 والقوانين المعدلة له، وقرار مجلس الوزراء رقم (412) لسنة 1999 في شأن دعم المنتجات الوطنية والسلع المحلية، والقرار الوزاري رقم (282) لسنة 2000 في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (6) لسنة 1987 بشأن إجراءات التحقق من إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني. والمرسوم رقم (259) لسنة 2003 والمرسوم رقم (13) لسنة 2004 بإنشاء لجنة متابعة تنفيذ أحكام الأولوية المقررة لمشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة للمنتجات المحلية.

وأيضاً سعت الدولة إلى دعم وتشجيع المنتج الوطني من خلال الحملة التي اطلقتها في أواسط ديسمبر 2011 تحت شعار "منأ وفينا" لترويج وزيادة الوعي الاستهلاكي نحو المنتج الوطني، وقدرت كلفة هذه الحملة بحوالي (2.1) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. كذلك قرار وزارة الأشغال العامة الإداري رقم (2015/843) في مارس، والذي تشكلت بموجبه لجنة للتحقق من توافر أولوية استخدام المنتجات الوطنية في مشاريع الوزارة وإلزام كافة قطاعات التصميم بالوزارة والمكاتب الاستشارية بالتقيد بأحكام الأولوية وتطبيق قرار وزير الأشغال رقم (25) لسنة 2000، في شأن تحديد ضوابط المواصفات الفنية التي تطرح على أساسها المناقصات والممارسات. وأخيراً تم صدور القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة للدولة، والذي عدل بالقانون 2019/74 كما سبق ذكره.

بعد ما تقدم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: طالما أن هناك اهتماماً واضحاً بدعم الصناعة والمنتج الوطني عبر عدة محاور، فما هو السبب وراء تعطيل تنفيذ هذه التشريعات والقرارات؟ وما هو السبيل الأنجع لتطبيق أفضلية المنتج المحلي؟

في معرض الإجابة على هذين السؤالين، قد تتعدد وجهات

90 % إذا تم قياس نصيب الانفاق الحكومي من الاقتصاد الكويتي المحلي غير النفطي.

وفي هذا الصدد، وعند النظر إلى أبواب المصروفات والنفقات الحكومية المعتمدة للسنة المالية 2020/2019، والتي بلغت 21.5 مليار دينار (70.7 مليار دولار)، نجد أن المشتريات الحكومية من السلع والخدمات تتركز في البندين (السلع والخدمات، والنفقات الرأسمالية)⁽¹⁾. وتبلغ جملة المخصصات لهذين البندين 6.7 مليار دينار (21.9 مليار دولار)، وبمقارنة هذه المخصصات بحجم الناتج المحلي الاجمالي الكويتي لعام 2018 - والبالغ 142 مليار دولار - فإن هذه المخصصات تشكل 15.4 % من حجم الاقتصاد المحلي، ولو افترضنا أن نسبة القطاع النفطي تبلغ 52 %⁽²⁾ من الاقتصاد، فإن الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والنفقات الرأسمالية يصل إلى 32 % من حجم الاقتصاد الكويتي غير النفطي.

وعلى ضوء ذلك لا يساورنا شك أن دعم المنتج المحلي، وإعطاءه الأفضلية في هذا السوق الضخم، سينعكس ايجاباً وبصورة كبيرة على الصناعة المحلية ومنتجاتها، بل وعلى الدورة الاقتصادية الكلية، وهذه الاثار الايجابية تنشأ من عاملين، وهما:

1 - وفقاً للتقرير الصادر عن الهيئة العامة للصناعة "التحليل الاحصائي والاقتصادي للمسح الصناعي لدولة الكويت - إصدار 2016"، فإن الطاقة العاطلة في القطاع الصناعي بلغت 31.2 %، رغم أن النسبة المقبولة عالمياً 5 % . وبالتالي فإن الأفضلية ستساهم في زيادة الطلب على منتجات المصانع الكويتية، مما سيساعد في استغلال الطاقات العاطلة، وانخفاض التكلفة للوحدة، وزيادة تنافسية المنتجات الكويتية داخلياً وخارجياً.

2 - وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي عام 2016، فإن

ينبغي أن تتضافر جهود كافة الأطراف من أجل تحقيقه بغية الوصول إلى قطاع صناعي قوي وفعال، يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية ويدعم التنمية في البلاد.

ثانياً: انعكاسات الأفضلية على الاقتصاد المحلي

إن الاستثمارات الحكومية والمصروفات الحكومية، وبخاصة في دولة الكويت، مكونان أساسيان لأي ازدهار اقتصادي، وليس هذا تعبيراً إنشائياً، لأن معادلة الاقتصاد المحلي تقوم على نشاط الحكومة والقطاع الخاص والتعامل مع العالم الخارجي، وبالتالي فإن دور الحكومة أساسي في المساهمة في النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالأخص في دولة الكويت التي يرتهن اقتصادها بسلعة النفط، وهذا الأخير عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتبدلات السياسة وتحولات الأحداث.

وفيما عدا الرواتب والتحويلات، يمكن القول إن كل الانفاق الحكومي يخضع لنظام المشتريات الحكومية سواء في الجانب الاستثماري كتشييد الطرق والجسور والأنفاق والمطارات والمستشفيات والمدارس أو في الإنفاق الجاري من مواد استهلاكية وخدمات، وكل هذه البنود تمر عبر بوابة المشتريات الحكومية، ويتنافس القطاع الخاص على تقديمها لمصلحة الحكومة، وبالتبعية تقوم المنشآت الخاصة بالتوظيف والاستثمار وامتلاك المعرفة، وتنتقل الأموال من يد ليد، مما يحدث أثراً على مستوى الاقتصاد الكلي يفوق الأموال التي أنفقتها الدولة والمرصودة في الموازنة، وهذا الأثر المضاعف يعرف لدى الاقتصاديين بأثر المضاعف المالي (Fiscal Multiplier).

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في يناير 2018 "Kuwait-SELECTED ISSUES"، فإن الكويت أكبر دولة على مستوى دول مجلس التعاون من حيث نصيب الانفاق الحكومي من اقتصادها المحلي، حيث بلغت هذه النسبة، حسب إحصائيات عام 2016، حوالي 56 %، وهذه النسبة قد تتجاوز

1 - يشار إلى أن المشتريات الحكومية لا تنحصر في هذين البندين فقط، فمثلاً في بند تعويضات العاملين، هناك مزايا عينية تقدم للعاملين، وقد تمثل مشتريات لسلع وخدمات، كذلك هناك منافع عينية تقدمها الدولة ضمن بند مصروفات "المنافع الاجتماعية". ولكن تم التركيز على البندين (السلع والخدمات والنفقات الرأسمالية)، حيث تعبر عن المشتريات الحكومية بشكل واضح وصريح.

2 - تم الافتراض بناءً على أن نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016 قد بلغت 51.5 %.

وأخيراً

إن الغرفة - من منطلق حرصها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ومن واقع مطالعتها

لأفضل الممارسات العالمية في مجال الانفاق الحكومي - تود أن تنهي هذه الورقة بالإشارة

إلى أن هناك دراسة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2013 تحت عنوان:

”Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends“

وتشير هذه الدراسة إلى أن هناك أربعة أمثلة لسياسات صناعية أثبتت جدواها على مستوى العالم، ومن هؤلاء الأربعة يأتي ”استخدام الانفاق الحكومي لتنمية الابتكارات“.

وفي هذا السياق، تتطلع الغرفة إلى أن يكون الانفاق الحكومي أداة لتشجيع شركات القطاع الخاص على تبني أفضل الممارسات في الإدارة والانتاج، وأن يكون محفزاً لها للحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة، وهو ما يزيد من تنافسيتها، ويفتح أمامها الباب للانطلاق نحو الأسواق ليس فقط المحلية بل والاقليمية والعالمية.

وينبغي للقطاع الخاص الصناعي ألا يعتمد في خططه التسويقية على المشتريات الحكومية فقط، لأن هذه الأخيرة عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. ومن الضروري أن يتم الاهتمام أيضاً بالأسواق الاقليمية والعالمية من خلال خطط تصديرية تقوم على منتجات كويتية ذات تنافسية وقادرة على المنافسة داخل الكويت وخارجها” ■

المضاعفات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنها الكويت، كالتالي:

الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	
0.3	0.4	خلال سنة
0.3	1.6	خلال ثلاث سنوات

Source: IMF, Bang for the Buck in the GCC: Structural Reform Priorities to Power Growth in a Low Oil Price Environment, 2016

ملاحظة: المضاعف المالي للانفاق الاستثماري يظهر على المدى المتوسط، وذلك لأن هذا الانفاق يذهب إلى رأس المال المادي والذي يحتاج وقتاً كي تكتمل طاقاته الانتاجية.

المضاعف المالي: هو مدى مساهمة الانفاق الحكومي في زيادة الناتج المحلي غير النفطي، أو بمعنى آخر مقدار التغير في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، لو تغير الانفاق الحكومي بوحدة واحدة.

ومن الجدول يتضح أن المضاعف المالي للانفاق الجاري ضعيف نسبياً، ولكن للانفاق الاستثماري أفضل نسبياً، وخلال الأجل المتوسط، فإن كل زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي بوحدة واحدة، ينتج عنها زيادة في الناتج المحلي غير النفطي بواقع 1.6 وحدة. ومن الجدير بالذكر أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هناك صفتين للاقتصادات الخليجية تقلل من أثر المضاعف للسياسة المالية، وهاتان الصفتان هما: زيادة الواردات وزيادة العمالة الوافدة التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للادخار والتحويل للخارج. وعلى ضوء ذلك فإن زيادة الأفضلية والشراء من المنتجات المحلية يساعد في تقليل الواردات وزيادة التوطين للصناعات، وهو ما يساعد في زيادة آثار المضاعف المالي.

وجهة نظر الغرفة في شأن إصلاح بيئة الأعمال

لخص فيها وجهة نظر الغرفة في شأن مبادرات إصلاح بيئة الأعمال من خلال ثلاث نقاط هي:

أولاً - لم يكن نجاح الكويت في دخول نادي الدول العشر الأكثر تحسناً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال سنة 2020 من قبيل المصادفة، بل جاء حصداً طيباً لجهد منهجي كبير لم تقصّر فيه أية جهة عامة أو خاصة ذات صلة. وإنني إذ أتقدم الى كل واحدة منها بالشاء والتقدير،

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، وبتنظيم مشترك بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، ومجموعة البنك الدولي، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، استضافت الغرفة يوم 9 ديسمبر 2019 ملتقى الكويت الإقليمي حول إصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية.

في الجلسة الافتتاحية، ألقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثيان الغانم كلمة

وفيما يلي نص هذه الورقة:

”يقال في عالم السياسة أن من يضحك أخيراً يضحك طويلاً. وأنسج على هذا المنوال فأقول: في مجال المؤتمرات المتخصصة من يتكلم أخيراً يتكلم قليلاً. ذلك أن من سبقوه يكفونه مؤونة الحديث عن بعض الأفكار والدخول في التفاصيل. خاصة إذا كان من سبقوه بعلم واختصاص من اصغينا إليهم باهتمام واحترام هذا الصباح.

ولعل في هذه الحقيقة بالذات ما يبرر لي أن أعرض وجهة نظر غرفة تجارة وصناعة الكويت في شأن مبادرات اصلاح بيئة الأعمال من خلال نقاط موجزة ومختارة قد ينقصها التساوق ولكن لا تفتقد التكامل.

أولاً: إن مفهوم تحسين بيئة الأعمال من منظور الغرفة هو تحرير الأنشطة الاقتصادية من كل ما يقيد حريتها، ويضعف كفاءتها، ويزيد تكاليفها. ورغم الانعكاسات الايجابية لتحسين بيئة الأعمال على التدفقات الاستثمارية الوطنية والأجنبية، وعلى زيادة حجم التجارة الخارجية، وتعزيز التنافسية الدولية والمنافسة المحلية، وتشجيع القطاع الخاص، فإن أهمية مؤشر تسهيل بيئة الأعمال بحد ذاته تتمثل فيما يوفره من معلومات ومقارنات تساعد الى حد بعيد في رسم السياسات الاصلاحية والتنمية. ولقد نجحت الكويت - ولأول مرة - في أن تحجز مقعداً على طاولة الدول العشر الأكثر تحسناً في مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2020، وهذا انجاز نعز به، ونقدم بالشكر والتقدير لكافة الجهات الرسمية والأهلية التي عملت بمنهجية وموضوعية وحماس على تحقيقه. ويجدر بنا أن نشير هنا الى أمرين اثنين؛ أولهما، أن هذا الانجاز وان قام على تحسن واضح في سبعة من مكونات المؤشر العشره، فقد اتكأ بشكل لافت على ما حققته الكويت من تسهيل في مكوّن بدء النشاط الاقتصادي. والأمر الثاني هو أن احتفاظ الكويت بإنجازها هذا أو تطويره سنة 2021 منوط الى حد كبير بنجاحها في اصدار تشريعات حديثة لتنظيم وتسوية قضايا الاعسار والافلاس من جهة، كما انه منوط باهتمامها بالمكوّن الحادي عشر الذي سيدخل في حساب المؤشر لأول مرة عام 2021، وهو مكوّن العقود والمشتريات الحكومية.

لأعرب عن ثقتي المطلقة، بأن هذا النجاح سيكسب زخماً مؤثراً. فليس أدعى الى النجاح من لذة النجاح. غير أن هذا الانجاز - على أهميته - يجب ألا ينسينا أنه يتعلق بمؤشر واحد، ولا يمكن أن يحقق جدواه كاملة ما لم نشهد قفزة مماثلة في العديد من المؤشرات الأخرى. وهي مؤشرات نعتقد أن الكويت تحتل فيها مواقع لا تكافئ قدراتها ولا تعكس أوضاعها. وتعزى هذه الحقيقة - برأينا - الى أسباب متعددة في طليعتها؛ أن الكويت لا تجامل ولا تتجمل، وأن الديموقراطية الكويتية تتيح درجة من الشفافية تؤدي - في بعض الحالات - الى محاسبة الذات بقسوة.

ثانياً- لا أريد ولا أستطيع أن أدخل في التفاصيل الفنية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال وعناصره ومكوناته. ولكني - بالمقابل - لا أستطيع أن أتجاهل تساؤلاً ملحاً عن مدى قدرة أي مؤشر من هذا النوع على أن يكون دقيقاً بنفس الدرجة، ومفيداً بنفس الدرجة، لاقتصادات كافة دول العالم، على ما بينها من فوارق عريضة واختلافات عميقة؟

ثالثاً- يتمثل الهدف الأول والأهم لمؤشر تسهيل بيئة ممارسة الاعمال بانعكاساته الايجابية على حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ورفع كفاءة التنافسية الدولية، وعدالة المنافسة المحلية. وبتعبير آخر، إن الهدف الاول والاهم لمؤشر سهولة ممارسة الأنشطة الاقتصادية هو تمكين القطاع الخاص من أداء دوره؛ قاطرة للتنمية، وأداة للتحويل، ومحوراً للإصلاح. وبالتالي، إن الانجاز الكبير والمستحق الذي سجلته الكويت في هذا المؤشر لن ينعكس نتائج واضحة وموازية ما لم تواكب سياسات فعلية تنقل الشعارات المعلنة عن الدور التنموي للقطاع الخاص في دولة الكويت الى واقع عملي.

من جانبه قدم مستشار الغرفة السيد ماجد بدر جمال الدين أمام الملتقى ورقة عمل حول إصلاح بيئة الأعمال تحت عنوان ”الشروط الموضوعية لاستثمار النجاح“. عرض فيها وجهة نظر الغرفة في شأن مبادرات إصلاح بيئة الأعمال.

يحدث إلا من خلال قطاع خاص تنافسي. وبالتالي، إن السعي الصادق والحديث إلى إيجاد قطاع خاص عربي قوي لم يعد خياراً يقبل التأجيل بل أصبح واجباً لا بد من أدائه. وفي الكويت بالذات، لم يعد من المقبول أن نسمع ونقرأ كل يوم شعارات وعناوين عريضة عن إعطاء القطاع الخاص دوره التنموي القيادي، ثم نسمع ونقرأ كل يوم تشريعات وإجراءات وقرارات تعمل بعكس هذا الاتجاه.

إن قوة أو قدرات القطاع الخاص في العالم العربي تتفاوت من دولة إلى أخرى، ولكنها لم تصل في أي من هذه الدول إلى درجة قيادة عملية الإصلاح والتحول. ولا يدعي أحد وجود وصفة من شأنها خلق النمو الذي يقوده قطاع خاص تنافسي، فهذه الوصفة غير موجودة. ولكن علينا أن نذكر دائماً أن المجتمعات والاقتصادات التي اعتمدت ثقافة الثقة وأطلقت قوى المنافسة هي المجتمعات التي كسرت الحلقة المفرغة. وانطلقت في التنمية والازدهار. أما الاقتصادات التي سيطرت على مجتمعاتها ثقافة الشك والارتياب، فقد بقي حراكها في دائرة الركود. وهذا ما أكده وفصله كتاب فرنسيس فوكوياما: "الثقة"، وكتاب الآن بيرفيه: "مجتمع الثقة".

ثالثاً: استميحك عذراً في أن أنتقل بمؤشر تسهيل بيئة الأعمال في الكويت خصوصاً والعالم العربي عموماً إلى أفق أرحب، وهو انتقال لا يقصد به أبداً التفكير خارج الصندوق كما يقال، بل هو في اعتقاد غرفة تجارة وصناعة الكويت تفكير في أعماق الصندوق وجوهره. فنحن جميعاً نبحت اليوم في مؤشر تسهيل بيئة الأعمال باعتباره من المنطلقات الأساسية لرسم السياسات من جهة، وجزء متقدماً من جهود الإصلاح الاقتصادي من جهة ثانية. وفي اعتقادنا أن هذا المؤشر لن يستطيع أن يؤدي دوره هذا بشقيه في ظل التراجع بمؤشرات التعليم والتعلم والمعرفة.

إن بين الدول النامية التي نجحت في الإصلاح والتحول اختلافات كبيرة ليس في بنياتها الاقتصادية فحسب بل وفي أنظمتها السياسية أيضاً، والعامل المشترك شبه الوحيد بينها جميعاً هو اعتمادها على تطوير التعليم باعتباره مفتاح التقدم وصاحب الأولوية المطلقة على كل المؤشرات الأخرى.

إن تحسن موقع الكويت والعديد من الدول العربية الشقيقة

ثانياً: إن نجاح دولة ما في تطوير موقعها على مؤشر تحسين بيئة الأعمال، يعني أن تلك الدولة قد استطاعت تطوير ما لا يقل عن ثلاثة من المكونات الرئيسية للمؤشر، وذلك من خلال إصدار التشريعات والقرارات والاجراءات اللازمة لذلك. أما مدى انعكاس ذلك تحسناً فعلياً في بيئة الأعمال فهذا أمر آخر. فثمة مسافة دائماً بين تحسن المؤشر والتحسين الحقيقي لبيئة الأعمال. وهي مسافة تقصر أو تطول تبعاً لكفاءة الدولة في إنفاذ تشريعاتها وإجراءاتها. وفي رأينا أن النقاط التالية يمكن أن تلخص أهم أسباب اتساع المسافة بين تحسن مؤشر تسهيل بيئة الأعمال وتحسن البيئة نفسها في الكويت والعديد من الاقتصادات العربية:

أ- ضعف الثقة بين المواطنين من جهة، وبين مجتمع الأعمال والسلطات الرسمية المختصة من جهة ثانية؛ ويعزو تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان "من الامتيازات الى المنافسة" ظاهرة ضعف الثقة هذه الى ما أسماه "قنوات التبريح" التي اتسعت في بعض الدول الى درجة الانحراف بعدالة المنافسة وجرح حياد الجهات الرقابية والادارية.

ب- ضعف صوت القطاع الخاص، وضعف سمع السلطتين؛ فمنظمات القطاع الخاص التي تبدي رأيها بجرأة وموضوعية في شأن السياسات الاقتصادية العامة قليلة العدد. وأقل منها منظمات القطاع الخاص التي تدعو الى الدعم والحماية تحت لافتة المصلحة الوطنية. وبالمقابل، ما زالت السلطتان التشريعية والتنفيذية في الكويت تقفان موقفاً موارباً من إشراك القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي، والاستماع باهتمام الى اطروحاته.

ج- من الثابت - وبموجب تقارير رسمية - أن ترهل الادارة العامة وقصورها وضعف كفاءتها تعتبر من أهم أسباب التعثر التنموي إن لم يكن أهمها على الاطلاق. وهذا ما ينعكس سلباً على جهود القطاع الخاص ومبادراته وتنافسيته. وبما أن الانفاق العام يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه الحقيقة تبدو أكثر وضوحاً وتأثيراً في هذه الدول.

د- إن خلق فرص عمل كافية ومنتجة ومستدامة لا يمكن أن

النسبة الى 90% في دول المنطقة التي تعيش صراعات دامية. وما يجب أن يلفت انتباهنا تماماً في دول مجلس التعاون الخليجي، هو أن ظاهرة ”فقر التعلم“ موجودة بقوة حتى بالدول المرتفعة الدخل في المنطقة حيث يعاني طفل من كل ثلاثة أطفال في سن العاشرة من ”فقر التعلم“. علماً أن كينيا نجحت في تحقيق تقدم كبير في هذا المضمار من خلال تدريب المعلمين. كما حققت فييتنام نجاحاً مماثلاً من خلال تصميم منهج دراسي يخلو من الحشو.

ويذكر في هذا السياق أيضاً أن الغرفة، وفي إطار لقاء ضم مجلس إدارة الغرفة ولجنة تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية وممثلي الصحافة الكويتية، استضافت في السابع والعشرين من أكتوبر 2019 كلاً من مدير اقتصاد التنمية بمجموعة البنك الدولي، وعميد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك، حيث قاما بتقديم شرح وافٍ للعوامل التي ساهمت في تقدم الكويت بمؤشر تحسين بيئة الأعمال ■

في مؤشر تسهيل ممارسة الأعمال إنجاز لا يمكن لأحد إنكار أهميته. ولكن هذا الإنجاز يصبح قليل الدلالة والأثر، صعب التطور والاستدامة ما دام موقع الكويت في مؤشر المعرفة العالمي، الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقعاً متراجعاً، والعكس غير صحيح؛ بمعنى أن تحقيق تقدم لافت في موقع الكويت على مؤشر المعرفة ومؤشرات التعليم لا يمكن إلا أن ينعكس إيجاباً على مؤشر تسهيل بيئة الأعمال.

ومن جهة أخرى، ثمة مؤشر بالغ الأهمية في هذا الصدد هو مؤشر ”فقر التعلم“. ويقصد به نسبة الأطفال في سن العاشرة الذين لا يمكنهم قراءة وفهم قصة قصيرة وبسيطة. ويعتبر القضاء على ”فقر العلم“ اليوم شرطاً أساسياً للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء. وإذا استمرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على معدلها الحالي البطيء في تحسين تعليم الأطفال، فإن 59% من أطفال المنطقة في سن العاشرة لن يتمكنوا عام 2030 من القراءة وترتفع هذه

أنشطة لجان الغرفة

- إبداء الرأي بتعديل المادتين (51) و(70) من القانون رقم (2016/6) بشأن العمل في القطاع الأهلي.
- لقاء مع خبراء منظمة العمل الدولية بشأن الدعم المطلوب لتحقيق الموازنة مع معايير العمل الوطنية والدولية في قطاع التشييد والبناء.
- بحث القرارات الخاصة بكافة أشكال الاغراق والرسوم الوقائية في إطار الضوابط والشروط المعتمدة من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إبداء الرأي بشأن تعديل القانون رقم (2000/19) الخاص بدعم العمالة الوطنية.
- إبداء الرأي حول رفع الرسوم الجمركية على الواردات الخليجية من حديد التسليح ولفائف الحديد.
- استعراض التحديات التي تواجه المصانع بخصوص الصرف الصناعي.

تناولت اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة خلال عام 2019 العديد من القضايا والأمور التي تهم الأسرة الاقتصادية والاقتصاد الوطني عموماً، وفيما يلي عناوين أبرز ما بحثته كل من هذه اللجان.

لجنة المالية والاستثمار

عقدت اللجنة اجتماعين أجرت خلالهما اللقاءين التاليين:

- لقاء خبراء صندوق النقد الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع الخاص المالي ومناقشة محاوره.
- لقاء وفد مؤسسة ستاندرد آند بورز، في إطار تقييم التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت.

لجنة الصناعة والعمل

عقدت اللجنة خلال العام أربعة اجتماعات بحثت خلالها عدداً من المواضيع من أبرزها:

لجنة التجارة والنقل

- عقدت اللجنة خلال العام ستة اجتماعات بحثت خلالها عدداً من المواضيع من أهمها:
- مناقشة موضوع تخصيص قسائم تخزينية تخدم قطاع الأعمال.
 - متابعة ما يتعلق بالاشتراطات الصحية الخاصة بوسائل نقل المواد الغذائية المستوردة.
 - استعراض الدراسة التي أعدها اتحاد شركات ووكلاء الملاحه الكويتية حول رسوم وخدمات الموانئ الكويتية.
 - الاطلاع على ملاحظات أصحاب المركبات التجارية المتنقلة حول القرار الوزاري رقم (693 لسنة 2017) بشأن المركبات التجارية.
 - إعادة تفعيل اللجنة الثنائية مع الإدارة العامة للجمارك، ومتابعة التطورات الخاصة بالقائمة الذهبية للمستوردين والمصدرين لدى هذه الإدارة.
 - التطورات الخاصة بمركز الخدمات المتكاملة ومنطقة

الحاويات خارج السياج الأمني لميناء الشعبية.

- إبداء الرأي حول قانون الغذاء الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية.
- مناقشة المعوقات التي تواجه شركات توصيل الطلبات الاستهلاكية.
- لقاء مع المسؤولين في الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية، بحضور الشركات الكويتية المعنية.

لجنة المشاريع العامة والاسكان

- عقدت اللجنة خلال العام أربعة اجتماعات، ومن أبرز ما ناقشته خلالها:
- استعراض التكلفة التقديرية لعمل مظلات في الساحة المحيطة لمبنى الغرفة.
 - بحث موضوع تحويل قاعة المعاملات السابقة إلى قاعات تدريب لمركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير ■

الفصل الثاني

لقاءات ومؤتمرات وندوات

لقاءات ومؤتمرات وندوات

تفعيلاً لدورها التشاوري في بناء القرار الاقتصادي، ارتأت الغرفة أن تكشف جهودها لدى أصحاب القرار الاقتصادي والمؤثرين فيه عموماً، بهدف التعريف بدورها وخدماتها وتوضيح أهدافها ومنطلقاتها، بما يسهل قراءة آرائها وتفسير مواقفها في ضوء قنوات تستند إلى المعلومة الوافية والمفهوم الواضح.

وبصفتها ممثلة لقطاع الأعمال في الكويت، تُدعى الغرفة للقاء كبار الضيوف الرسميين للدولة، بحيث تتمكن من طرح وجهة نظرها بالعلاقات التجارية والاقتصادية مع بلدان هؤلاء الضيوف، وتوثيق صلاتها بالمحافل الاقتصادية العربية والدولية، ويبين هذا الفصل أهم تلك اللقاءات خلال عام ٢٠١٩، كما يبين المؤتمرات والندوات المحلية التي شاركت فيها الغرفة والفعاليات والأنشطة الأخرى.

لقاءات كبار المسؤولين 2019

سمو رئيس مجلس الوزراء يلتقي وفد الغرفة

رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، حفظه الله، في زيارته الرسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 20 - 21 أكتوبر 2019.

خلال الزيارة، عقد سمو الشيخ جابر المبارك جلسة محادثات رسمية مع معالي الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري، حضرها عن الجانب الكويتي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ورئيس الوفد الاقتصادي المرافق السيد علي محمد ثيان الغانم، ومعالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، ومعالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد أنس الصالح، ومعالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات السيد خالد الروضان، ومعالي وزير النفط وزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل، ونائب وزير الخارجية السيد خالد الجارالله، وعدد من كبار المسؤولين في ديوان مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والهيئة العامة للاستثمار، تناولت سبل دعم علاقات البلدين، والتشاور في العديد من الملفات ■

تلبية لدعوة كريمة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح - حفظه الله - للمشاركة بوفد اقتصادي مصاحب لزيارة سموه، اتجه وفد من القطاع الخاص الكويتي إلى المملكة الأردنية الهاشمية - عمان خلال الفترة 11 - 12 فبراير 2019 برئاسة السيد/ ضرار يوسف الغانم - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وعلى هامش الزيارة تشرف وفد الغرفة الاقتصادي بعقد لقاء خاص مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح - حفظه الله، وبمعيته أصحاب المعالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات، ووزير المالية، ووزير التربية والتعليم العالي، ومدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حيث قدم رئيس الوفد عرضاً شاملاً للقاء الاقتصادي الكويتي - الاردني الذي حقق نتائج باهرة، فاقت التوقعات وبحضور كبير من أصحاب الأعمال الاردنيين، كما تطرق اللقاء لعدد من المواضيع المهمة ذات الشأن الاقتصادي.

كما ترأس السيد علي محمد ثيان الغانم، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وفداً اقتصادياً رافق سمو

لقاءات مع كبار الضيوف الرسميين للدولة في قصر بيان:

التقى ممثلو الغرفة وأصحاب الأعمال الكويتيون خلال عام 2019 بشخصيات وقيادات سياسية واقتصادية زارت البلاد، تضمّن برنامج زيارتها الاجتماع بأصحاب الأعمال الكويتيين في مقر إقامتهم في قصر بيان، وهم:

م	الضيف	تاريخ اللقاء
1	رئيس جمهورية استونيا	5 نوفمبر 2019

كبار الشخصيات الذين زاروا الغرفة عام 2019

م	الضيف	تاريخ اللقاء
1	رئيسة برلمان مملكة الدنمرك	5 فبراير 2019
2	وزير المالية ووزير الطاقة الأردنيين ومستشار جلالة الملك للشؤون الاقتصادية	18 فبراير 2019
3	وزير المالية الجزائري	21 فبراير 2019
4	رئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية	2 مايو 2019
5	وزير الخارجية الاندونيسي	2 سبتمبر 2019
6	وزير التجارة والصناعة العراقي	29 سبتمبر 2019
7	رئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو	11 نوفمبر 2019
8	وزير الصحة في جمهورية جزر القمر	12 نوفمبر 2019
9	رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان	12 نوفمبر 2019
10	رئيس مجموعة البنك الإسلامي	18 نوفمبر 2019
11	وزير التجارة الايرلندي	18 نوفمبر 2019
12	وزيرة التعاون الدولي في جمهورية سيراليون	18 نوفمبر 2019
13	ممثل البنك الدولي المقيم في دولة الكويت	20 نوفمبر 2019

نشاطات محلية أخرى

الغرفة تستضيف اجتماع السوق العربية الالكترونية - المشروع الرقمي

يُعرف بأنه الاقتصاد المعتمد أساساً على تكنولوجيا المعلومات، ويساهم في تطوير النظام الاقتصادي تقنياً من خلال استخدام ادوات واساليب جديدة تعتمد على التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، ويتم من خلاله تحقيق طفرة في تطوير وتنمية التجارة البينية.

وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع ذات الصلة بالتفاصيل الفنية والمالية واللوجستية المتعلقة بإقامة مشروع السوق العربية الالكترونية، وانتهى إلى إقرار أهمية متابعة الاتحاد للخطوات اللازمة لاستكمال دراسات الجدوى، والتعرف على التجارب الأخرى وبلورة دور الاتحاد في هذا الموضوع ■

استضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بتنظيم مشترك مع اتحاد الغرف العربية يوم 8 يناير 2019، لقاء للمسؤولين عن إدارات التقنية والاقتصاد الرقمي في الغرف العربية والغرف المشتركة، تحت عنوان «السوق العربية الالكترونية - المشروع الرقمي».

وقد استقبل رئيس الغرفة السيد / علي محمد ثيان الغانم المشاركين في اللقاء مرحباً بهم ومتمنياً لهم حواراً مثمراً يعزز دور الغرف العربية في تطوير التجارة البينية العربية من خلال توظيف التقنيات الحديثة والاقتصاد الرقمي. وقد تناول الاجتماع شرح مفهوم الاقتصاد الرقمي الذي

مشاركة الغرفة في الوفد الصناعي الكويتي لدولة قطر

لتعزيز التبادلات التجارية، وتم طرح العديد من الموضوعات منها إنشاء مجلس أعمال كويتي - قطري مشترك لتعزيز العلاقات بين القطاع الخاص في كلا البلدين وحل أية معوقات تواجه الاستثمارات المتبادلة والتبادل التجاري، واقتراح إنشاء مكتب تمثيلي للهيئة العامة للصناعة في غرفة قطر، وبحث إقامة معرض دائم للصناعات الكويتية في قطر ومعرض مشترك لمنتجات البلدين في دول مختلفة حول العالم للترويج المشترك للصناعات الكويتية والقطرية.

التقى الوفد الكويتي خلال الزيارة مع وزير التجارة والصناعة القطري وممثلي الجمارك القطرية وموائى قطر وبنك قطر للتنمية للتباحث حول الأمور ذات الاهتمام المشترك.

ومما ينبغي ذكره بأن غرفة تجارة وصناعة الكويت، نظمت يومي 23 و24 يناير 2018 زيارة وفد اقتصادي رفيع المستوى من غرفة تجارة وصناعة قطر برئاسة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني للكويت ■

في إطار برنامجها لتبادل الوفود والبعثات التجارية للترويج للمنتجات الصناعية الكويتية والمعنى بترتيب لقاءات تجمع بين أصحاب المصانع الكويتية وأصحاب الأعمال في عدد من الأسواق المستهدفة لتنمية الصادرات الكويتية غير النفطية وإقامة المشاريع المشتركة، بادرت الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت ونظيرتها القطرية بالإعداد لعقد لقاء جمع عدداً من المصانع الكويتية وأصحاب الأعمال في دولة قطر الشقيقة، وذلك بمقر غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة 8 - 9 يناير 2019.

ترأس الوفد الصناعي الكويتي للدوحة السيد / عبدالكريم تقي عبدالكريم مدير عام الهيئة العامة للصناعة، وضم الوفد ممثلين عن حوالي 20 شركة صناعية كويتية ومسؤولين من الغرفة والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعات الكويتية، وقد مثل الغرفة كل من السيدين: حمد جراح العمر نائب المدير العام، وعلي محمد الحسيان م. مدير إدارة الصناعة والعمل.

شهد اللقاء اجتماعات ضمت أصحاب الأعمال من البلدين

المنتدى الاقتصادي الكويتي الأمريكي الثاني

الأمريكية إلى اعتبار الكويت من وجهاتها الاستثمارية الواعدة؛ فالمستثمر الأجنبي أصبح يعامل معاملة المستثمر الوطني تماماً.

وفي الجلسة الختامية للملتقى، ألقى السيد علي محمد ثيان الغانم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، كلمة جاء فيها: «ان خصوصية العلاقات السياسية والعسكرية والاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، لا بد أن يدعمها ويواكبها تطوير للمصالح الاقتصادية المشتركة، وبالاتجاهين معاً. ومن هنا، فإن أهداف المنتدى الاقتصادي الكويتي الأمريكي لا تقف عند حدود المصالح الاقتصادية بل تحمل ابعاداً أمنية وسياسية واقليمية تفرض علينا متابعة هذا المنتدى واغناؤه وتنويع مشاهدته، بحيث يكون رافداً أساسياً لجدول أعمال الحوار الاستراتيجي بين حكومتي البلدين الذي يتزامن معه المنتدى» ■

بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغرفة التجارة الأمريكية، عقد في الكويت يوم 14 يناير 2019 «المنتدى الاقتصادي الكويتي الأمريكي الثاني».

شارك في هذا اللقاء، إلى جانب السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة، عدد من الخبراء والمختصين من الجانبين الكويتي والأمريكي، وخاصة في مجالات: الطاقة، البنية الأساسية، الصحة، المواصلات، التمويل، تكنولوجيا المعلومات، والخدمات اللوجستية.

استهل اللقاء بكلمة للسيد عبدالوهاب محمد الوزان، نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، مما جاء فيها: «ان الولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني شركاء الكويت التجاريين ويصل حجم التجارة البينية بين الدولتين ما يقارب سبعة مليارات دولار».

وأكد أن «البيئة الاستثمارية في الكويت تعيش تطوراً إدارياً وتشريعياً عميقاً وسريعاً، يسمح لنا أن ندعو الشركات

الغرفة تستقبل متدربي هيئة أسواق المال حديثي التخرج

من رجال الأعمال وكافة فئات المجتمع وإسهاماتها في القطاع الخاص، كما أشار السيد/ العمر إلى تجربة الغرفة بالارتقاء بخدماتها عبر استخدام الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة في كافة أعمالها بما يعود بالمنفعة لأعضائها والسرعة في إنجاز خدماتها.

كما التقى المتدربون بمسؤولي الغرفة الذين قاموا بدورهم بشرح وافٍ عن كل إدارة من إدارتها وتقديم نبذة عن مركز أصحاب الأعمال ومركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير وإدارة المعاملات، والدور الذي يقومون به من خلال مواقعهم ونقل خبرتهم وتجاربهم للمتدربين للاستفادة منها مستقبلاً ■

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 29 يناير 2019، مجموعة المتدربين من هيئة أسواق المال حديثي التخرج، حيث رحب السيد/ حمد جراح العمر - نائب المدير العام بالغرفة، بالسادة المتدربين وأبدى استعداد الغرفة الدائم لاستضافتهم وتقديم كافة الخدمات لمساعدتهم، مؤكداً استمرار الغرفة في تنمية العنصر البشري الكويتي الذي يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن الغرفة تولي اهتماماً بالغاً لمخرجات التعليم، وهي تعمل دائماً على صقلها بالعلم والخبرة لتمكينها في الانخراط في مجال العمل ولتتوافق مع متطلبات القطاع الخاص، حيث تم إطلاعهم على دور الغرفة كمؤسسة اقتصادية عريقة ذات نفع عام تقدم خدماتها لمنتسبيها

جمعية الهلال الأحمر الكويتي تقلد الغرفة لقب «شريك الإنسانية الماسي»

حملة «تعليم أطفال الأسر المحتاجة داخل الكويت»، وكذلك تبرعها لصالح فريق بيت الياسمين التطوعي، ودعم مشروع «تعليم أطفال اللاجئين السوريين في لبنان»، حيث أعرب الدكتور/ السايير عن امتنان أعضاء مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي وكافة موظفي ومتطوعي الجمعية على هذا التبرع السخي.

وبدوره أعرب السيد/ علي محمد ثنيان الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عن كامل تقديره لجهود جمعية الهلال الأحمر الكويتي والقائمين عليها والعاملين فيها في سبيل دعم المشاريع الإنسانية داخل وخارج دولة الكويت، مؤكداً التزام الغرفة بأن تكون شريكاً بالعمل الإنساني النبيل والمساهمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة ■

استقبل السيد/ علي محمد ثنيان الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 12 فبراير 2019 الدكتور/ هلال مساعد السايير - رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي، ترافقه السيدة/ لما العثمان - مدير إدارة تنمية الموارد بالجمعية، وقد حضر اللقاء السيد/ ماجد جمال الدين - مستشار الغرفة والسيد/ رباح عبدالرحمن الرياح - مدير عام الغرفة.

وجاء هذا اللقاء لتقديم شكر وتقدير جمعية الهلال الأحمر الكويتي إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالإضافة إلى تقليدها لقب «شريك الإنسانية الماسي»، وذلك لما تقدمت به الغرفة من تبرع إلى الجمعية في سبيل دعم المشاريع الإنسانية التي تنفذها داخل دولة الكويت، وبشكل خاص تبرعها لصالح

منتدى الأعمال لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي

وأضاف "أن من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يتعرف بعمق على أبعاد التحولات والمخاطر التي تمر بها المنطقة، وأن من مصلحة الاتحاد الأوروبي ودول المجلس أن يوظفا قضايا الأمن والهجرة لتأكيد ضرورة وأهمية تعاونهما الاقتصادي التنموي. فالبحر المتوسط لم يعد بحيرة أوروبية - عربية، بل أصبح على شواطئه وعبر مياهه مدن وطرق، وقواعد وقوى، تحمي مصالح دول أخرى ذات قدرات تنافسية عالية".

وقد تحدث في المنتدى زهاء ثلاثين متحدثاً من الطرفين الخليجي والأوروبي، تناولوا من خلال كلماتهم وأوراق عملهم محاور المنتدى التي اشتملت على عرض الفرص التجارية والاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي على الشركات الأوروبية، إلى جانب عرض الخبرات الأوروبية والخليجية في قطاعات الرعاية الصحية والنظام الرقمي والابتكار والريادة في مجال الأعمال ■

بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، وبالتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي في الرياض، أقيم "منتدى الأعمال الثالث للاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي" تحت شعار "واحة من الفرص"، وذلك خلال الفترة 19 - 20 مارس 2019.

وفي افتتاح المنتدى ألقى السيد رئيس الغرفة كلمة جاء فيها: "أن الحوار الأوروبي الخليجي النمطي لم يحقق - مع الأسف الشديد وعلى مدى ثلاثين عاماً - هدف الوصول الى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين. وقد شهد الاقليم خلال هذه العقود الثلاثة تغيرات سريعة وعميقة تضعهما - على حدٍ سواء - أمام حسابات جديدة لمصالحهما والتحديات التي تواجهها، وتدعوها - بالتالي - الى إعادة النظر في نمط التفكير وآلية التعامل، بما ينسجم مع المستجدات".

دور الوساطة في حل النزاعات الناشئة

من المحكّمين على المستوى الدولي، والاطلاع على التجارب الدولية في مجال التحكيم».

من جانبه، قال المستشار القانوني في برنامج CLDP السيد آدم الصراف، إن الهدف من البرنامج هو تزويد المعنيين بالقضايا التجارية ببعض الممارسات في ما يخص المنازعات الناشئة للمشاريع الجديدة والتكنولوجية، موضحاً أنه يوجد العديد من الممارسات الناجحة في حل النزاعات التجارية في أميركا من الممكن الاقتداء بها.

ومن جهته أكد الأمين العام لمركز الكويت للتحكيم التجاري الدكتور أنس التورة أهمية نشر ثقافة التحكيم كبديل لحل النزاعات التجارية، على يد محكّمين دوليين ومتخصصين في هذا المجال.

وبعد ذلك بدأت جلسات العمل، وكانت الجلسة الأولى بعنوان «تطوير إطار فعال لتسوية المنازعات البديلة» تحدث فيها كل من الخبير الدولي بيتر لوريات، والخبير الدولي في الوساطة والتحكيم محمد سامي عبدالصادق، أما الجلسة الثانية فكانت بعنوان «دور الوساطة في حل النزاعات التجارية الناشئة»، في حين كانت الجلسة الثالثة والأخيرة بعنوان «اتفاقية الاونسيترال الجديدة: انفاذ تسويات الوساطة الدولية» ■

بالتعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري في وزارة التجارة الأميركية (CLDP)، نظم مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، في الثاني والعشرين من أبريل 2019، ورشة عمل حول «دور الوساطة في حل النزاعات الناشئة». في بداية أعمال الورشة ألقى رئيس مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري والنائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، السيد عبدالوهاب محمد الوزان، كلمة جاء فيها «ان مركز الكويت للتحكيم التجاري يسعى بخطى ثابتة نحو نشر ثقافة التوفيق والتحكيم، ودعم الأنشطة البحثية والمهنية التي تخدم مجتمع الأعمال، موضحاً أن هذه الورشة تأتي في سياق جهود حثيثة تكثفت بالنجاح في الفترة الماضية، عقد خلالها المركز أكثر من عشرين محفلاً علمياً يشمل المؤتمرات وورش العمل والمشاركات الدولية من ندوات ومحاضرات وما يقارب الخمسين دورة تدريبية من برنامج «إعداد المحكمين».

وأضاف «كما شهد المركز تطوراً ملحوظاً في عدد القضايا التي تربو على مئتي دعوى تحكيمية، بالإضافة إلى قيام المركز بإيفاد مجموعة من حديثي التخرج في المجال القانوني إلى المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي، وذلك بهدف تأهيل كوادر

لقاء وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية

من جهتها، أعربت معالي الوزيرة عن شكرها وتقديرها لغرفة تجارة وصناعة الكويت على دعوتها لعقد هذا اللقاء، مؤكدة حرصها على ضرورة التعامل الفعّال مع القطاع الخاص في مواضيع عدة ذات صلة بالتنمية والاقتصاد، وأوضحت أن الوزارة تضع ضمن أولوياتها عدة مواضيع ذات صلة مباشرة مع تطور الاقتصاد المحلي، منها تطوير قانون الخصخصة، والبدائل الاستراتيجية لتتويج مصادر الدخل.

من جانبهم قام السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة بطرح عدة مواضيع للمناقشة مع السيدة العقيل، منها: تطوير الموائى، وإقرار قانون تنظيم الرهن العقاري، وتوفير الأراضي لخدمات التخزين ■

تلبية للدعوة التي وجهها رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم، قامت معالي السيدة مريم العقيل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، في الثامن والعشرين من إبريل 2019، بزيارة الغرفة واجتمعت بمجلس إدارتها.

وقد عبّر السيد الغانم عن سعادته بعقد هذا اللقاء الذي يأتي في سياق التعاون المشترك فيما بين القطاعين العام والخاص لبحث ومناقشة المواضيع الاقتصادية التي تقع ضمن اختصاصات وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية، كما أعرب عن شكره وتقديره لما أبدته معالي الوزيرة مريم العقيل من استجابة لدعوة الغرفة، ومن رغبة في تعميق الحوار مع القطاع الخاص.

الغرفة تنظم المنتدى الاقتصادي الكويتي - الكوري

الكويت إلى تعاون متميز بين الدولتين على مستوى قطاع النفط، جعل الكويت ثاني موردي الطاقة إلى كوريا الجنوبية. الأمر الذي ارتفع بحجم التبادل التجاري بين البلدين إلى قرابة 14 مليار دولار عام 2018، منها 1.3 مليار دولار صادرات كورية، وحوالي 300 مليون دولار صادرات سلعية كويتية، وأكثر من 12 مليار دولار امدادات نفطية».

من جهته، أشاد دولة رئيس وزراء كوريا الجنوبية، السيد لي ناك يون، بعمق العلاقات بين البلدين في وقت يسجل فيه هذا العام ذكرى مرور (40) عاماً على هذه العلاقة المميزة التي اتسمت بال صداقة، وأضاف بأنه قد أكد لسمو أمير البلاد بأن كوريا شريك في الخطة التنموية الطموحة التي وضعتها دولة الكويت «رؤية 2035».

وبعد ذلك بدأت الجلسة الفنية التي أدارها السيد عبدالوهاب محمد الوزان، النائب الأول لرئيس الغرفة والتي تحدث فيها مختصون في المجال الاقتصادي من الجانبين الكويتي والكوري ■

بمناسبة زيارة دولة رئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية والوفد الاقتصادي المرافق إلى دولة الكويت، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت في الثاني من مايو 2019، «المنتدى الاقتصادي الكوري - الكويتي» الذي حضره دولة رئيس وزراء كوريا الجنوبية والوفد المرافق.

استهل الملتقى بكلمة لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثيان الغانم، أكد فيها أن بيئة الأعمال في الكويت تعيش مرحلة من التحسن المستمر وأنها كانت أول دول المنطقة في الانفتاح على الشركات والعمالة الكورية للمساهمة في نهضتها التجارية والعمرانية. وكان أبرز ما جاء في كلمته:

«ولعل أهم محطتين في مسيرة العلاقات الكويتية الكورية هما الموقف الكوري الصلب في تأييد الحق الكويتي عام 1990، والزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت إلى سيؤول منتصف عام 2004، ومن جهة أخرى، أدت النهضة الصناعية المبهرة التي شهدتها جمهورية كوريا الجنوبية، والتطور الكبير في إنتاج النفط ومرافقه في دولة

الغرفة تبحث شؤون المركبات التجارية المتنقلة

العاصمة في بلدية الكويت. وأكد السيد الزيد بأن هذا اللقاء يهدف إلى مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع المركبات التجارية المتنقلة، وبحث الحلول المناسبة لها، وكذلك الاستماع، من الجهات المعنية، إلى أهم الاشتراطات والضوابط التي وردت في القرار الوزاري رقم (693) لسنة 2017 الخاص بتنظيم المركبات التجارية وآلياتها، والذي أفادت وزارة التجارة والصناعة بأنه تم إصدار 1040 رخصة تجارية متنقلة لعدة أنشطة.

من جانبهم طرح أصحاب المركبات التجارية المتنقلة المعوقات والمشاكل التي تحول دون تمكينهم من أداء انشطتهم على النحو الأمثل ■

في إطار جهود غرفة تجارة وصناعة الكويت الرامية إلى توفير بيئة اقتصادية مناسبة لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، عقدت الغرفة، بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، لقاءً لأصحاب المركبات التجارية المتنقلة، وذلك يوم 15 مايو 2019، برئاسة السيد/ عماد عبدالله الزيد - مساعد المدير العام، وقد حضر اللقاء كل من السيد/ يوسف الحسيني - الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية بوزارة التجارة والصناعة، السيد/ فارس العنزي - نائب مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، السيدة/ د. أمل الرشدان - نائب المدير العام لشؤون التفتيش والرقابة والسيد/ فيصل صادق - نائب مدير عام محافظة

الغرفة تكرم موظفيها الذين شارفت مدة خدمتهم على الانتهاء

وبدوره القى مدير عام الغرفة السابق السيد أحمد راشد الهارون كلمة، عبّر من خلالها عمّا كان يخالجه من شعور دائم بالثقة والارتياح طيلة فترة عمله بالغرفة التي امتدت لأكثر من (١٥) عاماً، والتي تكللت بفضل الله وبجهود الأخوة العاملين بالغرفة بالنجاح والتوفيق، بفضل تعاونهم ودعمهم.

ومن جانبه خاطب مستشار الغرفة السيد ماجد بدر جمال الدين المكرمين قائلاً:

«إن طول مدة خدمتكم في مؤسسة بأصالة ومهنية ومصداقية غرفة تجارة وصناعة الكويت، يجب أن يبقى دائماً موضع فخركم واعتزازكم، لأنه دليل - ولا أوثق - على كريم طبعمكم، وطيب معشركم، وتمييز قدراتكم، وبالمقابل، إن ولاءكم للغرفة وارتباطكم بها يجب أن يبقى دائماً موضع زهوها وسرورها، لأنه دليل ولا أصدق على حسن اختيارها، ورقبي بيئتها، ووفاء مجلس إدارتها».

وبعد ذلك، ونيابة عن المكرّمين، ألقى نائب مدير تحرير «الاقتصادي الكويتي» السيد عبدالمجيد الطرابلسي، كلمة أعرب فيها عن شكره وتقديره لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة وللإدارة العليا على هذا الحفل وعلى ما لاقوه من عناية وتجاوب خلال عملهم فيها، وخص بالذكر رفيق دربه المستشار ماجد جمال الدين، كما القى مدير إدارة الصناعة والعمل السيد محمود حمزه رمضان كلمة مماثلة ■

أقامت غرفة تجارة وصناعة الكويت، في العاشر من يونيو 2019، حفل غداء تكريماً لموظفيها الذين شارفت مدة خدمتهم على الانتهاء.

استُهل الحفل بكلمة لرئيس الغرفة السيد علي محمد تتيان الغانم، أعرب فيها عن اعتزازه وسعادته بتواجده بين اخوانه وابنائها موظفي الغرفة، وبحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة الذين حرصوا، مشكورين، على التواجد اليوم لتكريم أخوة أعزاء وزملاء أحياء، من الذين شارفت مدة خدمتهم على الانتهاء، والذين قضوا سنوات طوال من أعمارهم في خدمة الغرفة، فعملوا بجد واجتهاد على رفعة شأنها وعلو مكانتها، وبإحساس اتسم دائماً بالمسؤولية العالية، وبمثابرة وإخلاص قل نظيرهما، فتركوا بذلك بصمة مضيئة في سجل إنجازات الغرفة المشرفة، على مدى تلك السنوات، وأصبحوا نموذجاً يحتذى به ومثالاً يقتدى به من قبل زملائهم في العطاء الذي لا يقف عند حد معين، سائلاً الباري عز وجل أن يطيل في أعمارهم، ويلبسهم ثوب الصحة والعافية وان ينعموا بحياة أسرية سعيدة، وأن يحالفهم النجاح والتوفيق في المرحلة المقبلة من حياتهم المديدة بإذن الله.

كما أشاد السيد الغانم، في سياق كلمته، بجهود جميع العاملين في الغرفة، على مختلف مراكزهم ومستوياتهم الوظيفية والإدارية.

ندوة «الممارسات الصحية السليمة في المنشآت الغذائية»

بحضور السيدة/ د. أمل الرشدان - نائب المدير العام لشؤون التفتيش والرقابة بالهيئة العامة للغذاء والتغذية. شارك في الندوة عدد من شركات القطاع الخاص الأعضاء لدى الغرفة في قطاع المواد الغذائية.

يأتي انعقاد هذه الندوة في سياق الجهود المشتركة بين الغرفة والهيئة العامة للغذاء والتغذية، وذلك من خلال اللقاءات الدورية التي تهدف إلى توعية أصحاب المطاعم بأهمية

بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والتغذية، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت بتاريخ 24 يونيو 2019 ندوة توعوية تحت عنوان «الممارسات الصحية السليمة في المنشآت الغذائية». ركزت الندوة على التعريف باللوائح والاشتراطات الصحية الخاصة بهذه الممارسات بالإضافة إلى توعية القطاع الخاص بالقرارات والقوانين الصادرة عن الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

ترأس الندوة مساعد المدير العام للشؤون التجارية بالغرفة،

من جانبها نوهت السيدة/ الرشدان بأن الندوة جاءت بهدف توعية الشركات العاملة في قطاع المواد الغذائية وتعريفها بالقوانين التي تخص سلامة المنتجات الغذائية للعمل في اتجاه واحد يصب في مصلحة المستهلك، وأكدت في الوقت ذاته على استعداد هيئة الغذاء والتغذية في حل المشاكل التي قد تواجهها منشآت قطاع التغذية عن طريق الخط الساخن (1807770) ■

وضرورة اعتماد المعايير العالمية للسلامة الغذائية، وكذلك نشر الوعي حول الإجراءات الخاصة بالممارسات الصحية السليمة الواجب توافرها في المنشآت الغذائية، ومعرفة كافة الإجراءات في عملية تبريد المواد الغذائية، وتعريف المنشآت بالطرق والممارسات الصحية السليمة، والوقاية من الآثار السلبية لبعض الممارسات غير السليمة.

الغرفة شريك استراتيجي في تنظيم القمة الاقتصادية العربية - البريطانية

وتوزعت أعمال «القمة» على خمس جلسات عمل تناولت: الاستثمار في البنية الرئيسية والتنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمحرك للأسواق العالمية، الزراعة والأمن المائي، الشباب والعمالة وزيادة الأعمال، المصارف والتمويل: التقنيات المالية والسلسلة المغلقة.

ومما جاء في كلمة رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثيان الغانم: «في اعتقادنا ليس ثمة أزمة خطيرة في العالم العربي والشرق الأوسط، بل هناك أزمة تنبثق من هذه المنطقة لتضع العالم كله على حدود الخطر. ويؤكد تقرير أولبرايت - هادلي ان تداعيات «الربيع العربي الغاضب» كانت سبباً أساسياً وراء جنوح بريطانيا نحو بريكست، كما ساهمت في عودة التطرف الى الساحة السياسية الدولية. ومن مصلحة أوروبا والعالم العربي معاً أن يوظفوا قضايا الهجرة والأمن لتأكيد أهمية تعاونهما الاقتصادي. وأن الحرب التجارية الحمائية تمثل أحد أهم الاخطار المهددة للتعاون الاقتصادي العربي البريطاني لأن أضرار الحروب التجارية تلحق بالاقتصاد العالمي كله» ■

بتنظيم من غرفة التجارة العربية البريطانية، عُقدت في الثالث من يوليو ٢٠١٩، في مركز المملكة اليزابيث الثانية بالعاصمة البريطانية لندن «القمة الاقتصادية العربية البريطانية ٢٠١٩ - رؤى مشتركة».

وكانت غرفة تجارة وصناعة الكويت شريكاً استراتيجياً في تنظيم «القمة»، وشارك في رعايتها بنك الكويت الوطني، والمركز المالي، وبورصة الكويت. وكان رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثيان الغانم، من المتحدثين الرئيسيين في جلسة الافتتاح، كما شاركت السيدة الدكتورة سميرة أحمد سيد عمر المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، في الجلسة الخاصة بالطاقة المتجددة. والسيدة شيخة خالد البحر نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني في الجلسة الخاصة بالمصارف والتمويل، والتي رعاها المركز المالي الكويتي وترأسها الرئيس التنفيذي للمركز السيد مناف عبدالعزيز الهاجري، كما شارك في القمة «اتحاد مصارف الكويت واتحاد شركات الاستثمار» فضلاً عن الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر.

منتدى الأعمال الكويتي الأندونيسي

الصقر - سفير دولة الكويت لدى أندونيسيا، وعدد من السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة وممثلي الشركات الكويتية. يأتي عقد هذا المنتدى على هامش انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة الكويتية - الأندونيسية المنعقدة في دولة الكويت ■

عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 2 سبتمبر 2019 منتدى الأعمال الكويتي الأندونيسي بحضور معالي السيدة/ ريتنو مارسودي - وزيرة الخارجية بالجمهورية الأندونيسية والوفد المرافق لها، ترأس الضعالية السيد/ عبد الوهاب محمد الوزان - نائب رئيس الغرفة. كما حضر المنتدى سعادة عبد الوهاب

لقاء مسؤولين كبار في البنك الدولي

سيما الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنة بيئة تحسين الأعمال، متوقفاً أن تحقق البلاد نتائج أفضل خلال العام المقبل، خصوصاً أن هناك إصلاحات تجري على قدم وساق، منها ما يتعلق بالعملية التشريعية عبر قوانين مفيدة في تحسين بيئة العمل في القطاعين العام والخاص، واستقطاب استثمارات وعمالة أكثر، الأمر الذي جعل الكويت تنافس دولاً أوروبية تحقق نجاحات.

من ناحيته، أشار عميد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي، إلى أن الكويت حققت إنجازاً كبيراً على صعيد تحسين بيئة الأعمال أخيراً، متوقفاً أن تتقدم البلاد خلال السنوات الثلاث المقبلة من (20) إلى (25) مرتبة في المؤشر ■

أصدرت مجموعة البنك الدولي مساء الرابع والعشرين من أكتوبر المنصرم تقريرها بشأن مؤشر سهولة الأعمال لعام 2020 في دولة الكويت. وبهذه المناسبة حظيت غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 27 أكتوبر 2019 باستضافة كل من سعادة السيد سيمون جانكوف مدير اقتصاد التنمية بمجموعة البنك الدولي، والاستاذ الدكتور ميرزا حسن عميد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي، حيث قاما مشكورين بتقديم شرح واف للعوامل التي ساهمت في تقدم الكويت بمؤشر تحسين بيئة الأعمال، وذلك في إطار لقاء ضم مجلس إدارة الغرفة ولجنة تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية وممثلي الصحافة الكويتية.

وفي هذا اللقاء أكد مدير اقتصاد التنمية في البنك الدولي أن الكويت قامت بالعديد من الإصلاحات المهمة، لا

ملتقى دعم المنتج المحلي - صناعتنا فخرنا

الصناعة والعمل.

وفي حفل الافتتاح ألقى السيد/ فهد الجوعان، كلمة عرض من خلالها جهود الغرفة في دعم وتشجيع الصناعة والمنتج المحلي منذ نشأتها.

وبدوره شارك السيد/ أحمد القضيبى في الجلسة الأولى للملتقى، وعرض ورقة عمل حول "أفضلية المنتج المحلي وانعكاساته على الاقتصاد المحلي" ■

شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في ملتقى دعم المنتج المحلي - صناعتنا فخرنا، الذي أقامته كل من جمعية الصحفيين الكويتية والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية، تحت رعاية معالي وزير التجارة والصناعة، وذلك يومي 3 و 4 نوفمبر 2019.

مثل الغرفة في هذا الملتقى كل من السيد/ فهد يعقوب الجوعان - نائب أمين الصندوق الفخري، والسيد/ أحمد سليمان القضيبى - عضو مجلس إدارة الغرفة، ورئيس لجنة

الغرفة تنظم مؤتمراً صحفياً لوفد غرفة تجارة وصناعة البحرين

ومركز "اليونيدو" الدولي لريادة الأعمال والاستثمار، أقيم في مملكة البحرين، خلال الفترة 11 - 13 نوفمبر 2019 المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب تحت شعار «الاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة، الريادة والابتكار في الاقتصاد الرقمي».

برعاية سامية من حضرة صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، وبتنظيم من غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات

وشملت أبرز فعاليات المؤتمر هذا العام تنظيم «رالي
ريادة الأعمال للدول العربية»، وهو مسابقة مصممة
خصيصاً لتشجيع ومساعدة جميع الطلاب في الجامعات
العربية على تحويل أفكارهم التجارية المبتكرة إلى شركات
ومشاريع ناشئة ■

ومساهمة منها في جهود الإعلان عن تفاصيل هذا
المؤتمر، نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بتاريخ 3
سبتمبر 2019 مؤتمراً صحافياً لوفد من غرفة تجارة
وصناعة البحرين، برئاسة السيدة سونيا محمد جناحي
عضو مجلس إدارة الغرفة.

الفصل الثالث

نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

بصفتها ممثلة لقطاع الأعمال في الكويت، تشارك غرفة تجارة وصناعة الكويت في العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، أو المتصلة بمهام الغرفة ونشاطاتها، وبحيث تتمكن من طرح وجهة نظر القطاع الخاص الكويتي في الأمور التي تتناولها هذه المؤتمرات والندوات من جهة، ومن توثيق علاقاتها وصلاتها بالغرف والمحافل الاقتصادية العربية والدولية من جهة ثانية. كما تتمكن من شرح مواقف دولة الكويت من القضايا الاقتصادية الدولية.

ودرجت العادة أن تأخذ مشاركة الغرفة في هذه المؤتمرات والندوات أحد شكلين اثنين: أولهما أن تشارك بصفتها الخاصة كممثل للأسرة الاقتصادية الكويتية، وثانيهما أن تشارك الغرفة ضمن وفد الكويت الرسمي، حيث يكون ممثلو الغرفة أعضاء في وفد دولة الكويت.

شاركت الغرفة في اجتماعات اللجان الاقتصادية بين دولة الكويت والدول الأخرى، وذلك على النحو التالي:

10 - 12 فبراير	عمّان	الدورة الرابعة للجنة العليا الكويتية - الأردنية	1
13 - 15 مارس	أثينا	الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية - اليونانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني	2
19 - 21 مارس	الكويت	الدورة العاشرة للجنة الوزارية الكويتية - الجزائرية المشتركة	3
7 - 9 إبريل	الكويت	الدورة التاسعة للجنة العليا الكويتية - المغربية المشتركة	4
23 - 24 إبريل	المنامة	الدورة العاشرة للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت ومملكة البحرين	5
11 - 12 مايو	الكويت	الدورة السابعة للجنة العليا الكويتية - العراقية	6
22 - 23 يوليو	الكويت	الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية الفيتنامية المشتركة	7
2 سبتمبر	الكويت	الدورة الأولى للجنة الوزارية العليا المشتركة الكويتية - الإندونيسية	8
17 - 19 سبتمبر	بشكيك	الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية القيرغيزية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني	9
29 - 30 سبتمبر	الكويت	الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية - العراقية المشتركة	10
9 أكتوبر	أنقره	الدورة الثانية للجنة العليا الكويتية التركية المشتركة	11
13 - 14 نوفمبر	الكويت	الدورة السادسة للجنة الكويتية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري	12
10 - 12 ديسمبر	الكويت	الاجتماع السادس للجنة الكويتية الألمانية المشتركة	13

أنشطة دولية أخرى

أولاً: في نطاق مجلس التعاون الخليجي

م	الضعاية	البلد	الفترة
1	المشاركة في الوفد الصناعي الكويتي لدولة قطر	الدوحة	8 - 9 يناير 2019
2	الاجتماع (25) للجنة السوق الخليجية المشتركة	الرياض	13 - 14 مارس 2019
3	الاجتماع (72) لمجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي	مسقط	19 - 20 مارس 2019
4	البرنامج التدريبي "المهارات الإدارية في مجال الإعلام"	دبي	14 - 18 إبريل 2019
5	منتدى الأعمال لدول حوار التعاون الآسيوي (ACD)	الدوحة	2 مايو 2019
6	الدورة (51) لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي	الكويت	19 يونيو 2019
7	الاجتماع الثاني بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقطاع الأعمال الخليجي	الرياض	1 يوليو 2019
8	الاجتماع الثالث لمجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي لعام (2019)	مسقط	21 يوليو 2019
9	تنظيم مؤتمر صحفي لوفد غرفة تجارة وصناعة البحرين	الكويت	3 سبتمبر 2019
10	الاجتماع (27) للجنة السوق الخليجية المشتركة	مسقط	8 - 9 سبتمبر 2019
11	الاجتماع الرابع والسبعون لمجلس إدارة مركز التحكيم التجاري الخليجي	الكويت	15 سبتمبر 2019
12	اللقاء الخامس لهيئة الاتحاد الجمركي الخليجي والقطاع الخاص	الرياض	17 سبتمبر 2019
13	الاجتماع (45) للجنة القيادات التنفيذية لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي	مسقط	6 أكتوبر 2019
14	المؤتمر السادس لمسؤولي الموارد البشرية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي	الشارقة	14 - 15 أكتوبر 2019
15	ورشة عمل إجراءات دخول المواد الغذائية والأدوية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة العربية السعودية	الكويت	23 أكتوبر 2019
16	الاجتماع (75) لمجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	المنامة	28 - 29 أكتوبر 2019
17	اللقاء التشاوري الدوري بين وزراء التجارة وممثلي القطاع الخاص الخليجي	مسقط	13 نوفمبر 2019
18	الاجتماع (46) للجنة القيادات التنفيذية لاتحاد غرف التعاون الخليجي	الدوحة	28 نوفمبر 2019

ثانياً: في إطار الدول العربيّة

م	الفعاليّة	البلد	الفترة
1	اجتماع السوق العربية الالكترونية المشروع الرقمي	الكويت	8 يناير 2019
2	منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للدورة الرابعة للقمّة العربية التتموية	بيروت	16 يناير 2019
3	زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، حفظه الله، والوفد المرافق له إلى المملكة الأردنية الهاشمية (عمّان)	عمّان	11 و 12 فبراير 2019
4	اجتماع اللجنة المالية لاتحاد الغرف العربية	مسقط	17 فبراير 2019
5	اجتماع الدورة (129) لمجلس اتحاد الغرف العربية	مسقط	18 فبراير 2019
6	زيارة معالي وزير التجارة والصناعة إلى العراق لتطوير العلاقات الثنائية	بغداد	20 - 21 فبراير 2019
7	ملتقى مصر للاستثمار الرابع	القاهرة	2 - 3 مارس 2019
8	ورشة عمل "الثقافة التنظيمية وأثرها على البيئة الابداعية للعاملين"	القاهرة	8 - 11 إبريل 2019
9	مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين	تونس	2 - 14 إبريل 2019
10	الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي	القاهرة	14 - 21 إبريل 2019
11	ورشة العمل العربية حول: الأساليب الحديثة لتطبيق إدارة المخاطر على الأعمال الصناعية طبقاً للمواصفات القياسية الدولية (2018): (15031000)	القاهرة	21 - 24 إبريل 2019
12	زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظه الله، والوفد المرافق له إلى جمهورية مصر العربية	القاهرة	20 - 22 أكتوبر 2019
13	المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب تحت شعار الاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة: الريادة والابتكار في الاقتصاد الرقمي	المنامة	11 - 13 نوفمبر 2019
14	ملتقى الأعمال الكويتي - الأردني	عمّان	17 - 19 نوفمبر 2019
15	الدورة (130) لمجلس اتحاد الغرف العربية	المنامة	18 نوفمبر 2019
16	ملتقى الكويت الإقليمي حول اصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية	الكويت	9 ديسمبر 2019
17	الندوة العربية بشأن "تشغيل الشباب"	جدة	25 - 26 ديسمبر 2019

ثالثاً: على الصعيد العالمي

م	الضعاية	البلد	الفترة
1	اللقاء الثاني للتعاون الاقتصادي الكويتي الأمريكي	الكويت	14 يناير 2019
2	اجتماع الدورة (35) للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والاجتماع (28) لمجلس الإدارة	القاهرة	4 مارس 2019
3	زيارة وفد تجاري من الغرفة إلى جمهورية إيطاليا	فلورنسا	6 - 7 مارس 2019
4	منتدى الأعمال الثالث لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	الكويت	19 - 20 مارس 2019
5	اجتماعات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للغرفة العربية اليونانية المتزامنين مع انعقاد ورشة العمل الثالثة حول ثقافة العمل والأعمال في العالم العربي	أثينا	20 - 21 مارس 2019
6	المنتدى العربي الألماني الثامن للتعليم والتدريب المهني	برلين	27-28 مارس 2019
7	المؤتمر الدولي حول الأعمال وحقوق الإنسان	مديرد	1 - 3 إبريل 2019
8	مؤتمر الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول	نيويورك	1 - 5 إبريل 2019
9	المنتدى الاقتصادي الكويتي الكندي	تورنتو	8 إبريل 2019
10	ورشة عمل "العمل اللائق ومحطة التنمية المستدامة" لعام 2030	تورينو	8 - 12 إبريل 2019
11	الاجتماع الخاص بتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	واشنطن	22-24 إبريل 2019
12	الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي	جنيف	10-21 يونيو 2019
13	الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي ومجلس إدارة الغرفة الألمانية واجتماع الجمعية العامة	برلين	25 يونيو 2019
14	الملتقى الاقتصادي العربي الألماني "نحو شراكة اقتصادية متكافئة ومستدامة"	برلين	25-27 يونيو 2019
15	الاجتماع التنفيذي للغرفة العربية - البريطانية	لندن	2 يوليو 2019
16	القمة الاقتصادية العربية - البريطانية "رؤى مشتركة"	لندن	3 يوليو 2019
17	الاجتماع الرابع عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية	لندن	3-4 يوليو 2019

تابع على الصعيد العالمي

م	الضعاية	البلد	الفترة
18	منتدى الأعمال الكويتي الإندونيسي	الكويت	2 سبتمبر 2019
19	المؤتمر المصرفي العالمي: صياغة المستقبل	الكويت	23 سبتمبر 2019
20	ندوة المدراء التنفيذيين للغرف العربية والغرف العربية الأجنبية المشتركة	برلين	25 سبتمبر 2019
21	الدورة الرابعة لجلسة الحوار الاستراتيجي بين الكويت واليابان في مجال الكهرباء والماء	طوكيو	8-10 أكتوبر 2019
22	المنتدى الاقتصادي العربي النمساوي الحادي عشر والمعرض المصاحب له واجتماعات مجلس إدارة غرفة التجارة العربية النمساوية، والاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس الغرفة	فيينا	23 أكتوبر 2019
23	استضافة مسؤولين اثنين من مجموعة البنك الدولي للحديث عن العوامل التي ساهمت في تقدم دولة الكويت في مؤشر تحسين بيئة الأعمال لعام 2019	الكويت	27 أكتوبر 2019
24	القمة الاقتصادية الأوروبية - العربية الرابعة	أثينا	29-30 أكتوبر 2019
25	الاجتماع (29) لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية	كراتشي	15-16 نوفمبر 2019
26	اجتماعات مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية البلجيكية للكسمبورجية والمنتدى الاقتصادي الكويتي البلجيكي	بروكسل	20 نوفمبر 2019
27	الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي لمجلس إدارة الغرفة العربية الألمانية	برلين	25 نوفمبر 2019
28	الملتقى العربي الألماني العاشر للطاقة	برلين	25-26 نوفمبر 2019
29	المنتدى الاقتصادي العربي اليوناني الثامن واحتفالات الغرفة العربية اليونانية بمناسبة الذكرى الأربعين على تأسيسها	أثينا	27-28 نوفمبر 2019
30	الاجتماع التشاوري الإقليمي الثلاثي حول تنقل اليد العاملة بين آسيا والدول العربية	بانكوك	3-4 ديسمبر 2019
31	منتدى الأعمال الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الرابع	مسقط	11 ديسمبر 2019
32	الاجتماع الثالث الخاص بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال	دبي	10-13 ديسمبر 2019

الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2019

بالإضافة إلى لقاءات ممثلي الغرفة مع كبار الضيوف الرسميين للدولة، بلغ عدد الوفود التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2019 (42) وفداً اقتصادياً وتجارياً من (34) دولة، ومن جهات دولية أخرى حسب الجدول التالي:

م	الدولة	اسم الوفد	تاريخ الزيارة
1	استراليا	وفد البرلمان الأسترالي	2019/1/7
2	الولايات المتحدة	نائب رئيس الغرفة الأمريكية والوفد المرافق له	2019/1/14
3	العراق	رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين في البصرة والوفد المرافق له	2019/1/29
4	الدنمارك	رئيسة برلمان مملكة الدنمارك والوفد المرافق لها	2019/2/5
5	بنك التنمية الافريقي	مدير تنفيذي في بنك التنمية الافريقي	2019/2/12
6	جورجيا	رئيس لجنة الصداقة الكويتية الجورجية في البرلمان الجورجي والوفد المرافق له	2019/2/13
7	مصر	محافظ جنوب سيناء المصرية والوفد المرافق له	2019/2/13
8	الأردن	عدد من أصحاب المعالي الوزراء	2019/2/18
9	قيرغستان	رئيس وكالة جذب وحماية الاستثمارات والوفد المرافق له	2019/2/18
10	منظمة العمل الدولية	خبراء منظمة العمل الدولية	2019/2/20
11	الجزائر	وزير المالية الجزائري والوفد المرافق له	2019/2/21
12	أوكرانيا	وفد إعلامي	2019/3/13
13	الاتحاد الأوروبي	ممثلو مفوضية الاتحاد الأوروبي	2019/3/19
14	الولايات المتحدة	وفد معهد دول الخليج العربية في واشنطن	2019/3/19
15	جنوب أفريقيا	وفد تجاري	2019/3/25
16	منظمة التعاون الاقتصادي	فريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2019/4/16
17	استراليا	عضو مجلس إدارة الغرفة العربية الاسترالية والوفد المرافق له	2019/4/30
18	كوريا الجنوبية	رئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية والوفد المرافق له	2019/5/2
19	فيتنام	وفد تجاري	2019/7/24
20	إندونيسيا	وزيرة الخارجية الأندونيسية والوفد المرافق لها	2019/9/2
21	البحرين	وفد غرفة تجارة وصناعة البحرين	2019/9/3
22	جنوب أفريقيا	وفد تجاري	2019/9/16
23	السعودية	وفد غرفة تجارة وصناعة الشرقية	2019/9/25
24	العراق	وزير التجارة والصناعة العراقي والوفد المرافق له	2019/9/29
25	فلسطين	وفد اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية	2019/10/14
26	الصين	وفد غرفة التجارة الدولية الصينية	2019/10/24

م	الدولة	اسم الوفد	تاريخ الزيارة
27	البنك الدولي	ممثلو مجموعة البنك الدولي	2019/10/27
28	استونيا	عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة استونيا والوفد المرافق له	2019/11/5
29	الأردن	رئيس هيئة الاستثمار الأردنية والوفد المرافق له	2019/11/11
30	روسيا الاتحادية	رئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو والوفد المرافق له	2019/11/11
31	طاجيكستان	رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان والوفد المرافق له	2019/11/12
32	جمهورية القمر المتحدة	وزيرة الصحة والتضامن والحماية الاجتماعية في جمهورية القمر المتحدة وسفير الجمهورية لدى الكويت	2019/11/12
33	فرنسا	عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وسفيرة فرنسا لدى الكويت	2019/11/17
34	إيرلندا	وزير الدولة ووزير التجارة والتوظيف والأعمال والوفد المرافق له	2019/11/18
35	سيراليون	وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والوفد المرافق له	2019/11/18
36	البنك الإسلامي	رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والوفد المرافق له	2019/11/18
37	أثيوبيا	وفد تجاري	2019/11/19
38	السعودية	وفد من الهيئة العامة للغذاء والدواء	2019/11/27
39	الأردن	مستشار الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية والوفد المرافق له	2019/12/2
40	السعودية	وفد من غرفة تجارة وصناعة الاحساء	2019/12/15
41	سلطنة عمان	مدير عام الدعم التجاري بشركة ميناء الدقم والوفد المرافق له	2019/12/18
42	تونس	رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية يرافقه أمين السر لمجلس التعاون الكويتي التونسي	2019/12/22

بروتوكولات وقعتها الغرفة عام 2019

وقعت الغرفة خلال عام 2019 أربعة بروتوكولات مع الجهات التالية:

م	الجهة / البلد	التاريخ
1	غرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية	14 يناير 2019
2	غرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن	11 فبراير 2019
3	غرفة تجارة وصناعة اونتاريو (كندا)	18 إبريل 2019
4	غرفة تجارة وصناعة البحرين	24 إبريل 2019

الفصل الرابع

الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

من أول وأهم أهداف الغرف الاقتصادية العمل على تقديم مجتمعاتها والمساهمة في تنميتها عن طريق خدمة وتطوير مؤسساتها وفعاليتها الاقتصادية، بل إن هذا الهدف يعتبر المبرر الرئيسي لقيام تلك الغرف واستمرارها. ولما كانت خدمة المجتمع وتنمية اقتصاده مجالاً رحباً لا حدود له، وعملية واسعة ومستمرة ودائمة التطور، فإن معيار إنتاجية الغرف يكمن في مدى ما تنجزه من مهام ومقدار ما توفره لأعضائها ومنطقتها من خدمات، قياساً بما يتوفر لها من إمكانات وكفاءات، وتبعاً لتجاوب الجهات الرسمية صاحبة القرار.

وقد تناولنا المجموعتين الأولى والثانية من هذه الخدمات في الفصول الثلاثة السابقة، ونسعى في هذا الفصل إلى بيان مدى ما قدمته الغرفة خلال عام 2019 لمنتسبيها من خدمات مباشرة والتي يمكن، نظراً لشموليتها لغالبية أصحاب الفعاليات الاقتصادية، أن تُعتبر نوعاً من الخدمة العامة للمجتمع ككل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التصنيف السالف الذكر إنما هو لتسهيل البحث وتبويبه ليس إلا، فنشاطات الغرفة متكاملة ومتداخلة تسعى جميعاً لتحقيق هدف واحد هو خدمة الوطن واقتصاده.

وعلى الرغم من صعوبة تصنيف الخدمات التي تؤديها الغرف، فإن من الممكن تبويبها ضمن ثلاث فئات رئيسية، تبعاً لطبيعة النشاط والجهة المستفيدة منه.

تعكس أولى هذه الفئات دور الغرفة كممثلة لأصحاب الأعمال في الحياة الاقتصادية والتشريع التجاري والمالي في البلاد، بينما تهدف الفئة الثانية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع حجم المبادلات التجارية مع البلدان العربية والبلدان الأجنبية بصورة عامة، أما الثالثة هذه الفئات فهي ما تقدمه الغرفة لأعضائها من خدمات مباشرة.

موجز إحصائي لخدمات الغرفة الإدارية والتنظيمية

يبين الجدول رقم (1) عدد المنتسبين للغرفة، مؤسسات وأفراداً، في عام 2019، مقارنة بالأعوام الستة السابقة:

جدول رقم (1)

إجمالي المنتسبين إلى الغرفة للأعوام 2013 – 2019

(المشركون الذين جددوا اشتراكهم والمشركون الجدد)

العالمات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	زيادة 2019 عن 2018 %
تجديد اشتراك	18,499	20,505	22,746	25,994	28,354	33,579	34,784	3.58 %
+ تجديد تم العام السابق	7,528	7,539	7,673	8,342	8,343	9,275	9,665	4.21 %
إجمالي تجديد الاشتراك	26,027	28,044	30,419	34,336	36,697	42,854	44,449	3.72 %
اشترك جديد	6,401	7,196	9,089	10,317	12,477	15,842	20,554	29.74 %
إجمالي عدد المشتركين	32,428	35,240	39,508	44,653	49,174	58,696	65,003	10.74 %

نسبته 3.72%. أما عدد الأعضاء الجدد فبلغ (20,554) عضواً مقابل (15,842) عضواً في عام 2018، أي بارتفاع نسبته 29.74%. وبذلك يكون إجمالي عدد المنتسبين للغرفة

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن إجمالي عدد الأعضاء الذين جددوا اشتراكهم بالغرفة خلال عام 2019 قد بلغ (44,449) عضواً مقابل (42,854) عضواً في العام السابق، أي بارتفاع

ويُذكر أن وزارة المواصلات خصصت، مشكورة، موقعاً لفرع الغرفة ضمن مبنى الحكومة مول التابع لها في منطقة جليب الشيوخ في محافظة الفروانية، وقد تم افتتاحه في فبراير 2014. وفي أوائل يوليو 2017 افتتحت فرعاً في مركز خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للقوى العاملة، عدا عن تواجدها في إدارة النافذة الواحدة (مركز الكويت للأعمال) التابعة لوزارة التجارة والصناعة في منطقة اشبيلية، وهكذا فإن بإمكان السادة الأعضاء انجاز معاملاتهم في أي من الفروع الثمانية إلى جانب المقر الرئيسي.

في عام 2019 قد بلغ (65,003) أعضاء مقابل (58,696) عضواً في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 10.74 %.

ومما يذكر ان الغرفة كانت قد افتتحت في أواخر عام 2005 فرعاً في برج التحرير، يعمل قبل الظهر وبعده، كما أن العمل في فرع خيطان كان قد توقف اعتباراً من مارس 2006، غير أن الغرفة افتتحت في أوائل أبريل 2009 فرعاً في موقع آخر من منطقة خيطان بمحافظة الفروانية، كما افتتحت في أوائل مارس 2010، فرعاً في منطقة جابر العلي بمحافظة الأحمدية وفرعاً آخر بمحافظة الجهراء في أوائل شهر مايو 2010.

المعاملات

أنجزتها الغرفة خلال عام 2019 قد بلغ (451,818) معاملة، منها (275,865) تصديق توقيع و(51,636) تصديق فاتورة و(40,276) شهادة منشأ، و(65,421) شهادة انتساب.

تعكس المعاملات التي تنجزها الغرفة مدى ونوعية الخدمات المباشرة التي تقدمها لأعضائها، حيث إنها معاملات يومية مستمرة ومتنوعة.

ويبين الجدول رقم (2) أن إجمالي عدد المعاملات التي

جدول رقم (2)

مجموع المعاملات التي أنجزتها الغرفة الأعوام 2013 – 2019

زيادة 2019 عن 2018 %	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	العام المعاملات
14.22 %	65,421	57,273	48,296	43,354	38,349	34,624	31,690	شهادة انتساب
10.70 %	40,276	36,383	34,854	31,657	30,047	25,945	23,560	شهادة منشأ
25.48 %	12,221	9,739	10,369	10,469	10,293	10,231	10,498	شهادات أخرى ⁽¹⁾
2.93 %	275,865	268,000	252,673	227,328	227,047	215,150	193,315	تصديق توقيع
10.45 %	51,636	46,748	45,588	42,548	41,619	36,048	34,193	تصديق فاتورة
21.19 %	6,399	5,280	4,920	4,569	4,218	4,636	4,818	معاملات أخرى ⁽²⁾
6.70 %	451,818	423,423	396,700	359,925	351,573	326,634	298,074	إجمالي المعاملات

(1) تشمل: شهادة بدل فاقد + شهادة خاصة + شهادة للداخلية.
(2) تشمل: إلغاء ملف + تعديلات + 24 شكوى عام 2019.

2018، بما في ذلك عدد المعاملات الأخرى، وهكذا كانت المحصلة أن حقق إجمالي عدد المعاملات المنجزة عام 2019 ارتفاعاً نسبته 6.7 % عما كان عليه في عام 2018.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن كل أنواع المعاملات، وهي شهادة الانتساب وشهادات المنشأ وتصديق التوقيع وتصديق الفواتير، حققت في عام 2019 ارتفاعاً بنسب متفاوتة عما كانت عليه في عام

الغرفة تضيف خدمات الكترونية جديدة

الغرفة شهادة الكترونية وفق نظام (Qr - Code) الذي يضمن لها الحماية الفنية اللازمة، وتتضمن الشهادة أهم البيانات والمعلومات المطلوبة للشركات والمؤسسات المنتسبة إليها، لتكون بديلاً عن شهادة الانتساب الورقية التي اعتادت الغرفة على إصدارها، حيث يستطيع أعضاء الغرفة حالياً تجديد العضوية السنوية وما يترتب عليه من استخراج شهادة الانتساب آلياً، دون الحاجة للحضور الشخصي، ودون الحاجة لتوقيعات أو إجراءات ورقية.

من منطلق حرص الغرفة على تطوير خدماتها وتحسينها باستمرار، تلبية لتطلعات أعضائها والارتقاء بمجتمع الأعمال، ووفاء للمتطلبات الدولية الخاصة بتحسين بيئة الأعمال، فقد توقفت اعتباراً من تاريخ 15 سبتمبر 2019 عن قبول الدفع النقدي لرسوم الخدمات التي تقدمها واقتصرت وسائل استيفاء الرسوم لديها على الدفع الآلي، ومن خلال البطاقات البنكية والشيكات المصرفية المصدقة.

ويذكر في هذا الصدد أنه، ومع مطلع عام 2020 اعتمدت

المراسلات

رسالة مقابل (8244) رسالة في العام السابق. وصدر عنها (3339) رسالة مقابل (3405) رسائل في عام 2018.

أما عدد الرسائل الدورية التي صدرت عن الغرفة عام 2019 فبلغ (386,732) رسالة مقابل (321,872) رسالة في عام 2018.

تعد المراسلات التي ترسلها أو تتلقاها الغرفة بمثابة جسر يربط رجال الأعمال الكويتيين بمجتمع الأعمال العربي والدولي. وبالتالي فإنها تعكس نشاط الغرفة كهمزة وصل بين رجال الأعمال والمؤسسات في الكويت ونظرائهم في الخارج.

وبلغ عدد الرسائل التي تلقتها الغرفة عام 2019 (6860)

جدول رقم (3)

مجموع مراسلات الغرفة 1960 - 2019

السنة	الرسائل الواردة	الرسائل الصادرة	الرسائل الدورية الصادرة
1960	1,300	1,700	2,300
1970	5,039	5,763	24,064
1980	9,763	9,646	48,388
1989	9,781	9,958	81,495
1992	10,924	11,037	67,413
2000	9,380	8,195	61,390
2005	9,230	6,415	80,333
2010	8,431	4,791	228,678
2011	7,969	4,519	263,528
2012	7,678	4,021	239,130

تابع مجموع مراسلات الغرفة

السنة	الرسائل الواردة	الرسائل الصادرة	الرسائل الدورية الصادرة
2013	7,855	3,698	179,868
2014	8,002	3,827	147,274
2015	8,227	3,620	96,561
2016	7,511	3,260	287,577
2017	7,351	3,387	338,162
2018	8,244	3,405	321,872
2019	6,860	3,339	386,732

اللجان

دولة الكويت، وهي لجان لا تشكلها الغرفة، وإنما تشكلها جهة حكومية وتدعى الغرفة للمشاركة في عضويتها، ويتم تشكيل بعض هذه اللجان أحياناً، من قبل مؤسسات مدنية تدعو الغرفة لعضويتها. وهذه اللجان يمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة حسب طبيعة مهمتها وقرار تشكيلها.

وزع مجلس إدارة الغرفة أعماله بين عدد من اللجان الدائمة (من أعضائه ومن غير أعضائه)، أما ما يعرض على الغرفة من قضايا وأمور طارئة لا تدخل في اختصاص إحدى اللجان الدائمة، فتشكل الغرفة لجنة مؤقتة لبحثها، وينتهي عمل هذه اللجنة بانتهاء مهمتها.

وتشارك الغرفة في العديد من اللجان المشتركة داخل

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

3 - لجنة الصناعة والعمل:

تختص بشؤون الصناعة والتصنيع في البلاد، وتمثيل الغرفة في اللجان والهيئات الصناعية المحلية والدولية، والإشراف على الدراسات الصناعية، كما تختص بمشاكل ومواضيع العمل والعمالة، وتمثيل الغرفة في مؤتمرات العمل العربية والدولية، وفي المؤسسات المختصة بالتدريب المهني بالبلاد، وتشرف على الدراسات العمالية ودراسات العمل والإنتاجية.

4 - لجنة التجارة والنقل:

وتختص بشؤون التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والإشراف على الدراسات المتعلقة بهما. كما تهتم بشؤون النقل بأنواعه، والملاحة ومواضيعها، وشؤون الجمارك والموانئ، وحماية المستهلك.

1 - مكتب الغرفة:

يعتبر مكتب الغرفة بمثابة اللجنة الإدارية والمالية، ويجتمع بسرعة للبت في القضايا العاجلة ويحيل الهام منها بعد دراسته إلى مجلس الإدارة.

2 - لجنة العضوية والعرف التجاري:

تختص بكافة أمور عضوية الغرفة، وتضع المقترحات والتوصيات الخاصة بشروط التسجيل في الغرفة، وتقوم بالإشراف على إجراء وإصدار شهادات من الغرفة بالكشوفات التي تجريها على البضائع وتحديد حالتها وكمياتها. كما تختص بتحديد العرف التجاري.

وتختار الغرفة ممثليها في مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري من أعضاء هذه اللجنة.

5 - لجنة المالية والاستثمار:

تختص بمواضيع الميزانية العامة للدولة والتخطيط الاقتصادي، والمواضيع الاقتصادية العامة، كما تختص بشؤون الاستثمار محلياً ودولياً، والأمور النقدية وشؤون المصارف وشركات الاستثمار وشؤون سوق الأوراق المالية، والدراسات

المتعلقة بكل هذه المواضيع.

6 - لجنة المشاريع العامة والإسكان:

تختص بأمر الإسكان والسياسات الإسكانية، وقطاع المقاولات والمقاولين بشكل عام، وأمر الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والطرق، وكافة الدراسات المتعلقة بهذه المواضيع.

أهم اللجان الكويتية الدائمة والمؤقتة التي تشارك فيها الغرفة

- اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية.
- اللجنة العليا للسياحة.
- اللجنة الوطنية لحماية المستهلك.
- اللجنة العليا لسلامة الأغذية.
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة.
- لجنة تحسين مؤشر بدء النشاط التجاري.
- لجنة مراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد.
- اللجنة الفرعية لكفاءة الطاقة لأجهزة التبريد والغسالات.
- اللجنة العليا للإشراف على تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الفساد.
- فريق العمل الإداري للجنة العليا لمؤتمر مكافحة الفساد.
- اللجنة الفنية لوضع اللائحة التنفيذية للأواني المفرغة من الهواء.
- اللجنة التحضيرية الخاصة بجائزة الكويت للتنمية المستدامة.
- لجنة اختيار المتقدمين لبرنامج تأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج.
- اللجنة الدائمة لمسح الأسواق.
- اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال.
- لجنة الشكاوى والتحكيم - الإدارة العامة للطيران المدني.
- اللجنة الكويتية - اليابانية لرجال الأعمال.
- لجنة المنح الدراسية للفائقين (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي).

تشارك الغرفة في العديد من الهيئات والمجالس واللجان التي تتعلق باختصاصها، منها ما هو دائم، ومنها ما يختص بمهمة محددة بالذات تنتهي مع انتهائها. ومن أهم هذه اللجان:

- اللجنة العامة للتوحيد القياسي.
- الهيئة العامة للصناعة.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية.
- اللجنة الاستشارية للسياسات التجارية.
- لجنة إنشاء منظومة المؤهلات المهنية الكويتية.
- اللجنة العليا للمؤتمر الوطني لتطوير التعليم.
- اللجنة الاستشارية لشؤون العمل.
- مجلس أمناء مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية.
- اللجنة الوطنية للمسؤولية المجتمعية.
- لجنة استشارية للمناطق الحرة.
- اللجنة الدائمة لتنظيم أوضاع العمالة الوافدة في القطاع الأهلي.
- اللجنة الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- الهيئة العامة للبيئة.
- المجلس الاستشاري لبرنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت.
- لجنة دراسة محاضر ضبط المخالفات التجارية.

- لجنة إعداد اللائحة التنفيذية لقانون مراقب الحسابات.
- اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- لجنة التحقيق في الشكاوى التجارية.
- لجنة تنظيم مؤتمر تحسين السياسات العامة ومناخ الاستثمار في الدول العربية.
- اللجنة المشتركة للمعارض الخارجية.
- اللجنة الفنية لإعداد مشروع مواصفات قياسية بشأن شحن السيارات الكهربائية.
- اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

- فريق عمل مراجعة وضع المعايير الفنية لتصنيف المقاولين ومتعهدي المقاولات.
- لجنة تكريم المشروعات الرائدة للعمل الاجتماعي في القطاعين الأهلي والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي.
- لجنة التأكد من مطابقة السلع والخدمات لمواصفات ومقاييس الجودة.
- اللجنة العليا لإدارة المعاهد الأهلية.
- لجنة بحث الإجراءات اللازمة لتأسيس شركات ذات الغرض الخاص.
- اللجنة الوطنية لمواصفات التشييد ومواد البناء.
- مجلس الشراكة الاستشاري الموحد (شركة نفط الكويت).

مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير - 2019

استمر المركز بتقديم الاستشارات للجهات ذات العلاقة وإجراء دراسة مسح للاحتياجات التدريبية لشركات القطاع الخاص في دولة الكويت، وذلك لتمكين المركز من تقديم برامج تدريبية متميزة. وقد ساهمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مشكورة، بفعالية في دعم تنفيذ عدد من برامج المركز الموجهة لشركات القطاع الخاص.

كما استمر المركز بالإشراف على برامج المنح الدراسية التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة الكويت والمعنية بتقديم منح دراسية للدراسات العليا لدرجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال وتخصص القانون التجاري.

قام مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير خلال عام 2019، بتنفيذ عدد من برامج التدريب اشتملت على برامج تدريب قصيرة وبرامج مهنية طويلة موجهة لعدد من القطاعات الخاصة والحكومية، حيث بلغت (49) برنامجاً. وقد حظي العاملون بشركات القطاع الخاص بالنصيب الرئيسي من البرامج التي نفذها المركز. وقد بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية للعام 2019 حوالي (1550) مشاركاً بتنامٍ مضطرد عن السنوات السابقة، وتمثل اعداد المتدربين واعداد البرامج التدريبية لهذا العام مستويات متقدمة، وذلك مساهمة من المركز في خدمة بيئة الأعمال المحلية وتنمية مهارات العاملين فيه. كما

البرامج التي نفذها المركز خلال عام 2019

عدد المشاركين	فترة انعقاد البرنامج	البرامج التدريبية القصيرة
الجهة المستفيدة (شركات القطاع الخاص والوزارات)		
23	20 - 24 يناير 2019	1 تنمية وتنوع المحاصيل الزراعية (العبدلي)
27	27 - 31 يناير 2019	2 تنمية وتنوع المحاصيل الزراعية (الوفرة)
7	17 - 19 مارس 2019	3 أساسيات التخطيط الاستراتيجي المؤسسي
11	17 - 20 مارس 2019	4 القراءة المبسطة وتحليل ميزانيات الشركات والحسابات الختامية لغير الماليين
16	24 - 27 مارس 2019	5 التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة للمؤسسات

عدد المشاركين	فترة انعقاد البرنامج	البرامج التدريبية القصيرة	الجهة المستفيدة (شركات القطاع الخاص والوزارات)
17	28-24 مارس 2019	الشهادة العالمية الاحترافية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ICA International Advanced Certificate in Anti Money Laundering	6
45	26 مارس 2019	ديوانية المبادرين	7
7	31 مارس - 3 ابريل 2019	أساسيات التدقيق المالي	8
22	31 مارس - 4 ابريل 2019	أساسيات إبرام العقود وأفضل الممارسات في صياغتها	9
7	7- 8 ابريل 2019	استشارات مالية واعداد دراسات جدوى	10
11	7 - 10 ابريل 2019	إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية	11
18	7-10 ابريل 2019	استشارات قانونية	12
10	8 - 10 ابريل 2019	أساسيات تحليل وإدارة المخاطر	13
14	14 - 18 ابريل 2019	الشهادة الدولية الاحترافية المتقدمة في الالتزام الرقابي ICA-International Advanced Certificate in Regulatory Compliance	14
55	15 ابريل 2019	ورشة عمل عن مكافحة غسل الأموال	15
47	16 ابريل 2019	ورشة عمل عن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر	16
12	21 - 23 ابريل 2019	أساسيات إعداد المدربين المعتمدين - المرحلة الأولى Train of Trainers	17
14	28 - 30 ابريل 2019	مستجدات قانون العمل الكويتي الجديد رقم 6 لسنة 2010 مقارنة مع قانون العمل الملغي رقم 38 لسنة 1964	18
37	30 ابريل 2019	ورشة عمل عن دراسة الجدوى الاقتصادية	19
16	28 ابريل - 1 مايو 2019	مبادئ وأدوات الادارة الفعالة للمشاريع - PMP (Effective Project Management)	20
60	1 مايو 2019	ورشة عمل عن كيف تحمي الملكية الفكرية لمشروعك الصغير والمتوسط	21
69	21 مايو 2019	ديوانية المبادرين	22
24	15 - 19 سبتمبر 2019	الشهادة الدولية الاحترافية المتقدمة في الالتزام الرقابي (ICA-International Advanced Certificate in Regulatory Compliance)	23
14	22 - 25 سبتمبر 2019	إعداد وكتابة التقارير الفنية	24
24	6 - 9 أكتوبر 2019	التبؤ باستخدام البيانات والذكاء الاصطناعي	25
27	13- 17 أكتوبر 2019	الشهادة العالمية الاحترافية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ICA International Advanced Certificate in Anti money laundering	26
75	14 أكتوبر 2019	ورشة عمل عن حوكمة الشركات	27
58	15 أكتوبر 2019	ورشة عمل عن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر	28
60	16 أكتوبر 2019	ورشة عمل عن مكافحة غسل الأموال	29
70	22 أكتوبر 2019	ورشة عمل عن مبادئ نظام جودة الغذاء HACCP ISO 22000- 2018	30
35	27 أكتوبر 2019	ورشة عمل عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع	31
13	27 - 30 أكتوبر 2019	برنامج تدريبي عن " نظم الرقابة الداخلية الحديثة " Internal Control COSO / COCO	32

عدد المشاركين	فترة انعقاد البرنامج	البرامج التدريبية القصيرة	الجهة المستفيدة (شركات القطاع الخاص والوزارات)
30	3 - 6 نوفمبر 2019	إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع	33
82	5 نوفمبر 2019	ورشة: Risk analysis and acritical Point for HACCP and its requirements	34
42	11 - 14 نوفمبر 2019	جودة وسلامة الغذاء وحماية المستهلك Food quality, Food Safety and consumer Protection	35
17	11 نوفمبر - 11 ديسمبر 2019	(اللغة الانجليزية للأعمال - المرحلة الأولى) (Preliminary) "Business English Language" Cambridge Business English Certificate - BEC - part-1	36
21	17 - 20 نوفمبر 2019	إعداد الموازنات التقديرية	37
49	24 - 26 نوفمبر 2019	التقييم العقاري	38
13	24 - 27 نوفمبر 2019	التطبيقات العملية لحوكمة الشركات	39
56	24 نوفمبر - 18 ديسمبر 2019	مشروع تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	40
46	1 - 4 ديسمبر 2019	ISO 22000:2018 for food safety management systems	41
26	1 - 4 ديسمبر 2019	الوقاية من الحريق للمهندسين والمختصين من غير العاملين بالإطفاء	42
12	8 - 10 ديسمبر 2019	تسويق الاختراعات والتكنولوجيا Inventions and Technology Commercialization	43
20	8 - 11 ديسمبر 2019	السلامة من الحريق لمفتشي ومراقبي السلامة	44
36	9 - 12 ديسمبر 2019	الاستزراع السمكي (الوفرة)	45
33	14 - 17 ديسمبر 2019	الاستزراع السمكي (العبدلي)	46
34	15 - 18 ديسمبر 2019	المهارات المتقدمة في مجال خدمة العملاء	47
26	15 - 19 ديسمبر 2019	أساسيات التأمين ووثائق التأمين	48
26	22 - 26 ديسمبر 2019	أساسيات التأمين ووثائق التأمين	49

- تصميم وبرمجة المواقع الالكترونية

ثالثاً: برنامج اللغة الانجليزية للأعمال:

قام مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتتمية والتطوير بالتعاون مع مركز اللغات بجامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بتنفيذ برنامج (اللغة الانجليزية للأعمال) الموجه لمنتسبي شركات القطاع الخاص والذي يهدف إلى تنمية مهارات اللغة الانجليزية للعاملين في السوق المحلي.

ومن الجدير بالذكر أن البرنامج يقوم بتدريس (منهج كامبريدج للغة الانجليزية للأعمال) والذي يؤهل المنتسبين فيه للتقدم بعدها لاختبار شهادة جامعة كامبريدج المتقدمة للغة الانجليزية وامتحان الأيلز.

أولاً: برامج التدريب القصيرة:

نفذ المركز (30) برنامجاً تدريبياً قصيراً، والبرامج التدريبية القصيرة تكون مدتها الزمنية أسبوعاً واحداً، حيث تغطي عدداً من المهارات الأساسية مثل المهارات الادارية والقانونية والمحاسبية والمالية ومهارات تنمية الابداع والتخطيط الاستراتيجي..... إلخ.

ثانياً: برامج التدريب المهني:

نفذ المركز عدداً من البرامج المهنية مثل:

- الهندسة القيمية

- التصميم والجرافيك ديزاين

منذ أربع سنوات مضت، وبالتعاون مع الاتحاد العالمي للالتزام ICA وجامعة مانشستر في بريطانيا، بتنفيذ كل من البرامج التالية التي يتم عقدها دورياً كل سنة:

1- الشهادة العالمية الاحترافية المتقدمة في الالتزام وإدارة المخاطر في مجال الأعمال (ICA Advanced Certificate in Risk & Business Compliance).

2 - الشهادة العالمية الاحترافية المتقدمة في مكافحة غسل الأموال.

وقد شارك في هذه البرامج لهذا العام (82) متدرباً من شركات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وسوق العمل المحلي. كما شارك (295) متدرباً في ورش العمل المتخصصة بالالتزام وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات التي أقامها المركز في عام 2019.

ومن الجدير بالذكر أن هذه البرامج من البرامج المهنية الاحترافية المتخصصة عالمياً تنتهي باختبارات دولية يُمنح من اجتازها شهادة احترافية في هذين التخصصين، حيث يُعتبران من المهارات الرئيسية التي يحتاجها سوق العمل المحلي والشركات العاملة به، وذلك تمشياً وامتثالاً لمتطلبات هيئة أسواق المال وأساسيات حوكمة الشركات والمؤسسات الأهلية والحكومية ■

رابعاً: زيادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

استمر مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بتقديم برامج «أكاديمية المبادرين» وهو مشروع (دبلوم ريادة الأعمال - تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) على التوالي للسنوات الستة الماضية وذلك بالتعاون مع كل من الصندوق الوطني للدعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وقد شارك في هذا البرنامج حوالي (60) متدرباً من أرباب الأعمال والمبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما استمر المركز بعقد «ديوانية المبادرين» والتي تعد أحد البرامج الطموحة التي يقوم المركز من خلالها بالتواصل مع المبادرين الذين التحقوا ببرامجه التدريبية.

كما قام المركز بتقديم خدمات الاستشارات الفنية والقانونية والارشاد للمبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على شكل منفرد والتي استفاد منها عدد من المبادرين من أجل تقديم مشاريعهم للجهات التمويلية.

خامساً: برامج تخصصية بالتعاون مع الاتحاد العالمي للالتزام (ICA)؛

وقد قام مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير

الغرفة تبتعث ستة طلبة كويتيين لدرجة الماجستير لعام 2019

عادة في بداية كل عام الاعلان عن فتح باب الترشيح للمنح الدراسية لمن تطبق عليهم شروط المنحة المعلن عنها في وسائل الاعلام وموقع الغرفة الالكتروني.

وبهذه الدفعة يبلغ عدد المبتعثين خلال السنوات الماضية (41) مبتعثاً، حيث انهى (34) مبتعثاً دراستهم حسب الخطة الدراسية لهم، ولا يزال الآخرون في طور الدراسة.

مما يذكر أن أحد مبتعثي غرفة تجارة وصناعة الكويت المتفوقين السيد/ حسين حبيب السيد إبراهيم بالمركز الثالث في مسابقة عالمية تقام في فرنسا يشارك فيها أكثر من (100) دولة حول العالم، وتنافس رواد الأعمال والمبادرين بأفكار إبداعية ضمن منافسة «get in the ring»، وهي مسابقة حول الجديد في الابداعات التكنولوجية التي تعود بالفائدة على المجتمعات في المجال المالي، التعليمي، الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا المال..... الخ ■

قدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت في أواخر يوليو 2019، ست منح دراسية للطلبة الكويتيين ضمن برنامج المنح الدراسية التابع لها وذلك على ضوء ما تم الإعلان عنه سابقاً في بداية عام 2019، حيث تم تطبيق معايير المفاضلة بين المتقدمين لاختيار الفائزين بالمنح الدراسية لهذا العام.

ويأتي ذلك مساهمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت في تعزيز المعرفة العلمية لدى الشباب الكويتي وإتاحة الفرصة لهم للتزود العلمي والحصول على شهادات عليا من أرقى الجامعات في العالم، ليكونوا رافداً للاقتصاد الكويتي، وذلك إدراكاً من الغرفة لمسؤوليتها الاجتماعية ولدورها بالمساهمة بالتنمية البشرية في الدولة بما يعود على الاقتصاد الوطني بالفائدة والتمكين، وحرصها على تشجيع الكوادر الوطنية وإتاحة فرص استكمال التعليم ما بعد الجامعي والدراسات العليا.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدفعة من الطلبة المبتعثين هي الدفعة التاسعة على التوالي خلال السنوات الماضية، إذ يتم

مركز الكويت للتحكيم التجاري عام 2019

تفعيل اتفاقيات التعاون المبرمة مع مختلف الجهات بما يحقق أهداف المركز، وتمثل ذلك من خلال الأنشطة التالية:

الدورات:

1 - دورة «الطرق البديلة لحل المنازعات»:

في إطار برنامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السنوي باسم «برنامج تدريب القانونيين حديثي التخرج» قدم المركز دوره «الطرق البديلة لحل المنازعات» مرتين خلال عام 2019 الأولى في الفترة 6 - 8 يناير والثانية في الفترة 24 - 26 ديسمبر 2019، وبلغ إجمالي المتدربين في الدورتين سبعين متدرباً.

2- دورة «إعداد المحكمين»:

أقام المركز البرنامج التدريبي «برنامج إعداد المحكمين» للسنة العاشرة على التوالي بجميع المراحل الثلاث وبمشاركة 11 متدرباً وذلك في الفترة 14 - 30 أبريل 2019.

ورش العمل والمؤتمرات:

1 - ورشة عمل «دور الوساطة في حل النزاعات الناشئة»:

أقام المركز ورشة عمل بعنوان «دور الوساطة في حل النزاعات الناشئة» بالتعاون مع برنامج CLDP التابع لوزارة التجارة والعدل الأمريكيين، وذلك يوم 22 أبريل 2019 بمشاركة (163) من المحكمين والخبراء والقانونيين والاقتصاديين.

الاجتماعات والزيارات الخارجية:

1- اجتماع مجلس إدارة «دار القرار»:

استضاف المركز فعاليات الاجتماع الـ (74) لمجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي «دار القرار» يوم 15 سبتمبر 2019.

2- زيارة محكمة التحكيم الدائمة - لاهاي:

قام وفد من المركز بزيارة إلى محكمة التحكيم الدائمة ومحكمة العدل الدولية بلاهاي خلال الفترة من 4-7 نوفمبر 2019.

في سياق اهتمام مركز الكويت للتحكيم التجاري بنشر ثقافة التحكيم وتعزيز دوره كنظام قضائي لتسوية المنازعات التجارية ليكون أداة متميزة تسهم في نمو الاقتصاد وجذب الاستثمارات الخارجية، ولسعيه الدائم والدؤوب في إعداد جيل من المحكمين وتأهيلهم من خلال تنفيذ برامج تدريبية، نعرض فيما يلي أبرز أعمال المركز خلال عام 2019 على النحو التالي:

مجلس الإدارة:

عقد مجلس إدارة المركز أربعة اجتماعات استعرض خلالها أعمال المركز وتناول العديد من المواضيع المتعلقة به.

اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية سبعة اجتماعات أشرفت من خلالها على سير قضايا التحكيم والتوفيق في المركز إضافة لمتابعة كافة المسائل المتعلقة بالأمانة العامة.

المحكمون والخبراء:

تم قبول طلبات القيد لعدد (25) محكماً وموقفاً، كما تم قبول طلبات القيد لخبيرين.

القضايا:

بلغ عدد القضايا المعروضة على المركز خلال العام (33) قضية وقد بلغ إجمالي قيمة المطالبات في طلبات التحكيم المعروضة (10,111,280/902 د.ك.) (عشرة ملايين ومائة وأحد عشر ألفاً ومائتين وثمانين ديناراً وتسعمائة واثنين فلس).

هذا بالإضافة إلى العديد من طلبات التحكيم غير المقبولة نظراً لعدم استيفاء الشروط الخاصة بالتحكيم أو عدم اختصاص المركز بنظر النزاع.

نشاط الأمانة العامة:

ركزت الأمانة العامة للمركز من خلال أنشطتها على تحقيق رسالته بنشر ثقافة التحكيم والعمل على تطوير ورفع كفاءة المحكمين والخبراء المقيدين، بالإضافة إلى العمل على تحسين البيئة القانونية لممارسة الأعمال التجارية، وتعزيز التعاون بين المركز والجهات ذات الصلة، كما حرصت الأمانة العامة على

مركز أصحاب الأعمال

يُعد مركز أصحاب الأعمال بالغرفة البوابة الرئيسية للحصول على مختلف المعلومات التجارية والصناعية والقانونية والخدمات الأخرى التي تقدمها الغرفة، ذلك أنه همزة الوصل بين أعضاء الغرفة ومراجعها من جهة، وبين مختلف إداراتها وأقسامها من جهة ثانية.

ويبين الجدول التالي ما قدمه المركز من خدمات خلال عام 2019:

م	أنواع الخدمات والمعلومات	المجموع
1	خدمة الرد على الاستعلام الهاتفي لأصحاب الأعمال داخل الكويت.	3077
2	خدمة الرد على الاستعلام الهاتفي لأصحاب الأعمال خارج الكويت.	2118
3	تقديم الخدمات والمعلومات لأصحاب الأعمال بحضورهم شخصياً للمركز.	276
4	الاستعلام التجاري (بيانات أعضاء الغرفة).	379
5	الاشتراك بمجلة الاقتصاد الكويتي.	-
6	المراسلات البريدية.	422
7	المراسلات الإلكترونية E-MAIL.	2654
8	طلب نشر اسم العضو في مجلات الغرف العربية والأجنبية.	-
9	الاستعلام عن السمعة التجارية لعضو بالغرف العربية والأجنبية.	4
10	خدمات التصوير.	88
11	شكوى تجارية.	31
12	خدمة انجاز معاملة عضو بإدارة المعاملات.	411
13	مقابلات أصحاب الأعمال مع ممثلي الإدارات المتخصصة بالغرفة.	33
14	مستخدمو خدمة الانترنت المجانية من أعضاء الغرفة بالمركز.	268
15	تحديث بيانات الأعضاء المنتسبين للغرفة.	942

الفصل الخامس

الحسابات الختامية

الحسابات الختامية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين

غرفة تجارة وصناعة الكويت

دولة الكويت

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة الكويت (الغرفة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2019 وعن نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. أن مسؤولياتنا وفق تلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما اننا مستقلين عن الغرفة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات وميثاق الاخلاقية. اننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسئولية الادارة حول البيانات المالية

ان الادارة هي الجهة المسؤولة عن اعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الضبط الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من اعداد البيانات المالية بشكل خال من فروقات مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون ادارة الغرفة مسؤولة عن تقييم قدرة الغرفة على تحقيق الاستمرارية، والافصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الادارة تصفية الغرفة أو ايقاف أنشطتها، أو عدم توفر أي بديل آخر واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

مسئوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

ان أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية، بشكل متكامل، خالية من فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، واصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. ان التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها.

إن الفروقات يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ وتعتبر مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة. عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الفروقات المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الغش تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل تضارب، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الضبط الداخلي.
- استيعاب إجراءات الضبط الداخلي التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الضبط الداخلي للغرفة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والايضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الادارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الادارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما اذا كان هناك أمور جوهرية قائمة ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير الى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الغرفة على تحقيق الاستمرارية. واذا ما توصلنا الى وجود تلك الشكوك الجوهرية، فان علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق والى الافصاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما اذا كانت تلك الافصاحات غير ملائمة، سوف يؤدي ذلك الى تعديل رأينا. ان استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي الى عدم قدرة الغرفة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الاطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الافصاحات، وفيما اذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الغرفة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وقد اجري الجرد وفقاً للاصول المرعية.

عبد اللطيف محمد العيبان (CPA)

(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)

جرانت ثورنتون - القطامي والعيبان وشركاهم

بيان الدخل كما في 31 ديسمبر 2019

السنة المنتهية في 31 ديسمبر <u>2018</u> د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر <u>2019</u> د.ك	إيضاحات	
			الإيرادات
5,728,229	6,145,917	6	رسوم محصلة
119,392	77,974	7	صافي إيراد مبنى الغرفة
628,770	795,706		إيراد فوائد
(11,248)	(8,316)	8	صافي تكلفة المجلة
10,968	(16,017)	9	صافي (عجز) / وفر مركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير
12,433	(47,634)	10	صافي (عجز) / وفر مركز الكويت للتحكيم التجاري
6,488,544	6,947,630		مجموع الإيرادات
			المصاريف والأعباء الأخرى
(4,602,648)	(4,164,929)	11	المصاريف العمومية والادارية
(81,193)	(88,512)		مصاريف الانترنت
(6,935)	(6,041)		مصاريف مشاركات في معارض محليه ودوليه
(10,958)	(16,600)		مصاريف دورات تدريبية
(934,691)	(951,821)	أ - 12	استهلاك ممتلكات والات ومعدات
(5,636,425)	(5,227,903)		مجموع المصاريف والأعباء الأخرى
852,119	1,719,727		وفر السنة
-	-		إيرادات اخرى شاملة للسنة
852,119	1,719,727		الوفر الشامل للسنة

إن الإيضاحات المبينة في نهاية التقرير تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2019

31 ديسمبر 2018 د.ك	31 ديسمبر 2019 د.ك	إيضاحات	الموجودات
7,957,974	7,110,746	12	موجودات غير متداولة ممتلكات والآلات ومعدات
			موجودات متداولة
671,078	760,278	13	ذمم مدينة وحسابات مدينة أخرى
31,747	46,832		نقد في الصندوق
632,504	606,790	14	أرصدة لدى البنوك
23,715,000	26,020,000	15	ودائع لأجل
25,050,329	27,433,900		مجموع الموجودات المتداولة
33,008,303	34,544,646		مجموع الموجودات
			حقوق ملكية الغرفة والمطلوبات
			حقوق ملكية الغرفة
26,359,283	27,211,402		الاحتياطي العام
852,119	1,719,727		وفر السنة
27,211,402	28,931,129		مجموع حقوق الغرفة
			مطلوبات غير متداولة
3,860,349	3,920,978		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
			مطلوبات متداولة
244,242	122,691	16	ذمم دائنه وحسابات دائنة أخرى
300,974	85,272		مصاريف مستحقة
343,509	310,262		مخصص إجازات مستحقة
920,955	1,007,800		إيرادات مقبوضة مقدماً
126,872	166,514	17	أمانات للغير
1,936,552	1,692,539		مجموع المطلوبات المتداولة
33,008,303	34,544,646		مجموع حقوق ملكية الغرفة والمطلوبات

أمين الصندوق الفخري

عبدالله سعود الحميضي

رئيس مجلس الإدارة

علي محمد ثنيان الغانم

إن الإيضاحات المبينة في نهاية التقرير تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق ملكية الغرفة

مجموع حقوق ملكية الغرفة	صافي الوفر	الاحتياطي العام	
د.ك	د.ك	د.ك	
26,359,283	875,349	25,483,934	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
852,119	852,119	-	الوفر الشامل للسنة
-	(875,349)	875,349	محول الى الاحتياطي العام
27,211,402	852,119	26,359,283	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
1,719,727	1,719,727	-	الوفر الشامل للسنة
-	(852,119)	852,119	محول الى الاحتياطي العام
28,931,129	1,719,727	27,211,402	الرصيد في 31 ديسمبر 2019

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في	السنة المنتهية في	ايضاح
31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2019	
د.ك	د.ك	
852,119	1,719,727	أنشطة التشغيل
		وفر السنه
		التعديلات:
934,691	951,821	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات
478,152	320,110	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(26,519)	(259,481)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
2,238,443	2,732,177	
		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(91,212)	(89,200)	ذمم مدينة وحسابات مدينه اخرى
155,251	(121,551)	ذمم دائنه وحسابات دائنه اخرى
178,732	(215,702)	مصاريف مستحقه
5,194	(33,247)	مخصص اجازات مستحقه
23,381	86,845	ايرادات مقبوضه مقدما
36,629	(16,703)	امانات للغير
2,546,418	2,342,619	صافي النقد الناتج من انشطه التشغيل
		انشطة الاستثمار
(1,810,000)	(2,305,000)	ودائع لاجل
(843,567)	(104,593)	شراء ممتلكات واليات ومعدات
7,085	-	القيمة الدفترية لممتلكات واليات ومعدات مستبعده
(2,646,482)	(2,409,593)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
(100,064)	(66,974)	النقص في النقد وشبه النقد
672,109	572,045	18 النقد وشبه النقد في اول السنه
572,045	505,071	18 النقد وشبه النقد في اخر السنه

إن الإيضاحات المبينة في نهاية التقرير تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

1- أهداف الغرفة

غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤسسة ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترفيتها، وتمتع الغرفة بالشخصية الاعتبارية فلها ضمن نطاق هذا القانون حق التملك والبيع والشراء والتقاضي والرهن وقبول التبرعات والهبات وعقد القروض وغير ذلك من الاعمال التي تدخل في حدود اختصاصها .

ان عنوان الغرفة المسجل والذي من خلاله تقوم الغرفة بأنشطتها الرئيسية هو: القبله - قطعة 1 - ش عبدالعزيز حمد الصقر - قسيمة 900087.

تم المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (بما في ذلك بيانات المقارنة) والموافقة على اصدارها من قبل ادارة الغرفة بتاريخ 16 فبراير 2020.

2- بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

3- التغييرات في السياسات المحاسبية

3.1 المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل الغرفة

هناك عدد من المعايير الجديدة والمعدلة مفعلة للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2019 والتي تم تطبيقها من قبل الغرفة. فيما يلي المعلومات حول هذه المعايير الجديدة:

يفعل للفترات السنوية
التي تبدأ في

المعيار او التفسير

1 يناير 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

1 يناير 2019

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) - الأدوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) باصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 «الأدوات المالية» (2014) ما يمثل اتمام خطته لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 «الأدوات المالية: التحقق والقياس». يقوم المعيار الجديد بادخال تغييرات واسعة النطاق على تعليمات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بتصنيف وقياس الاصول المالية كما يقوم ايضا بادخال نموذج «خسارة ائتمانية متوقعة» جديد خاص بهبوط قيمة الاصول المالية. يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أيضا بتقديم تعليمات جديدة حول تطبيق محاسبة التحوط.

فيما يلي المجالات الرئيسية للأثر:

- ان تصنيف وقياس الاصول المالية يستند الى المعايير الجديدة التي تراعي التدفقات النقدية التعاقدية للاصول ونموذج الاعمال الذي يتم فيه ادارتها .
- ان اي هبوط في القيمة مبني على خسارة ائتمانية متوقعة يسجل على الذمم التجارية المدينة والاستثمارات في الاصول من نوع الديون المصنفة حاليا كاستثمارات متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ما لم يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر وفقا للمعايير الجديدة.
- لم يعد بالإمكان قياس الاستثمارات في الاسهم بالتكلفة ناقصا هبوط القيمة وجميع هذه الاستثمارات يتم قياسها عوضا عن ذلك بالقيمة العادلة. يتم عرض التغييرات في القيمة العادلة في الارباح او الخسائر ما لم تقم الغرفة بتصنيف نهائي لا رجعة فيه

لعرضها في الإيرادات الشاملة الأخرى.

• إذا استمرت الغرفة باختيار خيار القيمة العادلة لبعض الخصوم المالية، عندها يتم عرض تغيرات القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الحد الذي ترتبط فيه تلك التغيرات بمخاطر الائتمان الخاصة بالغرفة.

يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: مقاسة بالتكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يقوم المعيار بحذف فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الخاصة بالاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمدينين والاستثمارات المتاحة للبيع. التصنيف والقياس:

إن الذمم المدينة محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات أصل الدين والفائدة. هذا وقد قامت إدارة الغرفة بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات واستنتجت بأنها تفي بالمعايير الخاصة بقياس التكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. لذا، لا يوجد هناك حاجة لإعادة القياس لهذه الأدوات. انخفاض القيمة:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أن تقوم الغرفة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على جميع أصولها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الغرفة استلامها. يتم بعد ذلك خصم النقص بالتقريب إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، تقوم الغرفة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

• خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً: تتمثل هذه الخسائر في الخسائر التي تنتج عن أحداث افتراضية محتملة خلال الاثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير؛ و

• خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة: تتمثل هذه الخسائر في الخسائر التي تنتج عن أحداث افتراضية محتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

لم يكن لتطبيق هذا المعيار تأثير مادي على البيانات المالية للغرفة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 محل معيار المحاسبة الدولي 17 وثلاثة تفسيرات ذات صلة. قدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 متطلبات جديدة ومعدلة فيما يتعلق بمحاسبة عقود الإيجار. ونتيجة لذلك، أصبحت محاسبة المستأجر الآن مختلفة بشكل كبير وتزيل التمييز بين الإيجارات التمويلية والتشغيلية. يتطلب الأمر الآن الاعتراف بأصل «حق انتفاع» والتزام عقد الإيجار في تاريخ بدء جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة. ومع ذلك، بقيت المحاسبة من قبل المؤجر إلى حد كبير دون تغيير. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية للغرفة.

لم يكن لتطبيق هذا المعيار تأثير مادي على البيانات المالية للغرفة.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

4.1 اعتبارات عامة

إن السياسات المحاسبية الهامة التي تم استخدامها لإعداد هذه البيانات المالية هي:

تم إعداد البيانات المالية للغرفة على أساس التكلفة التاريخية. تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي («د.ك.») وهو عملة التشغيل والعرض للغرفة.

تم إعداد البيانات المالية باستخدام أسس القياس المحددة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ولكل أصل أو خصم أو إيراد أو مصروف على حدة. تم بيان أسس القياس بشكل أوفر ضمن السياسات المحاسبية أدناه.

4.2 عرض البيانات المالية

تم عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS) رقم (1): عرض البيانات المالية (معدل في 2007). حيث اختارت

الغرفة ان تعرض بيان الدخل الشامل.

4.3 تحقق الايراد

تحتسب ايرادات الإيجارات على أساس مبدأ الاستحقاق.

تحتسب ايرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويؤخذ في الاعتبار مبلغ الأصل القائم ومعدل الفائدة.

ايرادات الاشتراكات وتصديق الفواتير وتصديق التوافيق وشهادات ورسوم الانتساب تؤخذ عند حدوثها .

4.4 ممتلكات واللات ومعدات

تظهر الممتلكات والالات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسارة هبوط القيمة. تستهلك الغرفة الممتلكات والالات والمعدات على طريقة القسط الثابت بنسب سنوية حددت لاستهلاك الممتلكات والالات والمعدات على فترة العمر الانتاجي المقدر لها.

4.5 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عن فترة الخدمة المتراكمة لكل موظف بتاريخ المركز المالي وفقا للنظام الداخلي للغرفة ووفقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الاهلي.

بموجب القرار رقم (1) لعام 2008 الصادر بتاريخ 7 يناير 2008 وبناء على موافقة هيئة مكتب الغرفة في جلستها رقم 2007/4، المنعقدة بتاريخ 5 ديسمبر 2007، قررت إدارة الغرفة احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين العاملين بالغرفة على اساس كامل آخر راتب شهر تقاضاه بدلا من احتساب المخصص للمبلغ الذي يزيد عن المبلغ الخاضع لسقف التأمينات الاجتماعية وكما كان معمول به سابقا .

4.6 العملات الاجنبية

تقوم المعاملات بالعملات الاجنبية خلال السنة الى الدينار الكويتي بالاسعار السائدة بتاريخ المعاملة، وتقوم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الاجنبية في نهاية السنه الى الدينار الكويتي بالاسعار السائدة بتاريخ المركز المالي، ويؤخذ الفرق الناتج عن التقييم في بيان الدخل الشامل.

5- احكام الادارة الهامة وعدم التأكد من التقديرات

ان اعداد البيانات المالية للغرفة يتطلب من الادارة اتخاذ الاحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على القيمة المدرجة لكل من الايرادات والمصاريف والاصول والخصوم والافصاح عن الالتزامات الطارئة في نهاية فترة التقارير المالية. مع ذلك، فان عدم التأكد من تلك الافتراضات والتقديرات قد تؤدي الى نتائج تتطلب بعض التعديلات غير الجوهرية على القيمة المدرجة لكل من الاصول والخصوم والتي قد تتأثر في الفترات المستقبلية.

أحكام الادارة الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقوم الادارة باتخاذ الاحكام الهامة التالية والتي لها اكبر الاثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية.

عدم التأكد من التقديرات

ان المعلومات حول التقديرات والافتراضات التي لها اهم الاثر على تحقق وقياس الاصول والخصوم والايرادات والمصاريف مبينة ادناه. قد تختلف النتائج الفعلية بصورة جوهرية.

الاعمار الانتاجية للاصول القابلة للاستهلاك

تقوم الادارة بمراجعة تقديرها للاعمار الانتاجية للاصول القابلة للاستهلاك بتاريخ كل تقرير مالي استنادا الى الاستخدام المتوقع للاصول. كما ان التقديرات غير المؤكدة في هذه التقديرات تتعلق بتقادم فني قد يغير استخدام بعض البرامج والمعدات.

<u>2018</u>	<u>2019</u>	6 - رسوم محصلة
د.ك	د.ك	
3,669,990	3,866,985	اشتراكات
440,276	475,316	تصديق فواتير
537,081	552,607	تصديق توافيع
46,744	45,006	تعديل ملفات
597,999	658,620	شهادات الانتساب
374,425	493,965	رسوم الانتساب
61,714	53,418	أخرى مختلفة
5,728,229	6,145,917	

<u>2018</u>	<u>2019</u>	7 - صافي إيراد مبنى الغرفه
د.ك	د.ك	
445,147	447,235	إيراد الإيجار
(325,755)	(369,261)	مصاريف المبنى
119,392	77,974	

<u>2018</u>	<u>2019</u>	8 - صافي تكلفة المجلة
د.ك	د.ك	
9,068	8,333	إيراد المجلة
(20,316)	(16,649)	تكاليف المجلة
(11,248)	(8,316)	

<u>2018</u>	<u>2019</u>	9 - صافي (عجز) / وفر مركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير
د.ك	د.ك	
228,615	263,126	الإيرادات
(2,855)	(2,677)	الاستهلاك
(214,792)	(276,466)	المصاريف
10,968	(16,017)	

<u>2018</u>	<u>2019</u>	10 - صافي (عجز) / وفر مركز الكويت للتحكيم التجاري
د.ك	د.ك	
70,868	32,360	الإيرادات
(58,435)	(79,994)	المصاريف
12,433	(47,634)	

<u>2018</u>	<u>2019</u>	11 - المصاريف العمومية والإدارية
د.ك	د.ك	
2,541,915	2,404,806	رواتب واجور واجازات ومنح للموظفين
452,672	245,757	مؤتمرات وحفلات ووفود وهدايا
255,500	275,297	المسئولية الاجتماعية والاشتراكات
8,094	11,034	بريد وهاتف واتصالات
32,727	27,491	قرطاسية ومطبوعات
9,075	6,171	صيانة وتصلح المعدات
59,425	56,643	مصاريف تأمين ضد الطوارئ
26,186	81,844	صحف واعلام ونشر واعلان
21,714	24,469	مصاريف متنوعة
467,259	308,034	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
139,572	140,547	التأمينات الاجتماعية
85,042	107,274	مصاريف الحاسب الالى
17,204	43,820	استشارات ودراسات
17,917	17,032	مصاريف اخرى مختلفة
167,205	153,849	كهرباء وماء
123,346	153,860	ايجارات
177,795	107,001	البعثات الدراسية
4,602,648	4,164,929	

12- ممتلكات والآت ومعدات

أ - يتألف هذا البند مما يلي :

التكلفة	مبنى المقر	توسعة مبنى المقر	اثاث ومفروشات	معدات وتجهيزات	الحاسب الآلي	السيارات	الاجمالي
د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
1 يناير 2019	12,029,623	4,012,251	756,642	419,310	294,488	125,000	17,637,314
اضافات	-	-	14,938	12,938	76,717	-	104,593
استبعادات	-	-	(896)	(35,371)	(23,549)	(10,000)	(69,816)
31 ديسمبر 2019	12,029,623	4,012,251	770,684	396,877	347,656	115,000	17,672,091
الاستهلاك المتراكم							
1 يناير 2019	8,794,883	160,490	377,227	179,382	92,161	75,197	9,679,340
محمل على بيان الدخل الشامل	481,185	160,490	115,162	97,854	68,380	28,750	951,821
متعلق بالاستبعادات	-	-	(896)	(35,371)	(23,549)	(10,000)	(69,816)
31 ديسمبر 2019	9,276,068	320,980	491,493	241,865	136,992	93,947	10,561,345
القيمة الدفترية							
31 ديسمبر 2019	2,753,555	3,691,271	279,191	155,012	210,664	21,053	7,110,746

ب - يتألف هذا البند مما يلي :

التكلفة	مبنى المقر	توسعة مبنى المقر	اثاث ومفروشات	معدات وتجهيزات	الحاسب الآلي	السيارات	الاجمالي
د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
1 يناير 2018	12,029,623	3,451,187	748,350	312,266	269,351	120,000	16,930,777
اضافات	-	561,064	16,735	120,042	160,726	45,000	843,567
استبعادات	-	-	(8,443)	(12,998)	(75,589)	(40,000)	(137,030)
31 ديسمبر 2018	12,029,623	4,012,251	756,642	419,310	294,488	125,000	17,637,314
الاستهلاك المتراكم							
1 يناير 2018	8,313,698	-	274,234	106,343	98,872	81,447	8,874,594
محمل على بيان الدخل الشامل	481,185	160,490	111,436	86,037	68,878	26,665	934,691
متعلق بالاستبعادات	-	-	(8,443)	(12,998)	(75,589)	(32,915)	(129,945)
31 ديسمبر 2018	8,794,883	160,490	377,227	179,382	92,161	75,197	9,679,340
القيمة الدفترية							
31 ديسمبر 2018	3,234,740	3,851,761	379,415	239,928	202,327	49,803	7,957,974

ب - الأرض المقام عليها مبنى مقر الغرفة مستأجرة من الدولة ابتداء من 15 يوليو 2013 لمدة عشرين سنة.

ج - تستهلك الغرفة الممتلكات والالات والمعدات بالنسب السنويه التاليه :

مبنى المقر 4 % اثاث ومفروشات 15 % معدات وتجهيزات ، الحاسب الآلي، السيارات 25 %

13 - ذمم مدينة وحسابات مدينة أخرى

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
139,889	95,512	ذمم مدينة
51,050	49,290	ذمم الموظفين المدينة
93,181	103,470	مصاريف مدفوعة مقدما
3,880	3,880	تأمينات مسترده
13,965	16,175	حسابات تحت التسوية
56,816	74,887	ايجارات مستحقة
307,563	415,007	فوائد مستحقة
4,734	2,057	موجودات ثابتة تخص مركز عبدالعزيز الصقر للتممية والتطوير
671,078	760,278	

14 - أرصدة لدى البنوك

أ - يتألف هذا البند من أرصدة الحسابات البنكية التالية:

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
430,400	223,980	بنك الكويت الوطني
1,865	3,549	بنك الخليج
20,915	96,948	البنك الاهلي الكويتي
3,574	4,167	البنك التجاري الكويتي
3,934	4,379	البنك الاهلي المتحد
7,625	8,225	بنك برقان
60,885	58,150	بنك الكويت الوطني - حساب ممتاز
5,612	6,320	بيت التمويل الكويتي
23,030	23,016	بنك الكويت الوطني - اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال - (ايضاح 17)
69,176	125,535	بنك الكويت الوطني - مركز الكويت للتحكيم التجاري - (ايضاح 17)
4,784	52,317	بنك الكويت الوطني - أون لاين
704	204	بنك الكويت الوطني - ملتقى الكويت للاستثمار
632,504	606,790	

ب- ان رصيد حساب بنك الكويت الوطني - اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال، ورصيد حساب مركز الكويت للتحكيم التجاري والبالغ مجموعها 148,551 د.ك (مبلغ 92,206 د.ك في 2018)، هي أرصدة بنكية خاصة بالغير، وتظهر مبالغ معادلة لهذه الحسابات ضمن بند امانات للغير. تم خصم تلك الارصدة من النقد وشبه النقد (ايضاح 18) كونها ارصدة نقدية خاصة بالغير.

15 - ودائع لأجل

أ- يتألف هذا البند مما يلي:

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
18,345,000	11,390,000	بنك الخليج
5,370,000	6,630,000	البنك الاهلي الكويتي
-	5,950,000	بنك برقان
-	2,050,000	بنك الكويت الوطني
23,715,000	26,020,000	

ب - الودائع بالدينار الكويتي تستحق خلال سنة وبفوائد تتراوح بين 3.25 % - 3.62 % سنويا (بين 2.65 % - 3 % في 2018).

16 - ذمم دائنة وحسابات دائنة اخرى

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
216,424	108,510	ذمم دائنة
27,818	14,181	ارصدة دائنة اخرى
244,242	122,691	

17 - أمانات للغير

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
22,975	21,975	اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال - ايضاح 14
67,670	108,312	مركز الكويت للتحكيم التجاري - ايضاح 14
36,227	36,227	تأمين ايجارات
126,872	166,514	

18 - النقد وشبه النقد

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
31,747	46,832	نقد في الصندوق
632,504	606,790	أرصدة لدى البنوك
(92,206)	(148,551)	(ناقصا): الارصدة البنكية الخاصة بالغير (14 - ب)
572,045	505,071	

19- أهداف وسياسات ادارة المخاطر

تتعرض أنشطة الغرفة الى العديد من المخاطر المالية، مثل: مخاطر السوق (وتشمل مخاطر سعر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات الأسعار)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتولى الادارة العامة للغرفة، مسئولية ادارة مخاطر الغرفة. ويتركز عمل تلك الادارة، وبشكل أساسي، على تأمين الاحتياجات النقدية قصيرة ومتوسطة الأجل للغرفة والتقليل من احتمالية التفاعل مع المؤشرات السلبية التي قد تؤدي الى التأثير على نتائج أنشطة الغرفة وذلك عن طريق اعداد تقارير المخاطر الدورية التي توضح مدى تعرض الغرفة لتلك المخاطر وحجمها وأهميتها.

لا تدخل الغرفة في / أو تتاجر في الأدوات المالية، بما في ذلك مشتقات الأدوات المالية، على أساس التخمينات المستقبلية.

ان أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها الغرفة هي كما يلي:

19.1 مخاطر السوق

أ) مخاطر العملة الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في تقلب الادوات المالية نتيجة لتغير اسعار تحويل العملات الأجنبية. ترى الإدارة انه يوجد مخاطر ضئيلة من تكبد خسائر بسبب تقلبات اسعار الصرف وبالتالي فان الغرفة لا تقوم بالتحوط لمخاطر العملات الاجنبية.

ب) مخاطر معدلات أسعار الفائدة

تظهر مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في سعر الفائدة الذي قد يؤثر على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للادوات المالية. لا تواجه الغرفة مخاطر ذات أهمية بشأن مخاطر معدلات سعر الفائدة.

19.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة طرف من أطراف الأدوات المالية الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر مسببا بذلك خسارة مالية للطرف الآخر. ان سياسة الغرفة تجاه تعرضها لمخاطر الائتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم. كما تحاول الغرفة عدم تركيز تلك المخاطر على أفراد أو مجموعة عملاء في مناطق محددة أو من خلال تنوع تعاملاتها في أنشطة مختلفة. كما يتم الحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً.

ان مدى تعرض الغرفة لمخاطر الائتمان محدود بالمبالغ المدرجة ضمن الموجودات المالية كما في تاريخ المركز المالي والملمخصة على النحو التالي:

<u>2018</u>	<u>2019</u>	
د.ك	د.ك	
671,078	760,278	ذمم مدينة وحسابات مدينة أخرى
31,747	46,832	نقد في الصندوق
632,504	606,790	ارصدة لدى البنوك
23,715,000	26,020,000	ودائع لأجل
25,050,329	27,433,900	

19.3 مواقع تركز الموجودات والمطلوبات

تعمل الغرفة داخل دولة الكويت، إن جميع موجودات الغرفة ومطلوباتها في داخل دولة الكويت.

19.4 مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تؤدي الى عدم قدرة الغرفة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير عند استحقاقها. وللحد من تلك المخاطر، قامت ادارة الغرفة بتنوع مصادر التمويل وادارة موجوداتها بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة ومراقبة تلك السيولة بشكل منتظم.

الجدول أدناه يلخص فترات الاستحقاق لمطلوبات الغرفة. ان تواريخ الاستحقاق الخاصة بمطلوبات الغرفة، حسب الاتفاقيات التعاقدية، مبنية على أساس الفترات المتبقية، كما في تاريخ المركز المالي.

فترات الاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2019

المجموع د.ك	ما يزيد عن سنة د.ك	3 الى 12 شهر د.ك	1 الى 3 أشهر د.ك	خلال شهر واحد د.ك	المطلوبات
3,920,978	3,920,978	-	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
122,691	14,181	108,510	-	-	ذمم دائنة وحسابات دائنة اخرى
85,272	-	85,272	-	-	مصاريف مستحقة
310,262	-	310,262	-	-	مخصص اجازات مستحقة
1,007,800	-	1,007,800	-	-	ايرادات مقبوضة مقدما
166,514	-	166,514	-	-	أمانات للغير
5,613,517	3,935,159	1,678,358	-	-	مجموع المطلوبات

فترات الاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2018

المجموع د.ك	ما يزيد عن سنة د.ك	3 الى 12 شهر د.ك	1 الى 3 أشهر د.ك	خلال شهر واحد د.ك	المطلوبات
3,860,349	3,860,349	-	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
244,242	27,818	216,424	-	-	ذمم دائنة وحسابات دائنة اخرى
300,974	-	300,974	-	-	مصاريف مستحقة
343,509	-	343,509	-	-	مخصص اجازات مستحقة
920,955	-	920,955	-	-	ايرادات مقبوضة مقدما
126,872	-	126,872	-	-	أمانات للغير
5,796,901	3,888,167	1,908,734	-	-	مجموع المطلوبات

20 - تكاليف الموظفين

ظهرت تكاليف الموظفين أدناه ضمن الحسابات التالية الواردة ضمن بيان الدخل الشامل:

2018 د.ك	2019 د.ك	
3,148,746	2,853,387	المصاريف العمومية والاداريه
94,820	106,364	ضمن المصاريف الخاصة بمركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير (ايضاح 9)
34,704	35,824	ضمن المصاريف الخاصة بمركز الكويت للتحكيم التجاري (ايضاح 10)
3,278,270	2,995,575	